

7411

٢١٦٥

غ ٥٠

(غاية المقصود لمن يتعاطى المقود على المذاهب

الأربعة) تأليف الديربي، أحمد بن عمر - ١١٥١ هـ

كتب في القرن الثالث عشر الهجري تقديرًا.

١٥٠ ق ١٧ س ٥٢٢ × ١٥ سم

٦٣١١

نسخة جيدة، ناقصة الأول والآخر، خطها نسخ

معتاد . طبع

الأعلام (ط ٤) ١٨٨: ١ معجم المطبوعات ١: ٨٩٨

١- الأحوال الشخصية، الفقه الإسلامي وأصوله

أ- المؤلف ب- تاريخ النسب -

١٤٧١/٩

١٤٧١/٩

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات

- ٦٢١١ - ف ١٢٧١/٢ (مخافة المقصود لمحمد بن طاهر العمري) علم المذهب الإسماعيلية
المؤلف: الشريف بن أبي أحمد بن محمد بن عمر - ١١٥١ هـ
تاريخ النسخ: القرن الثالث عشر الهجري - تقدير

١٥٠ هـ

ملاحظات: ناقصة الدولة العثمانية



الجمع فيحرم الجمع بين اخنتين في نكاح أو
وطي بملك أو في نكاح لأحديهما ووطي
بملك للأخرى بالاجماع لقوله تعالى
وأن تجمعوا بين الاختين سوا اكانتا
من نسب أم من رضاع والمعنى فيه
قطعية الرجم ولو رضيا بذلك فانت
الطبع بتغير بخلاف جمعها في الملك
بلا وطي فانه جائز بالاجماع لان
الملك قد يقصد به غير الوطي **ولهذا**
يجوز ان يملك من لا يجل له كما ختته
بخلاف النكاح وله وطي ايتيها شا
فان وطي واحدة منهما ولو في الدبر
حرمت الاخرى عندنا وعند الحنابلة
ويسقي تخريمها حق يحرم الاولي علي
نفسه بازالة ملك كبيع ولو لبعضها
او اعتاق او هبة ولو لبعضها مع
قبض باذن في الهبة **ويشترط** فيها

عند الحنابلة ان تكون لغير ولده او بارالة
 حل كتزويج وكتابة خلافا للحنابلة
 في مسألة الكتابة اذا لاجمع ح بخلاف غيرها
 كرهت وبيع بشرط خيار له وكتابة عند
 الحنابلة وحيف واحرام ونفليس وردة
 لانها لا تزيل الملك ولا الاستحقاق
ويشترط عندنا ان يكون كل منهما
 مباحة على افرادها فلو كانت احدها
 مجوسية او نحوها محرم فوطيها جاز
 له ووطي الاخرى **نفس** لو ملك امثلا
 وبنتها فوطي احدها حرمت الاخرى
 موبدا فان وطى الاخرى ولو عالما
 بالتحريم حرمتها كما علم مما مر
فلو خالف ووطى الاخرى من الاختين
 قبل تحريم الاولى لزمه ان يمسك
 عنها حتى يحرم احدهما كما تقدم
وهذا عند الحنابلة وعندنا لا تحرم

الاولي اذا الحرام لا يحرم الحلال لكن
 يستحب ان لا يوطى الاولي حتى يستبرأ
 الثانية لئلا يجمع الما في رحم اختين
 ويبقى تحريمها حتى يحرم الاولي
 كما تقدم **وعند** المالكية لو وطى
 احدي الاختين المملوكتين ثم اراد
 وطى الاخرى لم تخل له حتى يحرم الاولي
 ببيع ناجزة لا خيار فيه او كتابة او عتق
 او تزويج صحيح لازم فلا تخل بفاسد
 ككاح العبد بغير اذن سيده الا ان يخبره
 السيد ولا تخل بتحريمها لعارض كحيف
 وعدة بشبهة وردة واحرام وظهار
 واستبرأ **فان** وطى الثانية
 قبل تحريم الاولى عوقب ووقف
 عنهما مئة حتى يختار واحدة منهما
 للوطى فتحرم الاخرى **فان** حرم الاولى
 فلا يوطى الثانية حتى يستبرأ بها

من الما الفاسد وان حرم الثانية لتمازي
علي وطى الاولى فان عاد الى الاولى
قبل تحريم الثانية لم يبطا واحدة منهما
الا بعد الاستبراء **وعند** المالكية ايضا
لو باع امه وطبها ثم تزوج اخوها فلم
يوطاها حتى اشترى المبيعة لم يوطا الا
المنكوسة والفقد ها هنا كما لو طي
في الملك كما تقدمت الاشارة لذلك
وعند الحنفية ولو وطى احدي الاختين
المملوكتين ولمسها بشهوة لم تحل له
الاخرى فلو كانت احدها مملوكة
والاخرى منكوسة حلت المنكوسة
دون المملوكة سواء تقدمت المنكوسة
عليها او تاخرت عنها وان سبق وطبها
او تقارن الملك والنكاح لان الاسباب
به اقرى منها بالملك اذ يتعلق به
الطلاق وغيره فلا يندفع بالاضعف

بل يدفع

بل يدفعه **ومعلوم** ان تحريم وطى
المملوكة عليه مادام النكاح باقيا
وان زال بموت او طلاق للمنكوسة
حل وطى المملوكة **وعند** الحنفية
لو تزوج اخت امه الموطوءة لم يوطا
واحدة منهما حتى يحرم احدهما
عليه لانه لو وطى المنكوسة صار
جامعا بينهما وطيا حكما لان المنكوسة
موطوءة حكما فاذا حرم المملوكة علي
نفسه بسبب من الاسباب كالبيع ولو
لبعضها والتزويج والهبة ولو لبعضها
مع التسليم والاعتاق ولو لبعضها والكتابة
حتى حل وطى المنكوسة **واذا** طلق المنكوسة
حل وطى المملوكة ويوطا المنكوسة
ان لم يكن وطى المملوكة لعدم الجمع
وطيا لا حقيقة ولا حكما **وان** كانت
منكوستين فحكمهما انه ان جمع بينهما

بمقد بطل فيهما بالاجماع او بتقدي
 فكتر زوج المرأة من انثى فان عرفت
 السابقة ولم تنسى بطل الثاني
 او نسي وجب التوقيف حتى يثبت
 وان وقعا معا او عرف سبق ولم
 تتعيني سابقة ولم يزوج معرفتها
 او جهل السبق والمعية بطل **فان**
 وطى الثانية جاهلا بالحكم في صورة
 ما اذا انكحها مرتبا وعرفت السابقة
 ولم تنس استحب ان لا يطا الاولي
 حتى تنقضي عدة الموطوءة **وعند**
 الحنفية لو تزوج اختين في عقدين
 ولم يدر الاولي فرق بينه وبينهما
 لان نكاح احدهما باطل بيقين
 ولا وجه الى التعيين لعدم الاولية
 والترجيح من غير مرجح لا يجوز **اما**
 اذا دريا الاولي فانه يجوز عقدها

ويحد

ويحل وطئها الا اذا وطى الثانية
محمدا تحرم الاولي مادامت
 الثانية في العدة ولا يحل وطئ
 الثانية لفساد العقد **وان** ان يتزوج
 احدهما بعد التفريق فله ذلك
 ان كان التفريق قبل الدخول وان كان
 بعد الدخول فليس له ذلك حتى تنقضي
 عدتهما **وان** انقضت عدة احدهما
 دون الاخرى فله ان يتزوج بالمعتدة
 دون الاخرى لئلا يكون جامعا بينهما
 وان دخل باحدهما فله ان
 يتزوجها دون الاخرى ما لم تنقضي
 عدتها لان عدتها تمنع من التزوج
 باختها وان انقضت عدتها جاز له
 ان يتزوج بايتهما شئنا لعدم المانع
ويحرم الجمع بين المرأة وعمتها
 او خالتها وان علت من كل جهة من

نسب أو رضاع لحبر لا تنكح المرأة علي
عمتها ولا العمة علي بنت أخيها ولا المرأة
علي خالتها ولا الخالة علي بنت أخيها
لا الكبرى علي الصغرى ولا الصغرى
علي الكبرى رواه الترمذي وغيره ومحوه
ولما فيه من قطيعة الرحم واليه
أشار صلي الله عليه وسلم في خبر النهي
عن ذلك بقوله انكم اذا فعلتم ذلك
قطعت ارحامهم كما رواه ابن حبان
وغيره وروى في غير هذا اللفظ ايضا
ونهي صلي الله عليه وسلم عن الجمع بين
عمتين وبين خاليتين **وصورة** العميتين
في الحديث الثاني ان يتزوج كل من جلي
أم الآخر وتلد منه بنتا فالموالدات
منها عمة الاخرى لام **وصورة** الخاليتين
ان يتزوج كل من جلي بنت الاخر
وتلد له بنتا فالموالدات كل منهما

خاله

خاله الاخرى لاب **ويحرم** الجمع بين
عمة وخاله كان تزوج رجل امرأة وابنه
امها فتلد كل منهما بنتا بنت الاب
خاله بنت الاب وبنت الاب عمة بنت
الابن وجميع ما تقرر في الاختين يجري
في غيرهما من كل امرأتين يحرم الجمع
بينهما **وصا بطهما** ان يقال كل امرأتين
بينهما قرابة أو رضاع ولو فرضت
احدهما ذكر احرم تناكحهما فيجوز
للرجل ان يجمع بين المرأة وام زوجها
او بنت زوجها وان حرم تناكحهما
لو فرضت احدهما ذكر لا تنتفيا
القرابة والرضاع **وله** ان يجمع بين
المرأة وابنتها وان حرم تناكحهما
لو فرضت احدهما ذكر لا تنتفيا
ما ذكر ايضا **وله** ان يجمع ايضا بين
بنت الرجل وربته **وبني** المرأة

ورببينة زوجها من امرأة اخرى
وبني اخت الرجل من امه واخت
الرجل لابيها وبني بنتي عميه
او عمته او بنتي خاليه او خالتيه
او بنت عمه او بنت عمته او بنت
خالتيه او بنت خالته اذ لا تحرم
الناكحة بينهما على تقدير ذكره
احد منهما **وهذه** المسائل كلها
بالاتفاق وعلم مما تقر ان المحرمات
من النساء اربعة الجمع خمس وهن
اخت الزوجة وعمتها وخالتها وبنت
اضيمها وبنت اختها سواكن من نسب
او رضاع **ومحل** تحريم اخت او نحوها
على الرجل ما دامت الزوجة في عصمته
فان ماتت او طلقها قبل الدخول
بها حلت له اختها ونحوها في الحال
بالاجماع **وان** طلقها ثلاثا او خالتها

بعد الدخول بها حله عندنا وعند المالكية
نكاح اختها ونحوها او اربع سواها في
عدتها وحرم عليه ذلك عند الله الحنفية
والحنابلة وان طلقها رجعا حرم عليه
ذلك في العدة بالاتفاق لان الرجعية
في حكم الزوجة والقول قولها في عدم
انقضاء المعاني عدتها لانها مؤتمنة
على فرجها فان ادعت احتباس الدم
صدقت بيمينها لاجل النفقة والسكنى
الى مضي سنة **فان** ادعت بعدها
تحريرا كانظرها النساء فان صدقتها
لم تحل اختها مثلاً والا لم يلزم الزوج
الترييح الى اقصى امه الحمل قاله
الحق ونقله عنه الزرقاني في شرحه
ولو ادعى المطلق انها احبته بانقضاء
عدتها وهي منكدة لذلك وامكن
انقضائها جاز له عندنا وعند

الحنابلة تكاح اختها مثلاً وأربع سواها
لزعمة انتقضا وها وتسقط الرجعة
مواخذة له باقراره دون النفقة والسكنى
لانهما حق لها عليه ولا يقبل قوله
في اسقاط حقها قال في الروض
وبشرحه **ولو** وطبها احد لزعمه
انتقضا عدتها او طلقها لم يقع
طلاقه لذلك **ولو** استنبراز وجهه
بان كانت امة فله ان ينزويها اختها
واربعا سواها لان ذلك الفرائض
قد انقطع انتهى **وفي** الحاوي
ولو غابت زوجته ثم رجع وزعم
موتها حل لاختها ان تنزوي به
بخلاف ما لو غابت زوجته واختها
فرجعت وزعمت موتها لم تحل **وليس**
الفرق انه ما قد فسد بخلاف
الاخت قاله م ر في شرحه **فرع**

المرتدة

المرتدة بعد الرخول ما دامت في العدة
كالرجعية فيحرم علي زوجها تكاح اختها
واربع سواها وامة وان حل له نكاحها
لاحتلال عودها للاسلام واستمرار
النكاح فان بانت بثلاث او خلع في
العدة حلت له اختها واربع سواها
لحصول اليقونة بذلك ان عادت
للاسلام بالردة ان لم تغدله **النوع**
الثاني يحرم لعارض غير الجمع فتحرم
زوجة غيره ومعتدته ومستبارة منه
ومطلقة ثلاثا علي مطلقها حتى تنكح
زوجا غيره **وهذه** المسائل كلها
بالاتفاق ومحرمه حتى تحل وهذا
عندنا وعند الحنابلة والمالكية
واما عند الحنفية فيجوز ولو كان
المزوج لها محرما ومسلمة علي كما في
حتى يسلم بالاجماع ومرتدة علي كل

أحد حتى تسلم ومجوسية ووثنية
على مسلم حتى يسلم بالاجماع وعلى كتابي
ومجوسي ووثني ونحوهما عندنا
بناء على الراجح من أنهم مخاطبون بفروع
الشريعة فلو طلبه واحد منهم من تكام
واحدة منهما لم تجبه **ولو** فعلوا ذلك
بأنفسهم ثم تراءفوا البنا بعد اسلام
أو قبله لم نتعرض لهم ونقرهم عليه
بناء على الراجح من صحة انكحتهم وإن حرم
عليهم ذلك ويجل للكتابي عند
الحنابلة تكام المجوسية وطبيها
بملك اليميني **ومحرم** أمة كتابية
على مسلم وتورثنا عندنا وعند
الحنابلة والمالكية ويجل له عند
الحنفية تكامها وتويع وجود طول
الحرية ومملوكة مالكها بالاجماع
ولا يجزى للرجل تكام من يملكها أو بعضها

ولا

ولا يجزى لامرأة تكام من تملكه أو بعضه
بالاجماع **وسن** حرم تكامها حرم وطبيها
بملك الأئمة الكتابية فيحرم على المسلم
عند غير الحنفية تكامها ويجل له
وطبيها بملك اليميني وزانية عند
الحنابلة حتى تتوب منه بأن تراود
على الزنا فتتبع حتى تنقضي عدتها
ويجل تكامها عند الأئمة الثلاثة
ولزوجهما وطوها وإن كانت حاملا
إن كان الحمل من زناه كصاحب المافي ثابت
السب فإن كان الحمل من زنا غيره حرم
عليه وطبيها عند الحنفية **وامتناع**
الوطي حينئذ ليلا يسبق ما زرع غيرة
لأنه يزداد سمعه وبصره حدة كما
جاء في الخبر **وعندنا** معشر الشافعية
يجوز له وطوها على الراجح لقوله صل
الله عليه وسلم الحرام لا يحرم الحلال

ولان ولد الزنا ليس زرعاً لاحد بل
هو ضايع النسب ويجعل الحديث
على زرع ينسب الى الغير **وبما تقرر**
علم ان نكاح الزانية جائز ولو لغير
الزاني واما قوله تعالى والزانية
لا ينكحها الا زان او مشرك فقد اجاب
عنه الزمعي بغيره وغيره بما هو مذكور
في محله **ومحل** كتابية بالاجماع وهي
يهودية او نصرانية ولا مستمسكة
بزبور داود وغيره كحنف شيت
وادر يس وابراهيم عليهم الصلاة
والسلام فلا يجوز له مناكتها
عندنا وعند الحنفية **ثم** الكتابية
اما الاسرايلية او غيرها فان كانت
غيرها حلت ان علم اولادها فان
امت بنبيها موي او عيسي عليها
الصلاة والسلام **وبما تقرر** لان يجمع

بين اربع حرايين فقط لقوله تعالى
فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى
وثلاث ورباع ولقوله صلى الله عليه
وسلم لغيرلات وقد اسلم وتحتة
عشر مسوة امسك اربعا وفارق
سايرهن واذا امتنع في الدوام
ففي الاسترا او لا **فان** جمع خسا
او ستا في عقد واحد لم ينج نكاحهن
فان كان فيهن اختان مثلا اختمتنا
بالبطلات او كانتا في سبع بطل في
الجميع **وهذه** المساييد كلها بالاتفاق
ويجوز للحر ان يجمع في نكاحه بها
اربعة من الاما ولو في عقد واحد
ولا يتوقف نكاحه ثهن على عدم
قدرته على نكاح حرة او خور وعنة
او اسلا مهن **وهذا** عند الحنفية
دون غيرهم ولو تزوج اربعا من الاما

وخمسة من الحراير في عقد واحد
صح نكاح الاما لان نكاح الخسر باطل
فلم يتحقق الجمع فصح نكاح الاما قاله
الزيلي وغيره وقد تقيى الواحدة
عندنا الحر وذلك في كل نكاح توقف
على الحاجة كالسنة والمجنون ويجوز
للمرتبة عند غير المالكية الجمع بين
اشتيتي سواء كانتا حرتين او امنيتين
او امة وحره لك بشرط عند الحنفية
ان ينكح الامة قبل الحرة ولا يزيد
على شنتي لاجماع الصحابة عليه
ولانه على النصف من الحر ولان النكاح
من باب القضاء فلم يلحق العبد
فيه بالحر كما لم يلحق الحر بمنصبه
النصف في الزيادة على الاربع **فلو** نكح
ثلاثا او اربعا في عقد واحد
لم يصح نكاحهن فان كان فيهن

اختان

اختان مثلا اختمتا بالبطلان
او كانتا في خمس بطل الجميع **ومن**
طلق واحدة من نهاية جمعه حر
طلق واحدة من شنتي حر عليه
تزوج به بدلها قبل انقضاء عدتها
بالاجماع ان كان الطلاق رجعيًا
والا فعند الحنفية والحنا بالة فقط
واما المالكية فيجوز ان يجمع بين
اربعة سواء كن من الحراير والامسا
او منهنما قالوا لان النكاح من
العبادات والعبد والحرفينها سواء
بجلاق الطلاق فهو في معنى الحدود
فكان طلاقه نصف طلاق الحر كما في
الحدود **ويجوز** لمن نصفه حرفاكثر
ان يجمع بين ثلاث سواء كن من الحراير
او الامسا او منهنما وهذا عند
الحنا بالة **ولا يجوز** له اكثر من

شئتني عند غيرهم قال في المنتهى
وشرحه ولا يحرم في الجنة زيادة العدد
علي اربع زوجات لانها ليست دار
تكليف ولا يحرم فيها عندنا كالحائلة
الجمع بين المحارم كالمرأة واختها
او عمتها او خالتها لما ذكره ولان
كلام التبا غلط وقطعية الرحم
الذي هو علة في التحريم الجمع منتف
في الجنة بل قد صرح القرطبي بانه
يجوز نكاح سائر المحارم في الجنة
الا الام والنت قاله شيخنا ع شمس
في حاشيته يعلم ولا يجوز للحرم
عندنا وعند الحائلة ان ينكح امة
غيره الا بثلاثة شروط وان عم الثالث
الحرم وغيره واختص بالمسلم احدها
ان يعجز عن تطعم للتمتع ولو كتابية
او امة بان لا يكون تحتها شيء ذلك

ولا

ولا قادر عليه **ثانيها** بان يخاف زنا
بان تغلب شهوته وتضعف تقواه بخلاف
من ضعفت شهوته وغلبت تقواه **وبهذا**
الشرط علم ان الحر لا ينكح امة كذا علم
من الاول ايضا **وثالثها** اسلامها لمسلم
حر او غيره كما مر فلا يحل له امة كتابية
اما فلقوله تعالى فمت ما مملكت ايمانكم
من فتياتكم المؤمنات **واما** غير
الحرف فلا المانع من نكاحها كغيرها
فساوي الحر كالمتردة والمجوسية
اما غير المسلم من حرمه كتابية
فحل له امة وكتابية لا ستوايهما في
الدين **والا بد** في حل نكاح الحر الكتابي
الامة الكتابية من ان يخاف زنا ويفقد
الحرة **واعلم** انه لا يجوز للحرم مطلقا
نكاح امة ولده من النسب ذكر ان كانت
او انتى ولا امة مكنته **ومن**

بعضها دقيقتا كرقبة فلا ينكحها الحر
الا عند اجتماع الشروط المذكورة **ولو**
نكح حرامه بشرطه ثم ايسر او نكح حرة
لم يفسخ نكاح الامة لقوة الدوام **ولو**
جمعها حر حلت له الامة ام لا يعقد
كان يقول لمن قال له زوجتك بنتي
وامتي قلت نكاحهما مح في الحرة تغنيا
للفقعة دون الامة لانها شروط نكاحها
ولانها كما لا تدخل على الحرة لا تقارنها
اما لو جمعها من به رق في عقد فيصح
فيهما الا ان تكون الامة كتابية وهو
مسلم فكل الحر **وقال** المالك لا يجوز
للحر ان يتوقع منه الحمل ان ينكح امه
مملوكة لمن لا يعتق ولدها عليه
الا بشروط ثلاثة ان تكون الامة
مسلمة وان يخشى على نفسه العنة
اي الزنا وان يكون عاوما لعل الحرة

ويحل

ويحل للرجل ان يتزوج عندهم امه
والده وامة دون امة ولده **ولا يصح**
نكاح الامة على الحرة عند الحنفية سواء
كان النكاح حرا او غيره حتى لو تزوجها
رجل بعقد واحد صح نكاح الحرة دون
الامة **وبما** تقرر علم انها لا تدخل
على الحرة ولا تقارنها **وبما** لامة عندنا
وعند الحنابلة نكاح عبد ولو لا بنها
وخرج بالامة الحرة فلا يصح لها نكاح
عبد ولدها عندهم **وبما** لها ذلك
عندنا فلها ان تتزوج بعبد ايسها او
ابنها وليس كنزويج الاب امة ابنه
لشبهة الاعناق هنا لا ثم **ومجرد**
استحقاق النفقة في مال الاب او
الاب لا نظره ومن ثم نكح الولد
امه ابيه مع وجوب نفقة **وبما**
للحرة حرة كانت او رقيقة انت

تتزوج عند المالكية بعبد ولولاها
لا لولدها **تنبيه** علم مما تقدم
ان المهر مات من النكاح الى الابد ولاجل
ولعارض غير الجوع اكثر من اربعين
وان قال صاحب العبد من ائمة المالكية
انها اربعون **فائدة** خمس النبي
صلى الله عليه وسلم في النكاح بمقدرة بلا
ولي ولا شهود لان اعتبار الولي
للمنفعة فظلة عن الكفاة وهو فوق الاكفا
واعتبار الشهود لامت الجود وهو
مامون منه والمرأة لو جردت لا يثبت
اليها بل قال العراقي شارح المذهب
تكفر بتكذيبه **وبعده** بلا مهر حالا
ومالا وهو بمعنى الهبة ويقف
بلفظ الهبة ومعناها ايجابا لا قبول
ولا مهر علي للواهبته له نفسها وان
دخل بها كما هو فنية الهبة

وبان

وبان له تزويج من شامت النساء ولو
لنفسه بغير اذن من المرأة ووليها ومن
الزوج من وليا الطرفين لانه اولى
بالمؤمنين من انفسهم **ويحل** تزوجه
اكثر من اربع الي غير نهائية لانه مأمون
من الجور وقد ماتت تسع كما
هو مشهور **وتزوجه** بتزوج الله
له من غير تلفظ بعقد كما في قصة ربي
ثبت محش امرأة زيد ابن حارثة
في قوله تعالى فلما قضى زيد منها
وطرا زوجها كما **ومنه** نكاح امة
ولو مسلمة لان نكاحها معتبر خوف
العنة وهو معصوم ويفقد مهر
حرة ونكاحه غني عن المهر ابتدا
وانتها ونكاح كافرة كتابية لانها
نكره محبته ولانه اشرف من ان يبيع
ماه في رحم كافرة لقوله تعالى وازوجه

امهاتهن ولا يجوز ان تكون المشتركة
 ام المؤمنين **وخرج** بالنكاح الشرعي
 فيجوز ولو بالكتابة على اليمين والثاني
 لا يجوز وهو المخرج المقتضى به عند
 الحائلة **وتحريم** نكاح زوجاته علي
 غيره ولو مطلقا ولو بائنا رهن
 لفراقه وفاقا للمجهول خلافا لما
 في الشرح الصغير وواكت مطلقات
 ام لا لاية وما كان لكم ان نفوذوا رسول
 الله ولا ان تنكحوا ازواجه من بعده
 ابدأ **قيل** نزلت في طلحة ابن عبيد الله
 فانه قال ان مات لا تزوج عايشة
 ولا تنه امهات المؤمنين ولان ازواجه
 في الجنة ولان المرأة في الجنة لا خرازوا بها
 كما قاله ابن القثير **واما** امهات فان
 لم يطلقهن لم يحرم علي غيره والاوت
باب في بيان العدد بكسر

البعي

البعي واحدها عدة وهي ما خونة
 من العدد ولا شئ لها عليه غالبا ومنها
 لغة الاحصاء يقال عدت الشئ اي
 احصيته كذا قاله في الدرر وشرعا
 مدة تنربص فيها المرأة لمعرفة براءة
 رحمها او للتقيد او لتجميعها علي زوجها
 وعرفها عند الحائلة بقولهم شرعا
 التبرص المحدث وشرعا والحنفية بقولهم
 وشرعا تبرص يلزم المرأة مدة معلومة
 بزوال ملك نكاح متاكد بالموت
 او بالدخول ولو حكما زوال **فراش**
 معتبر ويعطى شبهة النكاح والاصل فيها
 قبل الاجماع الايات والاحبار الاتنية
وشرعت اصلته صونا للنسب عن
 الاختلاط وكررت الاقوال الحق بها
 الا شهر مع حصول البراءة بواحد
 استظهارا **واكتفي** بها مع انها لا تقيد

تفني البراة لان الحامل تحيض لكنه
نادرا **والعدة** ضربان الاول يتعلق
بفرقة زوج في بطلاق او فسخ كلفان
ورضاع لقوله تعالى والمطلقات يتربصن
بأنفسهن ثلاثة قروء والفسخ في معنى
الطلاق وتجب بعد استدخال منية
المحترم او بعد وطئه بالإجماع سواء
كان الوطئ في القبل أو الدبر بذكر سليم
أو أشل أصلي أو زايد في نكاح صحيح
أو فاسد سواء كان من العاطلي أو من
الموطوءة مختارا أو مكرها عاقلا أو مجنونا
بالغا أو صبيا لا يولد مثله **فم**
يشترط تهيئ كل من الصغير والصغيرة
للوطئ كما قاله في شرح الروض واشترطت
المالكية في الموطوءة التي تجب العدة
عليها واشترطت الحنابلة في الوطئ
الموجب للعدة على الموطوءة كونها

يوطا

يوطا مثلها وكون الواطئ يلحق به
ولدفان وطئت بنت دون تسع
أو وطئ ابن دون عشر فلا عدة لذلك
الوطئ لتيقن برأة الرحم من الحمل وفي
معنى وطئ الزوج واستدخال منية
المحترم الوطئ بشبهة واستدخال
المراة مني الاجنبي المحترم **فان لم**
يوجد استدخال ولا ووطئ فلا عدة
عليها بفرقة الحياة ولو بعد الخلوة
في الجديد لقوله تعالى ثم طلقتموهن
من قبل ان تمسوهن فما لكم عليهن
من عدة تعتدونها **الخطاب** للزوج
وقيس عليهم الواطئ بشبهة وعلى مسهم
اي وطئهم اي استدخال مني المحترم
بخلاف غير المحترم عند انزاله بان انزله
من زنا فاستدخلته زوجته فلا عدة
ولانب يلحق به **ولو** استقني بيده

من يرب حرمة فلا اقرب عدم احترامه
كما قاله م في شرحه وضبط المتولي
الوطي الموجب للعدة بكل وطى لا يجب
لحد على الواطي وان اوجبه على الموطوة
كما لو زني مراعتا ببالغة او مخنونة
بعاقله او مكره بطائفة لكن انعقد
الشمس الرومي عدم وجوب العدة
بشبهات النسب بوطي المكره على الزنا
لان الشرع قطع النسب عند الزنا
وهذا ان لانه ممنوع من الفعل اثم
به **ويفارق** الصبي والمخنون بان
مكف مخاطب بالامتناع ثم بالفعل
لانه لا يباح بالارادة بخلافهما وسقط
لحد عند الشبهة **وبها** نقرر علم
انه لا عدة على زوجة المسوم ان فارقت
في الحياة وهو المقطوع جميع ذكره وانثيه
ولا على زوجة المقطوع ذكره لعدم

الدخول

الدخول لكن ان بانث حاملا لحق
الحمل به لا مكانه واعتدت بوضعه
وان دفاه بخلافه المسوم لان الولد
لا يلحقه على المذهب ويرجع لقول
اهل المعرفة ولو واحدا ولو من غير
النساء المخصوص عند المالكية في
ان المقطوع ذكره او بقضه او انثياه
فقط يولد له فتعتد زوجته اولا
يولد له فلا تعتد وهو مذهب
المدونة ولا عدة على زوجة الفحل
ان فارقتها قبل الوطي والخلوة بالاجماع
فان فارقتها قبل الوطي وبعد الخلوة
بها لم تجب عليها ايضا عندنا في الجديد
وتجب عليها عند الحنفية بالخلوة النجاسة
وعند المالكية بالخلوة زوج بالغ غير
مجبور امك شغل الزوجة في الخلوة
بالحمل منه فلا عدة عليها بالخلوة

صغير لا يولد مثله اذا خالعه عنه اب
او جدي وان كان يقضي على الجماع اذ
وطئه لا يوجب عدة عياز وحيته
ولا بخلوة زوج بالغ محبوب وهو
المقطوع ذكره واشياؤه تنزيلا له
منزلة الصغير الذي لا يولد مثله
اما الخصى القائم الذكر المقطوع الاشياء
فالمشهور ان خلوته توجب العدة
على زوجته اذا طلقها كوطئه ولا بخلوة
البالغ غير المجبوب التي لا يمكن شغل
الزوجة فيها بالحمل منه بان كانت
تقتصر عن زمن الوطي او بمحض من
النساء او امرأة واحدة عدلة **وتجب**
العدة بالخلوة الموصوفة بما ذكر
سواء كانت خلوة اهتدي او زيارة
وان تضادقا على نفى الوطي فيها لانها
حق الله وهو لا يسقط بذلك **نعم**

يسقط

يسقط حقها من النفقة والسكنى
وتكامل الصداق وحقه من الرجعة
مواخذة لها باقرارهما **وتجب**
العدة عليها بالخلوة بها عند الخابلة
بشرط كونها يوطا مثلها وكونه يلحق
به ولد كما في الوطي واولي وبشرط
ان تقا وعده على الخلوة بها فان خلى بها
مكرهة على الخلوة فلا عدة وبشرط
ان يعلم الزوج بها ولو خلى بها
اعني لا يبصر ولا يعلم بها او تركته
بمخدوع من البيت بحيث لا يراها البصير
ولم يعلم بها الزوج فلا عدة لعدم
التكليف الموجب للعدة **وحيث**
وجدت بشرط الخلوة وجبت العدة
ولو مع مانع كاحرام وصوم وجب
وعنة ورتق **ولا** فرق في عدة وجب
بدون وطي بيني نكاح محجج وقائد

مختلف فيه ولا عدة في نكاح باطل مجمع
على بطلانه الا بوطى لان وجوده صورة
كعدمها فان وطى لزمت العدة كالزانية
قاله في **عدة** حرة ذات اقرار بان كانت
نحيف ثلاثة قروء قال تعالى والمطلقات
نيرهن بانفسهن ثلاثة قروء والقروء
بفتح القاف اكثر من ضمها مشترك بيني
الطهر والحيف وقيل انه حقيقة في الطهر
بحار في الحيف وقيل عكسه وتجمع
على قروء كثيرة او على اقراء عدد قليل
وعلى اقراء **ثلاثة** جموع كما
ذكره الجوهري وقال ابن السامري
جمعه بمعنى الطهر قروءا وكفى الآية ومعنى
الحيف اقراء كما في خبر ادعي الصلاة
ايام اقراءك والمراد به هنا عندنا
وعند المالكية اخذت قوله تعالى
فطلقوهن لعدتهن اي في زمنها

وهو زمن

وهو زمن الطهر لان الطلاق في الحيض
حرام والحيض عند الحنفية والمالكية
فان طلقت طاهرا وقد بقي من زمن الطهر
شيء انقضت عدتها عندنا وعند المالكية
بالطعن في حيضة ثالثة لان بعض القراء
وان قل يصندق عليه اسم قروء وقال
تعالى الحج اشهر معلومات وهو شهران
وبعض الثالث ولا نال ولم نعه قروء
لكان ابلغ في تطويل العدة عليها من
طلاقها في الحيض وسواها معهما في ذلك
الطهر ام لا فان لم يبق من زمن الطهر
شيء بانطبق الطلاق على اخر الطهر
اتفقا او قال انت طالق اخر طهرك
فانما تنقض عدتها بالطعن في حيضة
رابعة وان طلقت في حيض او تناس
انقضت عدتها بالطعن في حيضة
رابعة لتوقف حصول الاقراء الثلاثة

علي ذلك ولا يشترط في انقضائها في تلك
وهذه مضي يوم وليلة من الحيضة الثالثة
في تلك والرابعة في هذه وان رأت الدم
على خلاف عادتها لان الظاهر انه دم
حيض وليلا تزيد العدة على ثلاثة
اكثر لكن يشبه بقاؤها عند نابا انقطاع
دونها اذا لم قبل مضي خمسة عشر يوما
وزمت الطمث في الحيض ليس من العدة
بل يشبه به انقضاؤها **حتى** لو تزوجت
فيه مع النكاح ولا نفقة لها ان كانت
رجمية ولا يلحقها طلاق ولا يصح
رجعتها فيه ولا يحسب طهر من لم
تخص ولم تنفس قرالا ان القرأ المراد
هنا هو الطهر المحتوش بين دميين
من حيضتين او حيض ونفاس او
نفاسين **كان** **تلد** من زوج قبل
طلاقها ثم من زنا بعده اذا عرفت

ما ذكر

ما ذكر فعدة الحرة المذكورة ومثلها
المبعضة عند الحنابلة ثلاث حيض
كواحد سوا حصل الفراق في طهر او حيض
او نفاس **فلا تحسب** مدة نفاس مطلقة
بعد وضع ولو عقبه بحيضة ولا يعتد
بحيضة طلقت فيها ولا تحل مطلقة
لغيره اذا انقطع دم الحيضة الاخيرة
حتى تفشل او تنسجم عند التعذر
وعدة الحرة المذكورة عند الحنفية
ثلاث حيض كواحد حتى اذا اطلق في
الحيض وجب تكميل تلك الحيضة بفق
الحيضة الرابعة **لكنها** لم تنجز فاعتبر
تمامها كما تقر في كتب الاصول ومثل
الحرة المذكورة ام ولد مات مولاهما
او اعتقها فان عدتها ثلاث
حيض كواحد عند الحنفية **واما**
عندنا فلا عدة عليها **نعم** يجب

عليها استبرأ نفسها بحبيضة ان كانت
من ذوات الحيض وبشهر ان كانت من ذوات
الاشهر ومحل وجوب ما ذليها ان لم
تكن في نكاح او عدة وقت موت السيد
او عتقه لها والا فلا استبرأ عليها لانها
ليست فراشا للسيد بل للزوج فهي
كغير الموطوءة **وحاصل** ما يتعلق بهذه
المسألة عندنا ان يقال ان مات السيد
والزوج معا او السيد اولا اعتدت
عدة حرة ولا استبرأ عليها وان مات
الزوج اولا اعتدت عدة امة ولا
استبرأ عليها ان مات السيد وهي
في العدة فان مات بعد فراغها
لزمها الاستبرأ بنا على عودها
فراشا وان تقدم احدهما الآخر
موتا واشكل المتقدم او لم يعلم
معا او مرتبا اعتدت بربعة اشهر

وعشرا

وعشرا من موت اخرهما موتا ثم يتخلل
بين الموتين شهران وخمسة ايام فلا
استبرأ عليها وان تخلل بينهما ذلك
او اكثر او جهل قدره فان كانت تحيض
لزمها حبيضة ان لم تحض في العدة لاحتمال
موت السيد اخر او لهذا الاثر من الزوج
ولها تخليف الورثة انهم ما علموا
حريتها عند الموت قال الزهري يلحق
من الحنفية في هذه المسألة ولومات
المولي والزوج ولا يدري ايهما
اول وبني موتيهما اقل من شهرين
 وخمسة ايام فليها ان تعتد بربعة
شهر او عشر الاحتمال ان الموليمات
اولا ثم مات الزوج وهي حرة ولا يجب
بموت المولي شي لانها ان تقدم موته
على موت الزوج في منكوحة وان
تاخر فهي معتدة فثيقنا عدم وجوب

العدة للمولي وان كان بين موتيهما
 اكثر من ذلك والمسيالة بحالها تقتد
 باربعة اشهر وعشر الاحتمال تاخر
 الزوج ويعتبر ثلاث حيض لاحتمال
 ان المتأخر هو المولي وانه مات قبل
 انقضاء عدتها بخلاف ما تقدم على
 ما بينا وان لم يعلم كم ما بينهما فلكذلك
 عندهما الاحتمال ما ذكرنا **وعند**
 ابي حنيفة تقتد باربعة اشهر وعشر
 لاحتمال ان الزوج هو المتأخر ولا يعتبر
 فيها الحيض لان سبب وجوب العدة
 للمولي وهو طهر فرائشه لم يوجد
 والاحتياط انما يكون بعد طهر سببه
وعدة مستحاضة غير متغيرة باقائها
 المردودة هي فترد المعتادة الى عادتها
 في الحيض والظهر والميزة الى التميز
 القاصل بينهما والمبتدية ترد

في

في الحيض الى اقله وفي الطهر الى باقي الشهر
 اي ثلاثين يوما من حيض رات الحرام
 فتتقضى عدتها بثلاثة اشهر من وقت
 الفرقة عردة **هذا** عندنا واما
 عند الحنابلة فعدة مستحاضة ناسية
 لوقت حيضها او امبتدية كاسية فتقتد
 بثلاثة اشهر من وقت الفرقة ومن
 علمت ان لها حيضة في كل اربعين
 يوما مثلا واستحاضت ونسيت وقت
 حيضها فعدتها بثلاثة امثال
 اي مائة وعشرون يوما في المثال
 لانه لا يتحقق زمن فيه ثلاث حيض
 بدون ذلك **ومن** لها من المستحاضة
 عادة عملت بها اولها تميز عملت
 به ان صلح حيضا **واما** عند المالكية
 فالمشهور عندهم ان المستحاضة
 اذا ميزت بين دم الحيض ودم الاستحاضة

بالراجحة او بالون او كثره تعتد بالاقرا
 فان لم يميز بين الدميني تربعت نسعة
 اشهر استبرأتم اعتدت بثلاثة اشهر
 وحلت بعد السنة **وعدة** متغيرة وهي
 التي نسبت عاداتها قدرا ووقتا
 او احدهما بثلاثة اشهر في الحال
 لان المرأة لها في كل شهر حيضة غالبا
 وصبرها الي سن الياس مشقة
 عظيمة ولانها مرتابة فدخلت في قوله
 تعالى ان ارنبتم بعد ثمن ثلاثة
 اشهر ولو حفظت دورها اعتدت
 بثلاثة ادوار منه سوا كانت اكثر من
 ثلاثة اشهر ام اقل لاشتمالها على
 ثلاثة اقرا **ولو** شكت في قدر ادوارها
 ولكت قالت اعلم انها لا تجاوز سنة
 مثلا احذت بالاكثر ثم ان يطبق
 الطلاق على اورد الهلال فذلك

والا

والا فان وقع الطلاق في اشنا شهر
 فان كان الباقي منه اكثر من خمس عشرة
 يوما حسب ذلك **قرا** ثم تاتي بعده
 شهرين هلاليين وان كان خمس عشرة
 فمادونها فوجهان الصحهما لا يحسب
 ذلك قرا لاحتمال انه صيف فتعتمد
 بثلاثة اشهر هلالية لما مروا لان
 الاشهر ليست متصلة في حقها
 حتى تبني على المنكسر **وعدة** صغيرة
 بثلاثة اشهر بالاجماع والمراد بالاشهر
 شهر الهلالية والامر ظاهر ان
 انطبق الطلاق على اورد الشهر كان
 علقه به باسسالخ ما قبله فان
 طلقت في اشنا شهر فبعده هلالان
 وتكمل المنكسر ثلاثين يوما من الشهر
 الرابع سوا كان المنكسر تاما ام ناقصا
 كنظايره ويبدل الحساب من وقت

الطلاق فإن طلقها نصف الليل أو النهار
مثلا اعتدت من ذلك الوقت إلى مثله
وهذا عندنا وعند الحنابلة وأما عند
الحنابلة المالكية فيلحق اليوم الذي وقع
فيه الطلاق **فإن** حاضت في الأشهر وجب
عليها العدة بالاقراء بالاجماع لأنها لا
صل في العدة وقدت عليها قبل الفراغ
من بد لها فتستقل اليها أو بعد الأشهر
لم تجب الاقراء بالاجماع **وعدة** بالغة
لم ترخيصا ولا نفاسا بثلاثة أشهر
بالاجماع **وعدة** بالغة لم ترخيصا
ورأت نفاسا بثلاثة أشهر عندنا
كالحنفية والمالكية ودخلت من ذكر
بثلاثة أشهر سنة أو أكثر أو أقل
ومن رأت الدم يربو عن الحنفية
لأن ذلك ليس بحيض عندهم ثم
أن يطبق الطلاق على أول الشهر

فذاكر

فذاكر فإن وقع الطلاق في أثناء شهر
فبعده هلالان وتكمل المنكسر تاما
أو ناقصا **ويبدأ** الحساب من حاي
الطلاق فإن طلقت ثلث الليل أو النهار
مثلا اعتدت من ذلك الوقت إلى مثله
وهذا عندنا وعند الحنابلة وأما عند
المالكية فيلحق اليوم الذي وقع فيه
الطلاق فلا يحسب في العدة وإن كانت
فيه معتدة فإن حاضت المعتدة
المذكورة في الأشهر وجب عليها
عندنا العدة بالاقراء وبعد الأشهر
لم تجب الاقراء **وعدة** أيسر بثلاثة
أشهر بالاجماع ويبقى في الأشهر
الثلاثة ما تقدم والإيسر عندنا
من بلغت سن اليأس وأعلام
أشنان وستون سنة هي الأصح
سواء سبق لها حيض أو لا فإن

حاضت في الاشهر أو بعدها قيل ان
تتكم وجب عليها العدة باقى الاقرا
لتبين انها ليست ايسة ولا يحسب هذا
الظهر قرا في حق من لم يسبق لها حيض
الان فان سبق لها نفاس كما هو
ظاهر **وات** حاضت هذا الايسة
المنتقلة الى الحيض قرا او قرابت ثم
انقطع الدم استأنفت ثلاثة
اشهر **ومرج** بقولي فليعلم قبل ان تتكم
مالو نكحت اخر بعد الاشهر فلا شيء
عليها نظر الى انقضاء عدتها في الظاهر
مع تعلق حق الزوج بها هذا عندنا
الحنفية اذا اعتدت الايسة بالاشهر
ثم رأت الدم انتقض ما مضى من عدتها
وجوب عليها ان تستأنف عدة
بالحيض لان عوده يبطل الاياس
وكذا اذا حبلى من زوج اخر انتقضت

عدتها

عدتها وفسد نكاحها لتبين انها من
ذوات الاقرا اذا الايسة لا تحبل هذا
معنى ما في الكنز وهو يفيد الاستأناف
واجب مطلقا **وذكر** في الايضاح ان لا
يستأنف على الرواية القابلة لتقديم
الاياس وما على الرواية القابلة
بأن له مقدارا فلا يستأنف عليها
لانها اذا بلغت ثمرات الدم لا يكون
حيضا مقداره كما قال بعضهم سنون
سنة **وقال** الصغار سبعون سنة
وقال الصدر الشهيد المختار خمس
وخمسون سنة وعليه اكثر المشايخ
وفي النافع وعليه الفتوى **وذكر** في الفاية
على رواية عدم التقديم لو اعتدت
بالاشهر ثم رأت الدم لا تبطل الا
شهر وهو المختار عندنا وعند المالكية
يرجع لقول النافى في حكم الدم الذي

تراه المرأة الايسة اي من شك في كونها
 ايسة كنت حسيني هل الدم الذي
 راته حيض فترجع للعدة بالحيفض وتلقي
 الشهر او ليس خيضا فتتبادي علي
 عدة الشهر **فان** قلت انه حيض تغلت
 اليه وليست يايسة وان قلت
 ليس بحيض او كانت ست من لا تحيض
 كنت سبعيني لم يكن ذلك خيضا
 وتبادت بالاشهر **ودم** من لم تبلغ
 حسيني حيض قطعا كما قاله الخريشي
 رحمه الله تعالى **ومن** انقطع دمها
 لعلة تعرف كرضاع ومرض تصبر
 حتى تحيض فتعند بثلاثة قروء
 عندنا **وعندهم** فتعند بثلاثة
 اشهر وان طال صبرها لان الاشهر
 انما شرعت للنبي لم تحض ولا ايسة
وهذه غيرها فان انقطع دمها

لا لعدة تعرف بالحكم عندنا كما سبق
 في القول الجديد وفي القديم تتربط
 تسعة اشهر مدة الحمل غالباً ثم
 تعتد بثلاثة اشهر ان لم يظهر حمل
 وهو مذهب الحنابلة **فلو** حاضت
 بعد الياس في الاشهر او بعدها
 قبل ان تنكح وجبت الاقرا عندنا
 رجوعا الي الاصل وتجب ما مضى
 من الطهر قرا فان نكحت فلا شيء عليها
 ولم تنقضي العدة عند الحنابلة بعد
 الحيض بعد مدة التريهر والعدة
 لا تقضى عندتها وعند الحنفية
 اذا حاضت المرأة ثم امتد طهرها
 لا تعتد بالاشهر الا اذا بلغت من
 الياس كما قاله الشريفي
 في حاشيته **وعند** المالكية اذا حاضت
 المرأة في عمرها مرة مثلاً ثم انقطع

عنها فلا بد من الاقرا او سنة بيضا
لادم فيها ولا تكفي بالثلاثة اشهر
الا ان لم تر حيضا في عمرها والايسة
التي قعدت عن المحيض قاله الخراشي
وقال ايضا ان المرأة اذا كانت مرضية
ولم تحض زمن الرضاع فانها تستقبل
ثلاثة اقرا بعد زهاب زمن الرضاع
فان الرضاع يرفع زمنها الحيض
فان مضت لها سنة بعد الرضاع ولم
تحض فيها حلت للزواج لاننا عرفنا
ان الارضاع هو الذي رفع حيضها
ثم تدخل تحت الايسات والامة كالخوة
وعند المالكية ايضا اذا تاخر
حيض المرأة بلا سبب او بسبب
مرض تربعت تسعة اشهر استبرا
لاجل زوال الريبة ثم اعتدت
بثلاثة اشهر وحلت بعد السنة

فان

فان حاضت فيها ولو في اخر يوم منها
استمرت على اعدادها بالاقرا وانتظرت
لحيضة الثانية او تمام سنة بيضا
لادم فيها فانت مضت لها السنة
البيضا حلت وان حاضت فيها الفها
واعتدت بقرايب وانتظرت الحيضة
الثالثة او مضى سنة وحلت برويتها
في اشائها او مضى سنة فالحاصل
انها تنتظر اقصى الاجلي من الحيض
وتمام السنة ثم ان احتاجت من تربعت
تسعة اشهر واعتدت بثلاثة اشهر
ولم ياتها الدم لعدة بان تزوجت
ثم طلقت اعتدت بثلاثة اشهر
لانها لما اعتدت بالشهر صارت
كايسة الا ان يما ودها الحيض مرة
فتزجع لحكه وقوله ولم ياتها الدم
احترازا مما اذا اتاها دم فانها تنظر

الثانية او تمام سنة بيضا والثالثة
كذلك ثم ان احتاجت لعدة بعد
ذلك فلا تعتد بثلاثة اشهر وانما
تعتد سنة بيضا فان اتاها الدم
فيها انتظرت الثانية او تمام سنة
بيضا وكذا يقال في الثالثة قاله
الحاشي رحمه الله وقال ايضا
ولو اعتادت المرأة الحيض مرة واحدة
في كل سنة او كل عشر سنين انتظرت
فان جاء وقت مجيئه وهو السنة
في المثال الاول والعشر سنين في المثال
الثاني حلت وان جاء انتظرت
وقت مجي الثانية فان جاء وقت
المجي ولم يجي او جاءت حلت ههنا
كله في الحرة اما غيرها منقته وام
ولد ومكثبة ومديرة ومعلق عتقها
بصفة قبل وجودها فعندتها ان

كانت

كانت مذوات الاقراقات بالاجماع
فان طلقت حال طهرها وقد بقي منه
شي انقضت عدتها عندنا وعند
المالكية بطمنها في حيضة ثانية
وان طلقت في حال حيضها ونفاسها
انقضت عدتها عندنا وعندهم
بطمنها في حيضة ثالثة بالتي طلقتها
فيها فتحيض حيضتي بعدها وتتقضي
عدها عندنا عند الحنفية والحنابلة
بحيضتي كاملتي سواء حصل العرق
في طهر او غيره وعدة المبيضة
عندنا وعند المالكية والحنفية
كالامة وعند الحنابلة كالحرة كما
مرت الاشارة اليه فان لم تكن
مذوات الاقراقات كانت مميت
لا تحيض لصفرا ويايسر فعندنا
عند الحنفية وعندنا في قول

وهو الرابع في المذهب شهر ونصف
علي النصف من الحرة وفي قول شهران
لانهما يدل عن القرايين في ذات
الاقرار ولان غالب النساء يحضن
في كل شهر حيفة وهذا مذهب
الامام احمد ابن حنبل رحمه الله تعالى
وقيل ثلاثة اشهر لان المالا يظفر
اثره في الرحم الا بعد ها لان الولد
يتخلق في ثمانية ايام ثم يتبين
الحمل بعد ذلك وما يتعلق بالطبع
لا يتعلق بالرق والحرية وهذا
مذهب مالك رحمه الله تعالى
والمبعضة التي لم تحض لصفر
او يابس عدتها عندنا وعند
الحنفية كامة فتعد بشهر ونصف
وتعد عند المالكية ثلاثة اشهر
لان الحرة وغيرها في الاشهر مستويات

عندهم

عندهم وتعد عند الحنابلة بالاحساب
فتريد على الشهرين من الشهر الثالث
تعد ما فيها من الحرة فتعد ثلثها حر
فتعد بشهرين وعشرة ايام ومن
بضفها حر فتعد بشهرين ونصف شهر
ومن ثلثها حر ان تعد بشهرين
وعشرين يوما **وعدة** مستحاضة
غير متخيرة قران عندنا وعند المالكية
كذلك ان ميئت بين دم الحيض ودم
الاستحاضة فان لم تميز بينهما تربت
سبعة اشهر استبرا لاجل زوال
الربيق وثلاثة اشهر للعدة وحلت
بعد السنة كالحرة **وعدة** متخيرة
شهران ان انطبق طلاقها على اول
شهر فان طلقت في اثنائه والباقي
الثلث من خمسة عشر حسب قرافتكم
بعده بشهر هلاكي والالم يحسب قرا

فتعتمد بعده شهرين هلالين على المعتمد
 فان حاضت واحدة من الاثني لم يحضت
 في عدتها او بعدها فلما تقدم في الحرة
ومت انقطع دمها لا لعله تعرف
 نصبر عندنا حتى تحيض فتعتمد بقرابن
 او حتى تبلغ سن الياس فتعتمد
 بشهر ونصف وان كانت مبغضة **ومد**
 الحائلة شرببت سعة اشهر مدة
 الحمل غالبا ليعلم براءة رحمها ثم تعتمد
 بشهرين ان كانت غير مبغضة
 فان كانت مبغضة اعتدت بالحساب
 كما تقدم ولا تنقضي العدة بعود
 الحيض بعد المدة لانقضاء عدتها
فان انقطع دمها لا لعله تعرف
 كرضاع ومرض نصبر حتى تحيض فتعتمد
 بقرابن عندنا وبحيضتي كما ملتي
 عند الحائلة او حتى تبلغ سن الياس

عندنا

عندنا وعندهم فتعتمد عندنا بشهر
 ونصف وان كانت مبغضة وتعتمد
 عندهم بشهرين ان كانت غير مبغضة
 والا قبل الحساب فلو حاضت بعد الياس
 في الشهر والنصف او بعدها قبل ان
 تنكح وجب عليها ان تأتي بقرابن
 ما مضى لها من الطهر فتنقضي عدتها
 بطهرها في حيضة ثانية ان طلقت في
 طهر او ثالثة ان طلقت في غيره
فان نكحت فلا شيء عليها **ومت**
 عتقت في عدة رجعت كملت عدة
 حرة عندنا وعند الحنفية والحائلة
 لان الرجعية كالزوجة فلما عتقت
 قبل الطلاق **واما** عند المالكية
 فلا تستقل عدة الطلاق التي
 هي قران لان الناقل عندهم ما اوجبه
 عدة اخرى والعنق لا يوجب عدة

أخرى وخرج بقولي في عدة رجة
مالو عتقت في عدة بينونة أو
وفاة فلا تكمل عدة حرة بك تكمل
عدة أمة بالاجماع لانها كالأجنبية
فكانها عتقت بعد انقضاء العدة
هذا كله في غير ذات الحمل ما هي
فيا في الكلام عليها **الضرب**
الثاني يتعلق بفرقة وفاة فعدة
وفاة الحرة حايلا أربعة أشهر وعشرة
أيام بليا ليها بالاجماع قال تعالى
والذين يبتغون منكم ويذرون
ازواجهن يبتغيهن بأفسهن أربعة
أشهر وعشرة أي عشر ليال بياها
ويستوي في ذلك الصغيرة والكبيرة
والمدخول بها وغيرها وذوات
الاقر وغيرها وزوجة الصبي
وغيره لا طلاق الاية المحمولة علي

الغالب

من الحراير الحايلات وتعتبر الاشهر
بالاهلة ما أمكت فان مات أول
الهلال فواضح أو في خلال شهر
بقي منه عشرة أيام أو أقل ضمة
إلى ذلك أربعة أشهر بالاهلة
وأكملت بقية العشرة مما بعدها أو
أكثر من عشرة أيام ضمت إلى ذلك
ثلاثة أشهر بالاهلة وأكملت
عليه مما بعدها بقية أربعين يوما
وتحجب المدة المذكورة من موت
الزوج عند غير المالكية أما عندهم
فيلغى اليوم الذي وقع فيه الموت
نفس ان مات قبل فحجته اعتدت به
لان الكيلة الماضية قد أدركتها
بأدراك جزا كذا قالوا واشترطوا
أيضا في حلة ذات الاقر المدخول
بها والاكتفا فيها بالأربعة

والعشر شرطين احدهما ان تتم
 الاربعة والعشر قبل زمن حيضتها
 بان كانت تحيض في كل خمسة اشهر
 وتوفي عنها عقب طهرها ومثله
 لو تاخر لرضاع او حاضت فيها **والشرط**
الثاني ان تقول النساء عند رويتهن
 لها لا ربيبة لها فان لم تتم المدة
 المذكورة قبل زمن حيضتها بانقضى
 بعد حي زمن حيضتها كما لو كانت
 تحيض في كل اربعة اشهر فتاخرت
 حيضتها لغير سبب او لمرض او
 استحاضة ولم تميز او تمت قبل زمن
 حيضتها لكت قال **النسابة** ربيبة
 من جسد بطنت انتظرت للحقيقة لان
 تاخيرها عن وقتها ولو لم يرضع
 استحاضة وقول **النسابة** اوجب الشك
 في براءة رجمها ذلك فلا تحمل الا بالحقيقة



اي او تمام تسعة اشهر ان زالت الربيبة
 حينئذ فان بقيت ارتفعت الى اقصى
 امد الحمل خمس سنين او اربع **والحاصل**
 كما قاله الخريشي ان غير المدخول بها
 تقدر باربعة اشهر وعشر من غير نظر
 لتاخير خفي او بجه وكذا المدخول
 بها التي يد من حملها امامت جانبها
 كالصغير وامامت جانبها كالبينة
 والصغيرة **وكذا** امنا لا يوم حملها
 وتتم الاربعة والعشرة قبل مضي زمن
 حيضتها اولا تنتم قبل بجه واناها
 فيها او تاخر لرضاع **وامامت** تاخر
 لمرض او لغيره او لم تميز فتستظرها
 او تمام تسعة اشهر **وتختص** عدة
 الوفاة عندنا بالنكاح الصحيح الصحيح
وعند المالكية والحناابلة بالنكاح
 الصحيح او الفاسد المختلف فيه

وطي فلا شيء فيه وأن وقع فيه وطي
فهو وطي شعبة وفيه ما في فرقة
الحي كما تقدمت الإشارة لذلك
وخرج بقول الحنابلة والمالكية
أو الفاسد المختلف فيه الفاسد
الجميع على ضاده وحكمه عندها أنه
أن لم يقع فيه وطي فلا شيء فيه
لأن وجود صورة كعدمها وأن
وقع فيه وطي وجبت العدة فيه
كعدة مطلقة وقد تقدم بيان
عدتها عندها وعدة المنكوحة
فكما حاق فاسد الحيض للموت وغيره
كما في الكثر والدرر **ومعناه** كما
لخصناه من شرحهما أن عدة المنكوحة
نكاحا فاسدا إذا وقع بينهما فرقة
بموت أو غيره من تفريق القاضي أو
عزم الواطى على ترك وطئها ثلاث

حيض

حيض إذا لم تكن حاملا ولا أيسة
لأن عدتها لتفريق عن براءة الرحم
لانتقضا هذا النكاح والحيض هو المعروف
في غير الحامل والأيسة فلا يختلف
بين الموت وغيره **فإن** قيل فعمل هذا
ينبغي أن يكتفى بحيضة كما لا يستبرأ لأنه
يحصل بها التفريق قلنا النكاح الفاسد
يلحق بالصحيح **وابتد** العدة في النكاح
الفاسد عقب تفريق القاضي أو عقب
عزم الواطى على ترك الوطى وذلك
أن يقول تركتك أو خلعت سيديك
أو نحو ذلك لا بمجرد العزم **وعدة**
ذميمة كعدة مسلمة بالإجماع حيث
كان زوجها مسلما فتعد عدة حياة
أن فارقها في الحياة وعدة وقات
أن مات عنها **فإن** كان زوجها فكذا
عندنا وعند المالكية إذا كانت

وميا

الذينة تحت ذمي وهي غير حامل ثم
 طلقها أو مات عنها وأراد مسلم أن
 يتن زوجها وتحاكموا اليها فإنه يحصل
 له نكاحها بثلاثة أو أكثر إن كان الذمي
 دخل بها فإن لم يكن دخل بها حصل
 له نكاحها من غير أن يفر الجراح النكاح الكفار
 بحرب المتفق على فسادهم **وعند أبي**
 حنيفة لا عدة على ذمية غير حامل
 طلقها زوجها الذمي أو مات عنها
 إذا اعتقدوا عدمها لأن العدة
 لو وجبت عليها لا يخلو أما أن يجب حقاً
 للشرع أو للزوج ولا وجه للأول لأنها
 غير مخاطبة بحقوق الشرع ولا **الثاني**
 لأن الزوج لا يعتقده وقد أمرنا أن
 نشرهم وما يدعون **وقال** صاحباه
 عليها العدة لأن العدة حق الزوج وإن
 كان فيها حق الشرع **ولهذا** يجب على

الصغيرة والكافرة مخاطبة بحقوق الباطن
أما الحامل فلا تنزع بالإنجاب حتى
 تنزع حملها لأن في بطنها ولد ثابت
 النسب قال في شرح المنتهى وإن مات
 في عدة مرتد بان ارتداد الزوج بعد
 الدخول فإنه أو قتل قبل انقضاء
 عدتها يسقط ما مضى من عدتها وأبند
 عدة وفاة من موته لأنه كان يمكنه
 تلافى النكاح بعوده إلى الإسلام أو مات
 زوج كافرة أسلمت بعد دخوله بها في
 عدتها قبل إسلامه سقط ما مضى من
 عدتها وأبندت عدة وفاة من موته
 لما تقدم **وقال** العلامة الزيلعي
 في شرح الكنز ولو ارتد الرجل وقيل في
 رده حتى ورثته امرأته فهو على
 الاختلاف وقد بينا الوجه من الجانبين
 وقيل يجب عليها عدة الطلاق بالإنجاب

لأن النكاح لم يعتبر باقيا إلى الموت لأنه
لو اعتبر لما ورثته إذا لمسلم لا يرث
الكافر بل الإرث يستند إلى ما قبيل
الردة انتهى **ويجب** على الحرة أن وطئت
بزنا أو شبهة بفلط أو نكاح فاسد
يجمع عليه كحرم نسب أو رضاع أو لا إن
تلك قدر عدتها على تفصيلها السابق
فإن كانت من ذوات الحيض مكنت ثلاثة
أقرا استبأ الأعدة وثلاثة أشهر
كانت صغيرة أو أيسة وسنة إن تناقض
حيضها بلا سبب أو كانت مستحاضة
ولم تغير أو مريضة ولا يطاها زوجها
من استبأ بها مما ذكر **ومثل** الوطي
الاستمتاع كما في سماع ابن القاسم
ولا يعقد أحد عليها نكاحا سرا كان
زوجا فصح نكاحه أو طلقها أو أجنبيا
لأن كل محل امتنع فيه الاستمتاع امتنع

فيه

فيه العقد إلا الحيض والنكاح والقيام
والاعتكاف **ويجب** عليها أيضا أن تملك
قدر عدتها على التفصيل المذكور إذا
غاب عليها غاصب أو سارق أو مشتر
اشتراها جهلا أو نسيانا أو فستالان
غيبه كل مظنة للوطي ولا يرجع لها في
دعواها عدم وطئ واحد منهم ولو
صدقها عياد ذلك لحق الله تعالى **ومنع**
بالحررة الأمة فإنها تستبرأ بحبيضة واحدة
كما ذكره في الاستبراء **هذا** كله عند
المالكية **وعدة** موطوءة بشبهة أو زنا
حرة أو أمة مزوجة كعدة مطلقة لأنه
وطئ يقتضي شغل الرحم فوجب العدة
منه كما لو طئ في النكاح أما غير الأمة
غير المزوجة فتستبرأ إذا وطئت بشبهة
أو زنا بحبيضة لأن استبراءها من الوطي
المباح يحصل بذلك فكذا غير

ولا يحرم على زوج حرة أو أمة وطئت
بشبهة أو زنا من عدة من ذكر غير
وطئ في فرج لأن تخربها لعارض يختص
بالفرج فأبىح الاستمتاع منها بما دونه
كالحيض ولا يبيح ينسخ فكاحها بزنا وان
امسكها زوجها فلم يطلقها الزناها
استبرأها أي لم يطأها حتى تنقضي
عدتها كغيرها من المعتدات كذا ذكره
في المنتهى وشرحه **وعدة** موطوءة
بشبهة الحيض لمت وغیره قاله في
الكنز والدرر **وعدة** أمة شهران
 وخمسة أيام بلياليها بالاجماع وبإني
في الانكسار ما مر **والفرق** في ذكرين
القننة وأم الولد والمدربرة والمكنتية
والمعلقة عتقها بصفة قبل وجودها
كما شمله التعبير بالأمة **وعدة** البغية
عند غير الحنابلة كالأمة أما الحنابلة فعدة

من نصفها حرة ونصفها رقيق ثلاث
أشهر وثمانية أيام بلياليها عندهم
ومن ثلثها حرة عدتها عندهم شهران
وسبعة وعشرين يوما بلياليها فان
انقضت عدة الأمة المذكورة حل
فكاحها والكني بمضي عدتها سواء كانت
صغيرة أو كبيرة دخل بها الزوج أم لا من
ذوات الأقران أم لا حاضت في عدتها
أم لا **هذا** عند غير المالكية أما
المالكية فقد فصلوا فقالوا إن كانت
غير مدخول بها أو صغيرة أو أيسة
أو من ذوات الحيض وحاضت في عدتها
فالحكم عندنا كذا ذكر وإن كانت مدخولا
بها وهي من ذوات الحيض ولم تحض فيها
مكثت ثلاثة أشهر إلا أن توتأب
سواقت عدتها قبل زمن حيضتها
أم لا وإنما رفعت الأمة لثلاثة أشهر

ولو تمت عدتها قبل زمن حيضتها
بخلاف الحرة لقصر مدة عدتها فلا يطهر
للحل فان ارتابت مكثت تسعة اشهر
للحرة وتقدم انها لو عتقت في عدة
وفاة لا تستقل عن عدتها لعدة
حرة بالاجماع فلو عتقت مع موت
زوجها اعتدت كحرة اصلية كما بحثه
الاذرعي من ايمتنا ولو ماتت عن
رجعية حرة او امة انتقلت الي عدة
الحراير بالاجماع وسقطت بقية
عدة الطلاق فتقعد الاولى باربعة
اشهر وعشرة ايام بليا ايها والثانية
بنصفها فلو طلقت طلاقا رجعيا
ثم اعتقها سيدها ثم مات زوجها
قبل انقضاء عدتها الي عدة حرة بالاجماع
بخلاف مالو مات زوجها ثم اعتقها
سيدها فلا تستقل لعدة حرة بكل

انتقلت

تكل

تكل عدة الامة التي انتقلت اليها
بموت زوجها في عدتها وهذا بالاجماع
ايضا وخرج بالرجعية البايين ولو نكح
فلا تستقل الي عدة الوفاة بموت من
ابانها بل تكل عدة الطلاق بالاجماع
حيث ابانها في صحته وكذا في مرض
موته عندنا **وتقعد** عند الحنفية سوي
ابي يوسف من ابانها في مرض موته
ابعد الاجليني من عدة الطلاق وعدة
الوفاة فان انقضت الطلاق وهي
ثلاث حيض مثلا ولم تنقض عدة
الموت فلا بد ان تنقض الي انقضاء
عدة الموت وان انقضت عدة الموت
دون عدة الطلاق تنقض عدة الطلاق
وتقعد من ابانها في مرض موته المخوف
فان الاطول من عدة وفاة وطلاق
لانها وارثة فتحب عليها عدة الوفاة

كالرجعية ومطلقة فيلزمها عدة الطلاق
ويستدرج اقلهما في الاكثر **نعم**
ان كانت المبانة في مرض موته امة
او ذمية وزوجها مسلم او كانت البينة
منها بان سالت الله الطلاق ونحوه
اعتدت لطلاق لا غير لانقطاع اثر
النكاح لعدم ارتضاها منه ولا تقيد بموت
من انتقلت عدتها قبله ولو ورثت
وكذا لو طلقها في مرضه قبل الدخول
ثم مات فلا عدة لموته لانها اجنبية
تخل للازواج ويحل للمطلق نكاح اخصها
واربع سواها **هذا** كله عند الحنابلة
وعندهم ايضا لو طلق معينة ونسيتها
او طلق مبهمه ثم مات قبل فراغه اعتدت
كل نسائه سوي حامل الامول من
عدة الطلاق والوفاة **وعندنا** لو طلق
احدي امراتيه معينة او مبهمه

كان قال احد كما طالت ونوى
معينة او لا ومات قبل بيان للمعينة
او تعيين للمبهمه ولم يبطا واحدة
منهما او وطى واحدة وهي ذات
اشهر مطلقا او ذات اقر في طلاق
رجعي او وطىها وهما ذاتا اشهر
مطلقا او ذاتا اقر في طلاق رجعي
اعتدتا لو وفاة وان احتمل ان لا يلزمها
عدة في الاولى وان يلزمها عدة
الطلاق في غيرها التي هي اقل من
عدة الوفاة في ذات الاشهر وفي ذات
الاقر بنا على الغالب من ان كل شهر
لا يخلو من حيض وظهر للاحتياط
في الجميع فان كان الطلاق باينا او
وطىها او احدهما اعتدت من
وطيت وهي ذات الاقر بالاكثر
من عدة وفاة وثلاثة من اقر بها

احتياطاً ايضاً واعتد غيرها لو وفاة
ليما تقر **وعدة** الوفاة من الموت
والاقر من الطلاق فلو مضى قسراً
او قران قبل الموت اعتدت بالاكثـ
ر من عدة وفاة ومن قران **او قران**
كله في غير ذات الحمل اما هي فتتقضي
عدها بوضع كـله بعد فرقة بالاجماع
بشرط نسبه عند غير الحنفية الى صاحب
العدة ولو احتمالا كمنني بلعان سواء
كانت حرة ام غيرها مسلمة او كتابية
معتدة عن فرقة حياة او فرقة وفاة
وحامل من مسلم او كافر قال
واولات الاحمال اجلهن ان يضعن
حملهن وتتقضي بميت كالحي بالاجماع
طلاق وبمضعة فيها صورة ادمي
خفية اخبر بها القوابل لظهورها
عندهن كما لو كانت ظاهرة عند

غيرهن

غيرهن ايضاً بظهور يد او رجل او اصبع
او صغير او غيرها **وهذا** بالاجماع ايضاً
فان لم يكن فيها صورة اصلاً لا ظاهرة
ولا خفية يعرف منها القوابل وفلت
هي اصل ادمي ولو بقيت لتصور
انقضت العدة بوضعها على المذهب
المقصود عندنا المحصول براءة الرحم
به وتتقضي بها عند المالكية اخذاً
مما ياتي عنهم بخلاف لو شككت
في انها لحم ادمي فلا تنقضي العدة بوضعها
عندنا لانها لا تسمى حملاً ولا علم كونها
اصل ادمي وتتقضي عند المالكية
بوضع الحمل وان كان دماً اجتمع قال
الحراشي كفيوه والمراد بالدم المجتمع
الذي لا يزوج بصب الماء الحار عليه
وتنقضي عند الحنابلة بما تقرب به
امة ام ولد وهو ما يشبه فيه

خلق الانسان ولو خفيفا واقل مدة
يتبين خلق ولده عندهم احد وثلاثون
يوما واقل مدة الحمل ستة اشهر
بالاجماع واكثرها سنتان عند الحنفية
واربع سنين عندنا وعند الحنابلة
وهو المشهور من مذهب مالك
وغالبها تسعة اشهر عندنا وعند
الحنابلة والمالكية **وخرج** بجله ما لو
انفصل بفضه كيدا او رجل فلا تنقضي
العدة به للاية ولان القصد بالعدة
برأة الرحم وهي لا تحصل بذلك وشمل
الحمل ما لو كان واحدا او متعدد فلا
تنقضي العدة عند الحنابلة والمالكية
الا بوضع الاخير ولم يفصلوا في ذلك
وقد فصلوا عندنا وقالوا لا تنقضي
العدة الا بانقصال جميع الحمل حتى
ثاني توأمين بان يكون بينهما دون

سنة اشهر لا نفما حمل واحد
فشملتهما الاية بخلاف ما اذا تخلل
بينهما ستة اشهر فاكثر فالثاني
حمل اخر فان كان الحمل ثلاثة انقضت
عدتها بالثالث ان كان بينه وبين
الاول دون ستة اشهر ولحقوه
فان كان بين الاول والثالث
سنة اشهر فاكثر وبين الثاني
والاول دونهما لحقاه دون الثالث
وان كان بينه وبين الثاني دون
سنة اشهر وانقضت عدتها
بالثاني وان كان بين الاول والثاني
سنة اشهر فاكثر وبين الثاني
والثالث دونهما لم يلحقاه وكذا
ان كان بين كل وتاليه ستة اشهر
وخرج بنسبته الي صاحب العدة ما اذا
لم ينسب له كان مائة بمسوح عن زوجته

وهي حامل فتعتمد عند غير الحنفية
بالاشهر لا بالوضع اذ لا يلحقه الولد
على المذهب لانه لا ينزل ولم تجز
العادة بان يخلقه له ولد ولا عدة
عليها لطلاقه كما تقدم والمسوم
هو المقطوع جميع ذكره وانثيه وهو
المعبر عنه عند المالكية بالمحبس كما
تقدم ويلحق الولد بحبس باق انثياه
فتعتمد زوجته التي مات عنها او
طلقها وهي حامل بالوضع عندنا
وعند الحنابلة ولا عدة عليها عندنا
لطلاقه حيث لم تكن حاملا ولم
تستدخل ما به المحرم ويخلو فسلوا
بقي ذكره فتعتمد زوجته الحامل
لوفاته وطلاقه بالوضع عندنا وعند
الحنابلة وفارقا المحبوب والمسول
والمسوم بان المحبوب فيه اوعية

الحين

المكي وقد يصل الى الفرح بغير ايلام
والمسول بقي ذكره وقد يبالي في
الايلام فليست و ينزل ما رقبيا وادارة
الحكم على الوطي وهو السب الظاهر
اولي من ادارته على الانزال ثم الحنفية
بخلاف المسوم وكان مات صبي لا ينزل
كاتب دون سبع عندنا وعند الحنابلة
واثنا عشر عند الحنابلة عند زوجته
وهي حامل فتعتمد بالاشهر عند غير
الحنفية لا بوضع الحمل لانثف عنه
فلا عبرة به كالحمل لحادث بعد موته
اما الحنفية فقد فصلوا في المسألة
فقالوا ان كان الحمل موجودا عند
موته اعتدت بوضعه وان كان حادثا
بعد موته اعتدت بالاشهر وتغيير
قيام الحمل عند موته ان تكد لا قلت
من ستة اشهر من وقت موته

وقيل لا قل من سنتين ولا أكثر من
من سنتين حادثا اجماعا وكذا ان
ولدت لا أكثر من سنة أشهر عند
الجمهور ونسب الولد منتف عنه
في الحالين لان النسب يعتمد على المال ولا
ماله قالوا ودليلنا في اطلاق
قوله تعالى وأولاد الاحمال اجلها
ان يفتت حملها من غير فصل ان
يكون منه او من غيره ولان هذه
العدة شرعت لقضاء حق النكاح
لا للتعريف عند براءة الرحم لشعرها
بالأكثر شهر مع وجود الاقتران وهذا
المعنى محقق في حق الصبي ولان
كان لبراءة الرحم فوضعه يصلح دليلا
على براءة الرحم فتعلق به الانقضاء الذي
ينسب الى الميت بخلاف الحادث بعد
الموت لانه لم يثبت وجوده وقت

الموت

الموت لاحقيقة ولا حكما فتعينت الاشهر
عندنا فلا تتغير بحدوثه بعد ذلك بخلاف
امراة الكبير اذا حدث بها حمل بعد الموت
لان نسبه ثابت الى حولين ومن ضرورته
وجوده عند الموت فتبين انه ليس
بمحدث حتى لو ثبت حدوثه بان ولده
بعد الحولين كان الحكم كذلك **وعلى هذا**
لو تزوج الكبير امراة فدخل بها ثم طلقها
او مات عنها ثم جاءت بولد لا قل من
سنة أشهر من وقت التزوج كان علي
هذا الخلاف لانه ليس بثبت النسب منه
فكان موجودا وقت زوال النكاح بالموت
كذا قاله العلامة الزمخشري **وعند**
المالكية والحنابلة تعتد بالاشهر في الموت
وبالاقتران في الطلاق ولو مات الحمل
في بطن من تعتد بوضعه لم تنقض
عدتها الا بوضعه بالاجماع وان طال

مكثه في بطنها وخافت الزنا عندنا
ولها استعمال دواء لانزاله ولو قطعها
وتستحق عندنا بعد الموت من نفقة
وسكني وغيرها حيث تجب للحامل
وتجرجعها قبل وضعه ولا نفقة لها
عند الخابلة كما قاله شارح المنتهى
حيث قال **قلت** ولا نفقة لها حيث
تجب للحامل لما ياتي ان النفقة للحمل
والميت ليس ما محلا لوجوبها **ولو**
ارتأيت معتدة في عدة اقر الواسع
عن فرقة حياة او وفات في وجود
حمل لثقل او حركة تجدهما لم تنكح اخر
بعد تمامها حق تزول الرتبة فان
نكحت فالنكاح باطل وان بان ان لا حمل
على الراجح للتزود في انقضاء العدة وارتأيت
سنت صبر عن النكاح لتزول الرتبة
فان نكحت قبل زوالها وارتأيت بعد

نكاح الاخر لم يبطل النكاح الا ان تلد
لدون ستة اشهر من امكان علوق
بعد عقده فيسبب بطلانه والولد
للاول ان امكت كونه منه بخلاف ما اذا
ولدت لستة اشهر فاكثر فالولد
للتاني وان امكت كونه من الاول
لاذ الفراش الثاني تاخر فهو اقوي
وكالتاني وطى شبهة بعد العدة قلد
اشت بو لد ستة اشهر فاكثر من
الوطى لحق الواطى لانقطاع النكاح
والعدة عنه طاهر اذ كره في الروضة
واصلها **هذا** مذهبنا ومذهب الخابلة
لو ارتأيت متوفي عنها في عدتها او
بعدها بامارة حمل الحركة وانتفاع
بطن او رفع حيض لم ينج نكاحها
حق تزول الرتبة للشك في انقضاء
عدتها وزوال الحركة وزوال الاشغاف

أو عود الحيف أو مضى زمن لا يمكن أن
تكون حاملا فيه فإن نكحت قبل زوالها
فالنكاح باطل وإن بان أن لا حمل وأن
ظهرت الرينة بعد نكاحها لم يفسد
بظهورها دخل بها الزوج أم لا لأنه
شك طري على بقاء النكاح فلا يزيله
ولم يحل لزوجه وطبها حتى تزول
الرينة للشك في صحة النكاح لاحتمال
أن تكون حاملا **ومق** ولدت متوفي
عنها بعد موتها وتزوجها لدون
نصف سنة من عقد عديها وعاش
الولد نبي فساد النكاح لأنها معتدة
وإن ولدته لاكثر من ذلك لحق الزوج
الثاني والنكاح صحيح **ومذهب**
المالكية لو أرتأت متوفي عنها أو
مطلقة في وجود حمل تحس في بطنها
لم تحل للأزواج إلا بعد مضي أقصى

أمد

أمد الحمل **وحمل** خمس من السنين أقصى
أمد الحمل أو أربعا خلافا في الشهور
فإن مضت المدة وزالت الرينة مكنت
حتى ترتفع الرينة من أصلها كما لو بان
الولد في بطنها كذا قاله الحنابلة
ولو فارق الرجل زوجته فراقا بانيا
بخلع أو غير أو رجعا فولدت لأب سني
فاقل من أمكان العلوق قبل الفراق
ولم تنكح آخر أو نكحت ولم يمكث كون
الولد من الثاني بقربينة ما يأتي لحقه
الولد أو لاكثر منها فلا يلحقه لأن الحمل
قد يبلغ أربع سنين وهذا أكثر مدته
كما استقر **ولو نكحت** بعد العدة
فولدت لدون ستة أشهر من النكاح
فكانها لم تنكح ويكون الحكم للثاني لقيام
فراشه وإن أمكن كونه من الأول
لما مر في المرتبة **ولو** نكحت في العدة

فاسدا وجهلها الثاني فولدت لامكان
من الاول دون الثاني لحقه وانقضت
عدة بوضعه ثم تقعد الثاني اولامكان
من الثاني دون الاول لحقه بان ولدته
لاكثر من اربع سنين من امكان العلق
قبل الفراق باينامكان او رجيا ولسته
اشهر فاكثر من وطيه **اولامكان**
منهما عرض على قاييف فان الحقة
باحد هما فكلامكان منه فقط
وقد تقدم حكمه وان الحقة بهما
او نفاه عنهما او اشتبه عليه الامر
او لم يكن ثم قاييف انشطر بدو غه
واشتباه بنفسه **وان** ولدته لزمن
لا يمكن كونه فيه من واحد منهما
كان ولدته لزمن ستة اشهر
من وطى الثاني ولاكثر من اربع
سنين مما لم يلحق واحد منهما

وخرج بالفاسد الصحيح وذلك في
انكحة الكفار فلا امكث كون الولد
من الزوجين لحق الثاني ولم يعرض
عاقا يف وجهلها الثاني ما لو علمها
فان جهل التحريم وقرب عمره
بالاسلام فكذلك والا فهو زانية
هذا كله عندنا وعند المالكية
لو طلق الرجل زوجته او مات عنها
وانقضت عدتها ثم انتت بولد دون
اقصى امد الحمل من يوم انقطاع وطيه
منها ولم تكن تزوجت بغير صاحب
الحمل او تزوجت قبل حيضتها او بعدها
وانتت به لدون ستة اشهر وما
في حكمها من عقد الثاني لحق صاحب
العدة حيا او ميتا الا ان ينفيه الحي
بليان **ولا يبرها** اقتدارها بانقضاء
عدتها لان دلالة الاقرار بالبراة

أكثرية **والحامل** تحيض وينفخ
نكاح الثاني ويحكم له حلم الطبع في العدة
وأما الواتت به ستة أشهر وما في
حكمها فأكثرت عقد الثاني لحقه
به ولدون ستة أشهر وافضى أمر
الحمل لم يلحق بها أحد منهما **وجدد**
في الشامل لو نكحت في العدة فولدت
لدون ستة أشهر من عقد الثاني
أول ستة أشهر منه قبل حيضة فللا
ول **أوبعد** حيضة فلثاني إلا أن
ينفيه بلعان فللا ول إلا أن ينفيه
كذلك **وعند** الحنفية يثبت نسب
ولد معتدة للطلاق الرجعي وإن
ولدت لا أكثر من سنتين ما لم تقتر
بعضى العدة لاحتمال العلوق
حال العدة لجواز كونها ممتدة
الظهر ثم إن جات به لا أكثر من سنتين

بانت

بانت منذ زوجهما لانقضاء العدة ولا يصير
مراجعا لأنه يحتمل العلوق قبل الطلاق
ويحتمل بعده فلا يصير مراجعا بالشك
وانت جات به لا أكثر من سنتين
كان مراجعا لأن العلوق بعد الطلاق
والظاهر أنه منه فيحمل عليه ولا يحمل
على الزنا لا مكان الحمل ولا انتفا الزنا
عن المسلم ظاهر **الابقا** انتفا الزنا
ممكن بغير هذه الجهة وهو أن
تتزوج بزواج آخر بعد انقضاء عدتها
فيكون الولد منه لأنها تفعل الأبقا
أسهل من الابتداء فكان أولى **ويثبت**
نسب معتدة الطلاق البتة وإن
ولدت لا أقل من سنتين لأنه كانت
موجودا عند الطلاق أو يحتمله
فيحمل عليه احتياطا لأشياء النسب
ولا يعتبر توهم غيره على ما بينا

فان ولدته لتام سنتين من
وقت الفرقة لم يثبت نسبه لان
الحمل حادث بعد الطلاق فلا يكون
منه حرمة وطيمافى العدة بخلاف
الرجعي **ويثبت** نسب ولد المطلقة
المراهقة ان ولدته لاقل من تسعة
اشهر منذ طلقها باينا كان او رجعي
لان العلق حينئذ يكون في العدة
فان ولدته لتسعة اشهر لم يثبت
نسبه الا ان يدعيه لان العلق
حينئذ يكون خارج العدة وذلك
لانها صغيرة يفتني **واليقين** لا يزول
بالاحتمال والصفر مناف للحمل
فاذا بقي فيها صفة الصفر حكم بمضي
عدتها بثلاثة اشهر وحمل الحمل
على انه حادث فلا يثبت النسب **الا**
تري انها لو اقرت بمضي العدة ثم

ولدت

ولدت لتسعة اشهر لم يثبت النسب
لوجود دليل الانتقضا وهو اقرارها
فكذا هنا بل اولى لان اقرارها
يحمل الكذب وحكم الشرع بالانتقضا
لا ترد فيه **ويثبت** نسب ولد
معتدة اقرت بمضي عدتها ان
ولدته لاقل من نصف سنة من
وقت الاقرار لظهور كذبها بيقين
حيث اقرت بالانتقضا ورحمها مشفول
بالمال لان العلق في هذه الحالة
يكون في العدة **هد** ان جات به
لاقل من سنتين من وقت الفراق
فان جات به لاكثر منهما لا يثبت
وان كان اقل من ستة اشهر من
وقت الاقرار كما اذا اقرت بعد
ما مضى من عدتها سنتان الاشهر
فجات بولد بعد ثلاثة اشهر

من وقت الاقرار لا يثبت نسبه منه
لان شرط ثبوت ان يكون لاقل من
ستين من وقت الفراق بالموت او
الطلاق وبعده لا يثبت وان لم تقم
بالانقضاء مع الاقرار اولى الا اذا كان
الطلاق رجعيا فحينئذ يثبت ويكون
مراجعا علي ما بينا من قبل **فان**
ولدت له لنصف سنة من وقت
الاقرار لم يثبت نسبه ولان العلق
حينئذ يكون خارج العدة **ويثبت**
نسب ولد معتدة وفاة كبيرة او ولادة
لا قدمت ستين من وقت الموت
اما الصغيرة التيمات عنها زوجها
فان اقرت بالجل فهي كالكبيرة يثبت
نسب ولدها منه الي ستين لان
القول قولها في ذلك وان
اقرت بانقضاء عدتها بعد اربعة

اشهر

اشهر وعشر ثم ولدت لستة اشهر
فصاعد الم يثبت النسب منه وان لم
تدع حبل اولم تقم بانقضاء العدة
فعند ابي حنيفة ومحمد ان ولدت
لاقل من عشرة اشهر وعشرة ايام
يثبت النسب منه والالم يثبت **وعند**
ابي يوسف يثبت الي ستين **ومن**
نكحت في عدتها فنكاحها باطل ونكاح
نفقتها وسكنها للنكاح ومحلها
اذا ارضيت بنكاحها بقربة التعليل
فان وطئها النكاح في العدة عالما
بالتحريم فهي باقية على عدتها لانه
زات او جاهل به لظنه انقضاء العدة
او لظنه حل نكاح للمعتدة وكانت
قريب عهد بالاسلام او مجنون
شاعليه من الصفر ثم وافاق فتكلم
او شابادية بعيدة عن العلم

انقطعت العدة بالوطي لمصيرها وإشأ
 للثاني ويمتد انقطاعها الي ان يفرق
 بينهما فتكمل عدة الطلاق ان لم تحبل
 من الثاني لتقدمه وقعة واستاده
 الي عقد صحيح ثم **شروع** في عدة
 الثاني بعد انقضاء عدة الاول او قطعا
 بالرجعة فان حصلت من الثاني قدرته
 عدته ثم تكمل عدة الطلاق **والحاصل**
 ان عدة الحمل مقدمة مطلقة سواء
 كانت من الاول او الثاني لانها لا تقبل
 التأخير والتفريق بينهما يحصل بان
 يفرق القاضى بينهما أو يتفق علي الوفاق
 أو بيعت الزوج عنها أو يطلقها بطن
 الصحة وليت الغيبة منه عنها فترقيا
 بينهما فلا تحسب من العدة الابنية
 ان لا يعود منه اليها فتحسب منه هذا
 مذهبا ومذهب الحنابلة كزهدنا

في غالب

في غالب هذه الاحكام **وعبارة** النتهى
 وشرحه ومن تزوجت في عدتها فملكها
 باطل ويفرق بينهما وتسقط نفقة رجعية
 وسكنهاها الشوزها ولم تنقطع عدتها
 حتى يطاها الثاني لانه عقد باطل
 لا يقرب به وإشأ فان وطئها انقطعت
 ثم فارقتها من تزوجها او فرق الحاكم
 بينهما بنت عيا عدتها من الاول
 لسبق حقها واستأنفت عدة
 للثاني لانهما عدتان من رجلين
 فلا يتدخلان **وان** ولدت من
 احدهما يمينه انقضت عدتها
 به منه واعتدت للآخر وان امكت
 كونه منهما فكما سبق **والثاني**
 اي الذي تزوجته في عدتها ووطئها
 ان ينكحها بعد انقضاء العدتين **ولو**
 راجع حايلا او حاملا فرضفت

ثم طلقها استأنفت عدة وان يطأها
لمودها بالرجعة الى النكاح الذي
وطيت فيه ولو طلقها قبل الوضع
انقضت عدتها به **وان** وطى
لاطلاق الآية **وخرج** برأيه ما لم
يرجع ولكنه طلق رجعيًا أو بائناً
في العدة فانها تبني على ما مضى
من عدتها ولا تستأنف **هذا** مذهبنا
ومذهب الحنابلة ولو أبان زوجته
بخلع أو غيره ثم نكحها في أثناء العدة
جاز وانقطعت العدة بخلاف غيره
لو أراد نكاحها لأن نكاح الغير يودي
إلى اختلاط الأنساب ولا يوجد
ذلك في نكاحه ثم إن طلقها بعد
وطى استأنفت عدة لأجل الوطى
ودخل فيها البقية من العدة السابقة
لأنها لو اُحد **او قبل** وطى بنت

علي

علي ما سيف من العدة واكملتها
ولا عدة لهذا الطلاق لأنه في نكاح
جديد طلقها فيه قبل وطى فلا يتعلق
به عدة بخلاف ما تقدم في الرجعية
ولو طلق زوجته الأمة ثم استبرأها
انقطعت العدة في الحال وحالت له
بعد استبرائها وتبقى العدة عليها
حتى يزول مدكه تقتضيها حتى يأبى
أو اعتقها لا يجوز تزويجها حتى
تتقضى بقية العدة قاله المتولي
وغيره هذا عندنا **وعند** الحنابلة
لو أبان زوجته ثم نكحها في عدتها
ثم طلقها قبل دخول بها بنت وإن
انقضت عدتها أي البات ثانياً
قبل طلاقه ثانياً وقد نكحها
ولم يدخل بها فلا عدة له أي الطلاق
الثاني لأنه عن نكاح لا دخول فيه

ولا خلوة ولم يبق من عدة الطلاق
الاول شئ تبقى عليه كذا في المنتهي
وشرحه وعند ابي حنيفة وابي يوسف
لو ابان زوجته ثم تزوجها في العدة
وطلقها قبل الوطى وجب عليه مهر
تام وعليها عدة مبتدأة لانها مقبوضة
في يده بالوطى الاولي وبقي اثره وهو
العدة فاذا وجد النكاح وهي مقبوضة
ناب ذلك القبض الواجب في هذا
النكاح كالمقاصب شري مضمومة في يده
فيغير فابضا يجرى العقد فيكون طلاقا
بعد الدخول **واعلم** ان الدخول
في الاول دخول في الثاني في حق المهر
وجوب العدة لا في حق الرجعة
لو كان الطلاق رجعيا فلا تملكها كما
في فتح القدير **وقال** زفر لها نصف
المهر والمتعة ولا عدة عليها **وقال**

محمد لها نصف المهر والمتعة وعليها
تمام العدة الاولي **فصل** في تداخل
العدتين وعدمه اذا اجتمع على المرأة
عدتا فان كانتا من جنس واحد
بان طلق ثم وطى في عدة رجعية ولو
بلا شبهة وعدة باين مع الشبهة
وعدة كل منهما بالاقراء والاشهر
تداخلتا فتبدي عدة بالاقراء والاشهر
من فراغ الوطى ويدخل فيها بقية
الاولى وتلك البقية واقعة عند
الجهتين وله الرجعة فيها في الطلاق
الرجعي دون ما بعدها **او من**
جنسين بان كانت احدهما حملا
والاخرى اقربا والاشهر كان طلقها
حامل لا ثم وطىها في اقراء او اشهر
واحبلاها او طلقها حاملا ثم وطىها
قبل الوضع تداخلتا ايضا في الاصح

لا اتحاد صاحبها فينقضيان بوضعه
 لانه ثمة التداخل ويملك الرجعة
 في الطلاق الرجعي قبل الوضع سواء
 كان الحمل من الوطئ ام لا وان كانت
 لتخصييف كان كانت في عدة زوج
 او شبهة فوطئها غير صاحب
 العدة بشبهة كنكاح فاسد او كانت
 زوجة معتدة عن شبهة فطلقت
 فلا تراخل لتعدد المستحق بل تعدد
 لجل منهما عدة كاملة ثم كانت
 حمل قدمت عدته سابقا كانت
 او لاحقا لان عدته لا تقبل التأخير
 فان كان من المطلق ثم وطئت بشبهة
 انقضت عدة الطلاق بالوضع ثم
 تقعد بالاقتران الشبهة بعد الطهر
 من النفاس وللتزوجة الرجعة قبل
 الوضع **قال** الروياني الاحالة

اجتماع

اجتماع الوطئ بهما الحزوها حينئذ عن
 حدته بكونها فاشا للوطئ حكام عن
 ما الشئنا واقراه وحيث راجعها
 فله التمتع بها الي ان تشرع في عدة
 الشهة لانها زوجة ليست في عدة
 وان كان الحمل من الشهة فاذا وضعت
 انقضت عدته ثم تأتي بعدة المطلق
 او بقيتها بعد الطهر من النفاس وله
 الرجعة في البقية وفي النفاس لانها من
 جملة العدة كالحيض الذي يقع في الطلاق
 وفي كون مدة النفاس والحيض من جملة
 العدة يجوز **وهل** له رجعتها قبل
 الوضع لان عدته لم تنقضي بعدا ولا
 لانها في عدة غيره وجهان الاصح الجواز
 ومع ذلك ليس التمتع بها اذا راجعها
 حاملا حتى تضع كما قاله في الروضة
 وخبر بالرجعة التحديد فلا يجوز



في عدة غيره لانه ابتداء النكاح والرجعة
 مشبهة باستدامة النكاح أما التحديد
 في عدته فيأيزلكن بعد التفرقة بين الواطئ
 والموطوء كما مر في الرجعة وله وطؤها
 بعد التحديد مادامت في عدته وان
 عقبها عدة شبهة كما يجوز له رجعتها
 ووطؤها فيها لما تقدم **وحرم** بقوله
 ان كان حمل ما لم يكن حمل فتقدم عدة
 الطلاق سواء كان سابقا ولاحقا
 لقوتها باستنادها الي عقد جازين
ثم شرع في عدة وطئ الشبهة
 او في بقيتها وللزواج رجعتها في عدته
 لكنه لا يراجع في حالة اجتماع الواطئ بها
 لما تقدم فان راجع انقطعت عدته
 وشرعت في عدة وطئ الشبهة بان
 تستأنفها ان سبق الطلاق ووطئ
 الشبهة وتتمها ان انعكس ذلك

ولا

ولا يمتنع بها حتى يقضيها لاختلاف
 النكاح بتعلق حق الغير بها ويوحى
 منه حرمة النظر اليها ولو بلا شبهة
 كما قاله الرملي وابن حجر هنا وتقدم
 ان عدة الطلاق تنقطع بالوطئ
 في النكاح الفاسد الا ان يفرق بينهما
 فان لم يكن طلاق بان كانت مشبهة
 قدمت الاولى لتقدمها وشمل ذلك
 ما لو كانت احدهما الواطئ شبهة
 والاخرية لنكاح فلو ان تقدم **فان**
 عدة وطئ الشبهة على وطئ النكاح
 وكذا ان تأخر عنه وكان قبل التوفيق
 الذي منه ابتداء وجوب عدة النكاح
 الفاسد وليس له قوة الصحيح حتى يرحم
 بها فان نكحت فاسدا بعد مضي فراث
 ووطئت ولم يفرق بينهما الى مضي
 سن الياس ان تمت العدة الاولى

بشهر بد لا عند الغز الباقي ثم اعتدت
 للفاسد بثلاثة اشهر ومعلوم انه
 ان وجد حمل قدمت عدة صاحبه
 مطلقا سواء كان الحمل متقدما ام
 متاخرا هذا ما يتعلق بمذهبنا
ومذهب الحنابلة اذا وطئت مقعدة
 بشبهة او فيسقط فاسر و فرق بينهما
 اثنت عدة الاولى سواء كانت عدة من
 نكاح صحيح او فاسر او وطئ بشبهة
 او زنا ما لم تحمّل من الثاني فتتقضى
 عدتها بوضع الحمل ثم تقدم عدة
 الاول ولا يجب منها مقامها عند
 الثاني بعد وطئه لانقطاعها بوطئه
 وللاول رجعتها في بقية عدتها ان
 الطلاق رجعيًا ثم اعتدة بعد تنحلت
 عدة الاول لو طئ الثاني وان ولدت
 من احدهما اي الزوج والواطي

بشبهة

بشبهة او الزوج الاول والزوج الثاني
 الذي تزوجته في عدتها عينا
 اي بعينه بان ولدت له دون ستة
 اشهر من وطئ الثاني وعاش فهو
 الاول او لاكثر من اربع سنين
 منذ بانها الاول فهو للثاني وانقضت
 عدتها به منه او الحقه باحدهما
 قافه وامكنت ان يكون ممن الحقه
 به وانقضت عدتها به ممن الحق به
 لانه على وضعه فانقضت عدة ابيه
 دون غيره ثم اعتدت للاخر الذي
 لم يلحق به الولد لبقا حققت
 العدة وان الحقته القافه بهما
 لحق بهما وانقضت عدتها به منهما
 لشعور شبهة منهما شبهة ما لو لم
 يكن مع كل منهما غيره وان اشكل
 الولد على القافه او لم تفجد

قافة ونحوه كما لو اختلفوا قايان
اعتدت بعد وضعه بثلاثة قسور
لتخرج من العدتين بيقيني وان نفيه
القافة عنهما لم ينف لان عمل القافة
ترجيح احدهما جسي الفرائش لانغية
عن الفرائش كله وان وطبها ميسرها
في عدتها منه عملا بلا شبهة فكل جسي
عممت العدة الاولى ثم تبتز العدة
الثانية للزنا لانهما عدتان من
وطيئتي بحلق النسب في احدهما
دون الاخر فلم يتداخل كما لو كانا
من رجلين فان وطبها فيها بشبهة
استأنفت عدة للوطي ودخلت
فيها بقية الاولى لانهما عدتان
من واحد لو طين يخلق النسب
فيهما لحوقا واحدا فتداخلهما
طلق الرجعية في عدتها **ومن**

وطيت

وطيت زوجته بشبهة او زنا ثم طلقها
اعتدت للطلاق ان كان دخل بها
لانها عدة مستحقة بالزوجية
فقدت على غيرها لعقدتها ثم
العدة للشبهة او للزنا لانها عدة
مستحقة عليها فلا تبطل بتقديم
الاخرى عليها ويحرم وطى تزوج
زوجة موطوءة بشبهة او زنا ولو مع
حلي من الزوج قبل عدة واطي لما تقدم
فاذا اولدت اعتدت الشبهة ثم للزوج
وطوها وتتعدد عدة بتعدد واطي
شبهة فان تعدد الوطي من واحد
فعدة واحدة ولا تتعدد بتعدد واطي
بزنا في الاصح **ومذهب** الحنفية
اذا وطيت معتدة طلاق بشبهة
وجب عليها عدة اخري لتجدد السبب
وقد اختلفت العدتان فما تراه من

الحيض بعد وطئ الشبهة يكون منهما
 فاذا تمت الاولى دون الثانية فعليها
 اتمامها كما في الدرر وشرحه خلافا
 لما في الكنز ومعتدة وفاة وطئت بشبهة
 فتعذر بالشهور ويجب بما تراه من
 الحيض في الشهر قال في المبسوط لو تزوجت
 في عدة الوفاة فدخل بها الثاني ففرق
 بينهما فعليها بقية عدتها من الاول
 تمام اربعة اشهر وعشر وعليها ثلاث
 حيض الاخر ويجب بما حاضت بعد
 التفريق من عدة الوفاة ايضا تحقيقا
 للتداخل بقدر الامكان **والخاص**
 ان المرأة اذا وجب عليها عدتان فاما
 ان يكونا من رجل او رجلين فاذ كانت
 الثانية كما اذا طلقها ثلاثا وقال
 طست بها فخل لي او طلقها بالفاظ
 الكناية فوطئها في العدة فلا شك

في تداخل العدتين وان كان الاول
 وكانت من جنسها وكان المتوفى عنها
 زوجها اذا وطئت بشبهة او من جنس
 واحد كما لطلقة اذا تزوجت في عدتها
 فوطئها الثاني وفرق بينهما تداخلتا
 عندنا ويكون ما تراه المرأة من الحيض
 تحسب منهما جميعا واذا انقضت العدة
 الاولى بعد الوطئ الثاني ولم تكمل الثانية
 فعليها اتمامها وصورتها ان الوطئ
 الثاني ان كان بعد رات حيضة يجب
 عليها العدتان فتتضمن العدة الاولى
 وتجب حيضة رابعة لتتضمن العدة
 الثانية وان كان قبل مارات حيضة
 فلا شئ عليها الا ثلاث حيض وهي
 تنوب عن ست حيض واستدلوا
 لمذهبيهم فان العدة مجرد اجل والاجل
 اذا اجتمعت تنقضي بمدة واحدة

كرجل عليه ديون الي اجل فاذا اجال اجل
حلت والدليل على انها اجل قوله
تعالى واولات الاصل اجلهن ان
يضع حملهن ولان المقصود منها
براة الرحم وهي تحمل بالواحدة فصار
كما اذا كانت القدرتان من شخص واحد
او من اشخاص وهي حامل حيث تنقضي
الكل بالوضع اجتمعا وعدة الطلاق
والموت تنقضي وان جهلت المرأة بهما
فان كان زوجها غائبا عنها وبلغها
غير تطليقه اياها او مودة عنها بعد
انقضاء عدة الطلاق والموت جاز
لها وعشر الحنفية ان تزوج والحال
فصل فيما يتعلق بزوجة
المفقود بسفره وغيره وهو الذبح
انقطع خبره فلم تقلم حياته ولا مودة
ولا يحل لها ان تنكح غيره حتى ثبت

بعد

بعد لين مودة او طلاقه ثم تنقضي
لان النكاح معلوم يقيني فلا يزال
الا يقيني ولو حكم حاكم بنكاحها
قبل تحقق الحكم بموته تنقض حكمه
لما لقنه القياس الجلي فانه لا يحكم
بعفائه في قسمه ميراثه وعقار وولده
قطعا ولا فارق بينهما وبين فرقة
النكاح ويستقط بنكاحها غير نفقتها
عن المفقود لانها ناشئة به وان كان
فاسدا وكذا ان فرق بينهما واعتد
وعادت الي منزله ويستمر السقوط
حتى يعلم المفقود عودها الي طاعته
ولا نفقة لهما على الزوج الثاني اذ لا
زوجة بينهما ولا رجوع له بالنفقة
عليها اذ انفق لانه منبرع الا فيما
كلفه من الاتفاق عليها بحكم حاكم
فيرجع عليها به **فصل** تزوجت قبل

ثبوت موته او طلاقه وبان المفقود
ميت قبل تزويجها بمقدار العدة
صح التزويج في الاصح لخلوه عن المانع
في الواقع فاشبهه بالوباع مال ابيه
بطلت حياته فبان ميتا وفي الروضة
كاصلها مسيلة وهي مالون كحت وو^{طها}
الثاني ثم علم ان الاول كان حيا وقت
نكاحه وانه مات بعد فعلها عدة
الوفاة عنه لكن لا تشرع فيها حتى
يموت الثاني او يفرق بينهما فحينئذ
تقدر الاول ثم الثاني بثلاثة اقرا
او اشهر وان مات الثاني او لا او
فرق بينهما شرعت في الاقراءات
انتمها ثم مات الاول اعتدت
عنه للوفاة وان مات قبل تمامها
انقطعت فتعتمد عنه للوفاة ثم
تعود الي ثبوت الاقراء وان مات

معا ولم يعلم السابق منهما اعتدت
باربعة اشهر وعشرة ايام ثم بثلاثة
اقرا وان لم يعلم موتهما حتى مضي
ذلك فقد انقضت العدتان ولو علمت
من الثاني اعتدت منه بالوضع ثم
تقدر عن الاول للوفاة ويحسب
منها زمن النفاس لانه ليس من عدة
الثاني ف شرع لمن اخبر عدل ولو
عبدا او امرأة بوفاة زوجها ان
تتزوج سير الان ذلك خبر لا شهادة
قاله في شرح الروض وذكر الرافي
في كتاب النفقات ان الزوج اذا غاب
وانقطع خبره ولم يترك عند الزوجة
نفقة ولا مالا له حاضر انه لا ينفسخ
نكاحه عيا الاصح الا ان يشتهر عساره
وحينئذ فما ذكره البيهقي من
فسخ الحاكم تفريع عيا الوجه المرجوح

ويجوز للشهود ان يشهدوا على اعمار
الزوج في الحال استتمها بالحالة
التي غاب ولا تظن الي احتمل اطر واليسار
قاله ابن الصلاح في فتاويه قال ولا
يكفي الشهود ان يقولوا شهد انه غاب
وهو معسر بل لا بد ان يشهدوا انه
الان معسر انتهى كلامه **وفي** فتاوى
الشمس الربيعي ما يدل على فقهه حيث اجاب
عن سوال صورته رجل معسر
غاب عن زوجته فخل نفق عليه
صبيحة الرابع كالحاضر يختص الحكم
بالحاضر بانه ان شهدت بينه بانه
معسر الان عن نفقة المعسر ولو
باستنادها الي استتمها به بشرطه
امهلها الحاكم ثلاثة ايام ومكنها
من الفسخ صبيحة الرابع وحينئذ
فيما ذكر شامل للحاضر والغائب

انتهى

انتهى كلامه **ومذهب** الحنابلة
تتربص الزوجة المفقود زوجها
حررة او امة تسعين سنة من ولادته
ان كان ظاهرا عينه السلامة واربع
سنين من فقده ان كان ظاهرا
الهلاك ثم تقدر في الحالين الوفاة
لحررة اربعة اشهر وعشرة ايام
والامة بنصف ذلك ولا تقدر في
التربص المذكور الي حكم حاكم
يضرر المدة وعدة الوفاة وينفذ
حكمه بالفرقة ظاهرا فقط وتنقطع
نفقتها بتفريق الحاكم او تزويجها
ان لم يحكم بالفرقة لاسقاطها نفقتها
بمجرد زواجها عن حكم نكاحه فان قدم
واختارها ردت اليه وعاد نفقتها
من الرد فان لم يفريق الحاكم ولم تزوج
واختارت للمقام تبين امره فلمها

التفقة ما دام حيا من ماله وان ضرب
لها الحاكم بعده لم يصح نكاحها وان
بان انه كان طلقها او مات عنها وانفقت
عدتها قبل تزويجها لتزوجها في مدة
منعها الشرع النكاح فيها فاشبهت
المعدة والمراقبة قبل زوال ربيبتها
اما لو تزوجت بعدها فلا شك
في صحة نكاحها ثم ان قدم زوجها
المفقود قبل وطئ الزوج الثاني
ردت اليه لبقائه نكاحه وتبني بطلان
الثاني بقدمه ورد الى الثاني
ما عطاها لها من مهرها او بعد وطئه
خير بين اخذها بالعقد الاول
لبقائه لكن لا يطأوها حتى يعقد
لثاني وبني تركها معه بلا تجديد
عقد له لصحة عقده ظاهر لكن
قال المنع قلت الاصح بعقد

انتهى

انتهى وياخذ الاول قدر الصداق
الذي دفعه اليها قليلا كان او كثيرا
من الثاني اذا تركها له فان كان لم يدفع
لها شي اصلا فلا شيء له ويرجع
الثاني عليها بما اخذ منه لانها غرته
وليلا يلزم مهران بوطئ واحد ومن
ظهر مدته باستفاضة او بسينة
شهدت بموته كذباً ثم قدم كمفقود
اذا عاد فترد اليه ان لم يبطا الثاني
واخير ان كان وطئ عيا ما تقدم
ومذهب المالكية يجوز لزوجة
المفقود في بلاد الاسلام في غير
رمز الجماعة والو باحران او عبدا
صغيرا كان او كبير دخل بها ام لا صغيرة
كانت او كبيرة حرة كانت او اممة
ان ترفع امرها الى القاضي او الى
الوالي بالبلد وهو قاضي الشرطة

اي السياسة او الي العار وهو
الساعي الذي ياخذ الذم ليكشف
عنه امر زوجهما اذا حق لها ولها
ان لا ترفع امرها وترضى باقامتها
في عصمتها حتى يتضح امرها وظاهر
ما تقر ان الثلاثة في مرتبة واحدة
وهو كذلك لكن القاضي اضبط
فان لم نجد احدا من الثلاثة يلبسها
رفعت امرها الى جماعة المسلمين من
صالحين جبراتها وغيرهم لانهم
لا امام والواحد منهم كافي كما
صرحوا به في باب اليمين واذا رفعت
امرها الى القاضي او لم يذكر معه
كلها اثبات الزوجة والقيسة
وبقا القصة ثم بعد ذلك يسأل
الحاكم عن حال زوجها من معارفه
وجيرانه واهل سوقه ثم يرسل

الي

الي البلد الذي يظن انه حرم اليه
ويكتب في كتابه صفة زوجهما
وحرفته واسمه واسم ابيه فاذا
عاد اليه الخبر بعدم معرفة موضعه
ضرب لها الاجل وهو اربع سنين
ان كان المنفق حرا ونصفها ان كانت
عبدا على المشهور ومحل التاجيل
المذكور دوام النفقة بان يكون
للمنفق مال ينفق منه على زوجته
في الاجل فان لم يكن له مال اصلا
اوله مال لا يكفي في الاجل طلق
عليه الحاكم في الاول من الائم
للمفسر وفي الثاني اذا فرغ ماله
وسوا المدحوراتها وغيرها ابتداء
الضرب من حين الفجر عن خبره
على المشهور ثم تقدر بعد كشف
الحاكم عن امر زوجهما وانقضا

وانقضا الاجل المذكور باربعة
استهرو عشرة ايام كالوفاة دخل
بها ولا ولا نفقة لها في العدة لانها
منع في عنها بخلاف الاجل كما مر وقد
طلاق من المفقود حين ارادة الشرع
في العدة لاحتمال حيائه بتحقيق وقوة
حكما بدخول الزوج الثاني بها فتحل
للاول ان كان طلقها اثنتين قبل ذلك
لانه لما طلقها وقدرنا واحدة فكانه
طلق ثلاثا فلما دخل بها الثاني وطلقها
حلت للاول وظاهر ما نثر رانها تفوت
عليه بمجرد دخول الثاني بها فان
جا المفقود في العدة فحق بها
ارضاخا فلا ين نافع او بعد الفقد
عليها وقبل الدخول فهو حق بها
ايضا واليه رجع ما ذكر او بعد دخول
الثاني ففيه وهذا ان كان النكاح

محكما

صحيحا فان ^{دخل} فيها في نكاح فاسد فالاول
احق بها ان فسخ بغير طلاق الا ان
فسخه به نص عليه الباغي وغيره ولم
يجي وتبين انه حي فكما لو يسيب
فيما تقدم او تبين انه مات
فكالموليين يفسخ ان تبين انه مات
بعد العقد وقبل الدخول لنكاحه
ذات زوج بخلاف ما دأبت قبل
العقد والدخول معا فانها كغيرها
من النساء وان عقد الثاني بعد
خروجها من عدة الاول صح نكاحه
وان عقد قبل خروجه فكذلك في
العدة يفسخ ويحرم بالمردخول ابد
وخروج بالمفقود المذكور من فقد
ببلاد الشرك والاسير فانه لا يقرب
له اجل بل تبقى زوجته للتمير **ومن**
فقد في زمن مجاعة او وباء فانه يحمل



على الموت وتعتد زوجته حينئذ
كما قاله مالك في سؤال **ومن فقد**
في المفترق بين المسلمين فان زوجته
تعتد بعد انفصال الصفيين ومن
فقد بين قتال المشركين والكفار
تعتد بعده سنة بعد النظر فامر
ومن لم يترك لها زوجها نفقة
يطلق عليه بالاعسار ومن علم
موضعه ارسل اليه القاضي اما ان
يحضر او يطلق عليه **باب**
في بيان اركان النكاح
وغيرها اركانه عندنا خمسة كما
في المنهج وهو صفة وزوجة وزوج
وولي وهما العاقدان وشاهدان
واربعة كما في الروض يجعل القاذين
ركنا واحدا وبعضهم كابن حجر جعلها
اربعة ايضا كما في الروض لكنه خالفه

فقد

فقد الولي وحده ركنا والزوج بين
ركنا واحدا وجعلها الشهد الرمي
خمسة كما في المنهج وهو الاول
لما استراه عند الكلام عليها **واركانه**
عند المالكية خمسة صيغة وزوجان
وولي وصداق فلا يصح نكاح
بغير صداق لكن لا يشترط ذكره
في العقد لجواز نكاح التفويض فان
عقد بلا ذكر مهر فان رضيا على السقط
واشترط السقاط لم ينعى النكاح
واركانه عند الحنابلة ثلاثة
زوجه جان وصيغة وركنه عنه
الحنفية وبعض الحنابلة ايضا الايجاب
والقبول فقط الركن الصيغة
وتحصل بان يقول الولي زوجته
فلانة او انكحتها والزوج تزوجتها
او انكحتها او قبلت نكاحها او تزوجها

او النكاح او التزويج او رضيت فكلها
او هذا النكاح **وهذا** اكله باتفاق
الائمة الاربعة فلو اقتصر الزوج على
تزوجت او نكحت او قبلت او رضيت
لم يصح النكاح **عندنا** ويصح عند الحنابلة
والمالكية ولو قال الولي جوزتك
يتقديم الجيم على الراء صح **عندنا**
وان كان قادرا على العكس وجزم
بغير الحنابلة وهو شارح المنتهى
بعدم الصحة **ثم** قال وسيل
الشيخ تقي الدين عن رجل لم يقدر
على ان يقول الا قبلت تخويزها
يتقديم الجيم فاجاب بالصحة
ولو قال الولي زوجتك بفتح الت
والزوج قبلت بفتح التا صح النكاح
عندنا بذلك كما افق به الشهاب
الرملي وعالله بقوله لان اللحن

فيه لا يمنع الفهم **ووقع** في صحة
النكاح بذلك خلافا عند الحنابلة
استظهر صاحب المنتهى في شرحه
انه لا يصح من جاهل بالعربية
ومن عاجز عن النطق بضم التا
وفي الرعاية من كتبهم يصح جهلا
او عجزا او يصح عندهم ايجاب بلفظ
زوجت بضم الزايد وفتح التا بصيغة
المبني المنفصل المحصول المعنى المقبول
به **ويصح** النكاح عند المالكية بازوجتك
وانكحتك بصيغة المضارع **وعندنا**
لا يصح النكاح بهما الا اذا سلمت
معنى الوعد بان قال الان ولو قال
الولي احللتك او ابحتكها او احرمتكها
او اعزتكها فقبل الزوج لم يصح بذلك
بالاجماع ولو قال الولي بعثت بشتي
او ملكتكها فقبل الزوج صح بذلك

عند الحنفية لا غير لان النكاح ينفقد
عندهم بلفظ النكاح والتزويج وما
وضع لتقليد العيني في الحال كما قاله
في الكنز وذكر في جوامع الفقه ان كل
لفظ موضوع لتقليد العيني ينفقد
به النكاح ان ذكر المهر والا فالنسية
وما ليس بموضوع له لا ينفقد به اشهر
وينفقد النكاح عند المالكية بلفظ
المهنة ومحوها من ولي المرأة مع تسمية
الصدق كان ينفقد وهتك او منحتك
او اعطيتك اشقي على ان تصدقها
ماية حاله كونه قاصدا بواحدة من
هذا النكاح قبيل الزوج بان يقول
قبلت نكاحا او تزويجا مثلا ويؤخذ
مما تقدم عن الحنفية ان النكاح ينفقد
بما ذكر ولو في حالة الاطلاق فتأمل
واما عندنا وعند الحنابلة فلا ينفقد

شي

شي مما ذكر ولا ينفقد النكاح بالتعاطي
عند الامية الاربعة وهو ان لا يذكر
العاقدان شيئا من الايجاب والقول
بل تراضيا عيا قد رتب المهر وينفقه
الزوج او وكيله وتأخذ المهر المرأة او
وكيلها وتسلم نفسها وانما لم ينفقد
به مبالغة في صيانة عن الهتك واحتمال
لشائها **ولو قال** الزوج تزوجت
ابنتك او انكحتك او قبلت نكاحا
فقال الولي زوجتكها او انكحتكها
صح النكاح عندنا لان القول احد
شقي العقد فلا فرق بين تقدمه
وتأخره وعند الحنابلة لا يصح لان القول
انما يكون للايجاب فمتى وجد قبله
لم يكن قبولا لتقدم معناه كما لو قلنا
بلفظ الاستفهام بخلاف البيع فانه
يصح ولو قال الزوج للولي زوجني

بكتابة ولا اشارة مفهومة الاشارة
ففيصاحبه بالاشارة نصا كسبعة وطلاقة
واذا اصحاح منه بالاشارة فبكتابة اولى
لانها منزلة الصريح في الطلاق والافراز
وحاصل ما يتعلق بطلاق الاخر عندنا
ان يقال ان كان له اشارة مفهومة لكل
واحد فلا شك في صحة نكاحه بها
لصراحتها وان كان له اشارة مفهومة لكل
احد فلا للفظ دون غيره وله كتابة
فان تعذر توكيده صح نكاحه بهما وان
كانت كتابتي للضرورة والا فلا ولو
قيل لولي مزوج ازوجت فلانة فلان
وقيل للمتزوج اقبلت فقال نعم في الكلام
بذلك عند الحنابلة وعند الايم فلو
قال المتوسط للولي زوجته انشدك
فقال زوجتها له او زوجته اياها
ثم قال للزوج قل قبالت نكاحها

او تزويجها

او تزويجها صح النكاح عندنا وعندهم
لوجود الايجاب والقول مرتبطان
ويشترط عندنا اتصال القول بالايجاب
فلو تخلل بينهما كلام اجنبي ولو سير
ضرب الا في مسيلة المتوسط كما في
علمت او سكوت طويل وهو ما اشتهر
باعراضه عن القول ضرب ايضا
ويشترط عندنا ايضا ان يوجب
الموجب بكسر الجيم ويقل القابل
بحيث يسمع كل واحد منهما كلام
الاخر ويسمعه الشاهدان ايضا
والا لم يصح لكن الشاهدان لا بد
من سماعهما حقيقة لجميع اللفظ
المعتبر بخلاف العاقد فانه يكفي ان
يكون بحيث يسمع لو لم يكن عارضا
من بعد او صم او مخوها وان لم
يسمع حقيقة وبما تقر علم ان

الشرط فيه ان يتلفظ بحيث يسمع من
بقرته وان لم يسمع صاحبه ويشترط
في الموجب والقابل عندنا وعند الخابلة
بقا الاهلية حتى ينجم العقد فلو
اوجب الولي ثم جنت او اغنى عليه
او فسق او زالت ولايته قبل القبول
بطل كموته ولو اذنت المرأة لوليها
في تزويجها ثم جنت او اغنى عليها
فكما لو جنت او اغنى عليه قبل القبول
ويشترط عند المالكية الغور بين
الايجاب والقبول كما صرح به
في القواني وبطلان التفريق
السير عندهم ولا يشترط الغور
بينهما عند الحنفية بل يشترط المحنة
القبول عندهم المجلس وصورة
اختلاف المجلس ان يوجب احدها
فيفقو الاخر قبل القبول او يشتغل

بعد

بعد يوجب اختلاف المجلس فسكونه ^{بعد}
الايجاب لا يضر اذا قبل بعده قاله
الشرعيا لى في حاشيته وكذا تراخي
قبول عن ايجاب حتى تفرق امت
المجلس او تشاغلا بما يقطعه
عنه فابطل الايجاب بالاجماع
للاعراض عنه بالتفرق او الاشغال
فاشبه ما لو رده فان طال الفصل
بينهما ولم يتفرقا ولا تشاغلا بما
يقطعه صح العقد عند الخابلة
وكذا عند الحنفية ايضا احكاما
تقدم عندهم وبطل عندنا وعند
المالكية ويصح النكاح عند الخابلة
بلفظ العتق فلو قال لامته القبل
له نكاحها وقت القول لو كانت حرة
سوا كانت حرة ام مدبرة ام مكاتب
او ام ولد او مملوكا عتقها بصفة

اعتققتك وجعلت اعتققتك صداقك
او جعلت عتقا مني صداقها او
جعلت صداق امنى عتقها او اعتقها
وجعلت عتقها صداقها او اعتقها
على ان عتقها صداقها او اعتقك
على ان تزوجك وعتق صداقك
وعتقتك صداقك صح العتق
والنكاح في هذه الصور كلها وان
لم يقل وتزوجتك او لم يقل وتزوجها
لتقت قوله وجعلت عتقها ونحو
صداقها ذلك وكذا لو قال
اعتقها وتزوجتها على الف ونحوه
ومحل صحة النكاح في الصور المذكورة
ان كان الكلام متصلا ولو حكما وكان
ذلك بحضرة شاهدين عدلين
فاذا قال اعتقتك وسكت سكوتا
يمكنه الكلام فيه او تكلم باجنبي

ثم

ثم قال وجعلت عتقتك صداقك
ونحوه لم يصح النكاح لصيرورتها بالعتق
حرة فيحتاج ان تزوجها برضاها
بصداق جديد وكذا ان كان لا يحضر
شاهدين لحز لا نكاح الا يوفى
وشاهدي عدل ولو قال لامته
زوجتك لزيد وجعلت عتقتك
صداقك او اعتقتك وزوجتك
له عيالا او قال زوجت امي لزيد
وجعلت عتقها صداقها وقبل زيد
النكاح في الصور المذكورة صح العتق
والنكاح ومن اعتقها بسوكتها اعتقها
على ان تنكحه او قال اعتقتك علي
ان تنكحني فقط ولم يرد على ذلك
ورضيت صح العتق ولم يلزمها ان
تنكحه ثم انكحته فلا شئ عليها لانه
قد سلم له ما شرطه عليها والانتكحه

فعلينا قية ما اعتق منها كالا كان
او تبعضا لانه ازال ملكه عنها بشرط
عوض لم يسلم له فاستحق الرجوع
بقيمته كالبيع الفاسد هذا كله عند
الحنابلة وعند الحنكافا الحنفية لو جعل
عتقها صداقها كان يقول اعتقك
علي ان تزوجيني نفسك بعوض الفسق
فقبلت صح وهي بالخيار في تزوجه
فان تزوجت به فلها مهر مثلها وان
ابت الزمناها بقيمتها نفس لو كانت
ام ولد لم يلزمها بها كما قاله
ابو حنيفة لان رقبها غير متفق
عنده ولو قال لامته اعتقك علي
ان تنكحيني او نحوه قبلت فورا
او قالت اعتقني علي ان انكحني او
نحوه فاعتقها فورا عتقت وانكح
عليها قيمتها وقت الاعناق قاله

الشمس

الشمس الرمي من ايمننا ومعلوم
انه لا يلزمها ان تنكحه وكيفية في الحال
الذي فيه توكل ان يقول وكيل
الولي للزوج زوجتك فلانة كما
في الروض او زوجتك بنت فلان
كما في اصله وكل صحيح عند تميزها
ولا يحتاج الي زيادة لفظ موكلتي
فيقول او يقول الولي لو وكيل
الزوج زوجت بنتي فلانا ولا يحتاج
الي زيادة موكلتك فيقول الوكيل
قبلت نكاحها له فلو ترك لفظه
له لم يصح العقد وان نوي موكله
ومحل الاكتفا بما ذكر في الاول
اذ اعلم الشهود والزوج الوكالة
وفي الثانية اذ اعلمها الشهود والولي
والا فيحتاج الوكيل الي التصريح فيها
بها والا وجه الاكتفا في العلم

بكونه وكيل بقوله فإن قال الوكيل
لو كيد الزوج زوجته بنيتي فقال
قبلت فاحصا لموكل ففسد العقد
لعدم التوافق أو قال قبلت فاحصا
وسكت انعقده ولا يقع العقد
للموكل بالنية بخلاف البيع لأن الزوج
هنا بمثابة الثمت و الثمت ثم فلا بد
من ذكرهما ولأن البيع يرد على المال
وهو يقبل النقل من شخص إلى آخر
فيجوز أن يقع للوكيل ثم ينتقل
للموكل والكساح يرد على البضع
وهو لا يقبل النقل وإنما للموكل
في مكانه للموكل لا يبطل النكاح بالكلية
فإن كان التوكيد من الوكيل والزوج
قال وكيل الوكيل زوجته فلانة
فلانا وقال وكيد الزوج قبلت
نكاحها له فإن لم يقل له لم يصح

وان توي موكله ولو قال وكيل
الزوج قبلت نكاح فلانة منك
لفلان فقال وكيل الوكيل زوجته
فلانا صح لأن تقدم القبول على
الإيجاب جائز لأن اقتصر وكيل
الزوج على قوله زوجه فلا يصح
كما لو تقدم على القبول ولو كان
القابل ولي طفل ونحوه كمنجونه
فالحكم في صورة لفظ كما ذكر
في الوكيل فيقول ولي المرأة زوجة
فلانة بأبيك أو زوجة فلانة
من أبك أو محجورك فلان فيقول
وليها قبلت فاحصا له أو لا يبي
المذكور مثلا هذا كله عندنا
ويشترط لنكاح فيه توكيد قبول
قول ولي أو وكيله لو كيد زوج
زوجه فلانة بنت فلان فلانا

ويصفه بما يتميز به أو زوجته
فلانة بنت فلان فلانة فلان
أو زوجته موكلك فلانا فلانة
بنت فلان ولا يقول زوجته
ونحوه ويشترط قول وكيل زوج
قبلت النكاح لموكلي فلان أو قبلت
لفلان بنت فلان فإن لم يقل ذلك
لم يقع النكاح ولو وكل الزوج ولي
مخطوبته في قبول النكاح من نفسه
جاز للولي أن يتولي طرف العقد
ولا يشترط في تولي طرف العقد
الجمع بين الإيجاب والقبول فيكفيه
أن يقول زوجته فلانة فلان
فلانة وإن يقل وقبلت كلها
له وكذا الحكم والصفة فيما لو
وكل الولي والزوج رجلا واحدا
بأنه وكله الولي في الإيجاب

والزوج في القبول فله أن يتولي طرف
العقد لهما وتكفيه أن يقول زوجته
فلانة فلان فلانة وإن لم يقل
وقبلت له فلهما ولو وكل الولي
الزوج في إيجاب النكاح من نفسه
جاز له أن يتولي طرف العقد ويكفيه
أن يقول زوجته فلانة بنت فلان
وإن لم يقل وقبلت فلهما لنفسه
هذا كله عند الحنابلة **الركن**
الثاني الزوجة وشرط فيها حل فلا
يصح نكاح محرمة عند غير الحنفية
لغير مسلم المحرم لا ينكح ولا ينكح
الغانم مكسورة فيهما واليا مفتوحة
في الأول مضمومة في الثاني أما
الحنفية فيصح نكاحها عندهم كما
تقدم وحلوت نكاح وعادة
فلا يصح نكاح منكوحة ولا معتدة

من غيره بالاجماع لتعلق حق الغير
بها والعلم بانوثتها فلا يعم عندنا
وعند الحنابلة نكاح الحنثى حتى يتيم
امره وتعييها فلا يعم النكاح ان
قال الولي زوجتك بنتي وله بنت
غيرها حتى يميزها باسمها كفاطمة
او صفية لا يشاركها فيها غيرها
كالكبرى او الطويلة او اشارة اليها
ان كانت حاضرة كهذه فان لم يكن
له الابنت واحدة صح النكاح بقوله
زوجتك بنتي وان لم يسمها ولم
يرها الزوج والشهود لحصول
تعيينها وكذا الوساها بغير اسمها
ولو عمدا على المتجه بخلاف ما لو
قال زوجتك فاطمة ولم يقل بنتي
فانه لا يعم لا يشارك هذا الاسم بينها
وبين ساير الفواطم تسمى از نوياها

صح عندنا عملا بما نوباه ولو قال
زوجتك هذا الفلام واشار الى
البنت الذي يريد تزويجها صح عندنا
ايضا وجميع ما ذكرته قبلها بين
المسالتين عندنا وعند الحنابلة
ولو ذكر اسم واحدة من بنتيه وقصد
الاخرى صح عندنا في التي قصدناها
وعند الحنابلة لا يعم وعمل ذلك
في شرح المستمى بقوله لانها لم تلتفط
بما يعم العقد بالشهادة عليه فاشبه
ما لو قال زوجتك بنتي فقط
او عايشة فقط ولان اسم اختها
لا يميزها بل يصفى العقد عنهما
ومن سمي له في العقد غير مخطوبة
فقبل يظنها اياها لم يعم لا يفرق
القول الى غير من وجد الامجاب
فيها فان لم يظنها اياها صح العقد

قاله شارح المتن ولو قال وله بنتان
زوجتك بنتي لم يجم وان كنت البواقي
من بناته من زوجات نفس ان نوايا
واحدة غير من زوجة صح العقد عندنا
ولو قال وله بنتان صغير وكبرى
زوجتك ابنتي الكبرى وسمى الكبرى
باسم الصغير صح التزويج في الكبرى
اعتمادا على الوصف بالكبرى قاله
في البحر ولو قال زوجتك بنتي الصغيرة
الطويلة وكانت الطويلة الكبرى
فالتزويج باطل لان كل الوصفين
لازم وليس اعتبار احدهما في تعيين
المنكوحه اولى من اعتبار الاخذ
فصار في مبهمه **الركت الثالث**
الزوج وشرط فيه حل فلا يجم عند
غير الحنفية نكاح محرم ولو بوكيل
للخبر السابق اما الحنفية فيجم عندهم

نكاح المحرم وان كانت الزوجة محرمة
ايضا كما سبق وتعييني فلا يجم نكاح
غير معين كان قال الولي زوجت بنتي
احد كما نوي الولي معيناً منهما ام لا
وعلم بحل المرأة له فلا يجم نكاح من
جهل حلها وان تبني بعد نكاحها انما
تحل له كان نكح امرأة لا يدري انها
معتدة او خلية عن العدة او انها
اخوته او غيرها من محارمه او اجنية
ثم بات انها خلية وانها اجنية وهذا
ما ذكره الشيخان في بعض المواضع وهو
المعتد واختيار مكلف ولو رقيقاً
وساقى الكلام على تزويج الصبي والمجنون
المحرين فلا يجم نكاح مكره وعلم
من هذا الشرط ان السيد لا يجوز
له اجبار عبده المكلف على النكاح
لانه يملك رفعه بالطلاق فكيف

يجبر عليه وهذا عندنا وعند الحنابلة
وخرج بالمكلف غيره من صبي ومجنون
فللسيد اجباره عند الحنابلة كما بينه
بل اولى تمام ملكه ولايته وليس
له ذلك عندنا لانه لا يملك رفع
النكاح بالطلاق فلا يملك اشيائه كما
علل بذكر الجلال المحمي وفارق العبد
الصغير الابن الصغير حيث جبره الاب
على النكاح بان ولايت الاب التي يزوم
بها ابنه الصغير تنقطع ببلوغه بخلاف
ولاية السيد لا تنقطع ببلوغ عبده
فاذا لم يزوجه بها بعد بلوغه
مع بقايتها فكذا قبله كالشئ العاقل
الركت الرابع الولي والحكم عليه بانه
ركت عندنا وعند المالكية واما
عند الحنابلة فليس ركن بل هو شرط
لصح النكاح واما عند الحنفية فليس

ركنا ولا شرط في نكاح الحرة المكلفة بكل
هو شرط في نكاح الصغيرة والمجنون والرقبة
وشرط في الولي شروط تسعة الاول
الاختيار فلا يقع النكاح من مكروه الثاني
البلوغ فلا ولاية لصبي بالاجماع لعدم
تميزه فان لا يولي امر نفسه فليست
بامر غيره والثالث العقل فلا ولاية
لعموم ومجنون اطبق حديثه بالاجماع
لعدم تميزه فان تنقطع حصة فكل ذلك
على الراعي عندنا تغليباً لزم للحنوف
في زواج الابد في زمن جنونه الاقرب
دون افاقته وخرج بالجنون الاغما
فالعمد فيه عندنا انه ان كان دون
ثلاثة ايام انتظر والا ان كان
فوقها انتقلت الولاية للابعد
لا للحاكم وعند الحنابلة لو جئت
احياناً او اعني او نقص عقله لنحو

مرض أو هوم انتظر ولا يغير وكيله
بطريقان ذكر والرابع الحرية فلا ولاية
لرقيق بالإنجاب ولا لمبعض عندنا وعند
المالكية والحنابلة لنقصه نعم لو ملك
أمة زوجها عندنا كما قاله البلقيني
بنا على الأصح من أنه يزوج بالملك لا
بالولاية والملكات كتابه صحيحه يزوم
أمنه عندنا وعند الحنابلة بأذن السيد
فإن لم ياذن لم يجم تزويجه لها والخامس
الذكورة فلا ولاية لأمراة وحبيبة
فلا تعقد امرأة نكاحا عند غير الحنفية
ولو ياذن إيجابا كان أو قبولا لا لنفسها
ولا لغيرها وإنما لم يجم منها قبول
النكاح لذ وكلها في قبوله كالتاسف
لأن مانعه غير لازم بخلافها ولعظمها
عن هذا الباب إذ لا يليق بمحاسن العادة
دخولها فيه لما قصد منها من الحياء وعدم

ذكره

ذكره أصلا وتقدم خبر لا نكاح الأبوي
وروي بن ماجه خبر لا تزوج
المرأة المرأة ولا المرأة نفسها وأخرجه
الدارقطني بإسناد عياض شرط الشيخين
نفسه لو ابتلىنا والعبادة لله بامانة
امراة فإن أحكامها تنفذ للقهر وربة
كما قاله بن عبد السلام وغيره وقياسه
تصحیح تزويجها بالولاية العامة
وعليه أنما تزوج بناتها إذا لم يكن
لهن ولي غيرها كبنات غيرها
ومثلها الخنثى المشكل لكن لو تزوج
أخته مثلا فبان رجلا صح عندنا كما
ذكره بن المسلم وخرج بلا تعقد ماله
وكلها رجل بانها توكل آخر في تزويج
موليته أو قال وليها وكل من
يزوجك أو أطلق فوطت وعقد
الوكيل فانه يجم وسيأتي الكلام

على تزويج استنها وعتيقتها اما الحنفية
فيجوز عندهم للحرمة المكلفة بكرة كانت
او شيئا رشيدة كانت او سفيفة ان
تزوج نفسها بنفسها وان تزكر رجلا
اجنيا ليزوجها سواء كان لها ولي سواء
كان الزوج كفوا لها او لا لانه لا ولاية اجل
عليها وليس للولي الاعتراض عليها
الا اذا تزوجت بغيب فاحتش او بغير
كفو فله الاعتراض عليها او التوفيق
بينهما ما لم تلد منه ويكمل مهر المثل
قادر في البحر وينبغي الحاق الجبل الظاهر
بالولاية وروى الحسن عن ابي
حنيفة انه لا يجوز في غير الكفول ان
كثيرا من النساء لا يمكن رفق بعد
الوقوع واختار بعض المتأخرين
الفتوى بهذه الرواية لفساد الزمان
والسادس عدم الفسق بان يكون

عدلا

عدلا او لا ولا فاسقا طالما فرادا
اسلم والصبي اذا بلغ والفاسق اذا تاب
ولم تصدر منه واحد منهم كبيرة ولم
تحصل له العدالة التي هي ملكة في النفس
تمنع صاحبها من اقتراف الذنوب فلا
ينعقد النكاح عندنا وعند الحنابلة
بولي فاسق غير الامام الاعظم
محررا كان او غيره فسق بشرب الخمر
او بغيره اعلنت بفسقه او اسره لان
الفسق نقص يمنع الشهادة فيمنع
الولاية كالرق نقص يلي عند
الحنابلة من اسر بفسقه وبلى المستور
عند الحنابلة وعندنا بالاخلاق
كما قاله الامام واصحاب الحرف
الدنية يكون كما روى في الروضة
القطع به بعد حكاية وجهي
اما الامام فلا يمنع فسقه

ولا يثبت بناء على الصحيح من انه لا ينفرد
بالفسق فيزوج بنات غيره
بالولاية العامة فتجوز الشاة فعليه
انما يزوج بناته عندنا اذ الم يكن
لهن ولي غيره كبنات غيره وينفقد
النكاح بولي فاسق عند الحنفية والمالكية
لكية والسابع الاسلام فلا ولاية
لكافر على مسلمة بالاجماع لقوله تعالى
ولن يجعل الله للكافرين الاية
ولانه لا ولاية بينهما الا ام ولد
لكافر اسلمت فيزوجها عند الحنابلة
لمسلم لانها مملوكة ولانه عقد
عليها ففيله كما يجازتها وعندنا لا
يزوجها بديزوجها الحاكم باذنه
وكذا الا ولاية لمسلم على كافر عند
الائمة الاربعة الا ان يكون سيد
كافرا فله ان يزوجهما عندنا

لكافر

لكافر لا لمسلم عند الائمة الثلاث وعند
ابي حنيفة ان يزوجهما حيث كانت
كتانية لمسلم ولو حلا كما امر ومثل
السيد عندنا وليد فيزوج امة مولية
الكافرة سواء كان مولية مسدا او كافرا
وامة مولية الكافرة ان كانت مولية
مسلة ووجه التفرقة فيما ذكره يبي
الذكر والانثى ان الذكرا كانت
له تزويج امة مسلما كانا او كافرا
قام وليه مقامه في ذلك بخلاف
الانثى فانها لا تزوج فيقيد تزويج
الولي بما ذكر اذا كان له ولايته
تزوجها وذلك اذا كانت مسلمة ولا
ان يكون المسلم سلطانا فيزوج عندنا
وعند الحنفية والحنابلة من لا ولي
لهما من اهل الذمة لغوم ولايته
على اهل دار الاسلام وهذه من اهل

الدار فثبت له الولاية عليها كالمسلمة
ولا فرق في الزوج بين ان يكون مسلما
او كافرا ومن لها ولي وعقل حكمها
عندنا كمن لا ولي والقاضي والسلطان
فيزوج عندنا نساء هذه الذمة لعدم
الولي او لعقله ولا يزوج قاضيه
مسلم بخلاف الزوج الكافر لان تكاح
الكفار محكوم بهتة وان صدر من قاض
ضيمهم ويلى الكافر الكافرة بالاجماع
فيلي الكتابي نكاح موليته
الكتابية حتى في تزويجهما من مسلم
لانه وليها فصح ان يزوجهما منه كما
لوزوجهما من كافر ويشترط في الكافر
الذي يزوج موليته الكافرة شروط
الولي المسلم من الذكورة والتكليف
وغيرهما ولا يلي النصراني نكاح
مجوسية لانه لا توارث بينها هذا

مذهب

مذهب الخابلة وحاصله ان الشرط
عندهم اتفاق دين الولي والمولي
عليها اما عندنا فيلي الكافر الكافرة
ولو كانت عتيقة مسلم واختلف
اعتقادها فيزوج اليهودي نصرانية
والنصراني يهودية كالارث وكقولك
تعاي والذين كفروا بعضهم اولياء
بعض وقضية التشيه بالارث انه
لا ولاية لحربي على ذمية وقضية
وبالعكس وان المستامن كاذمي
وهو ظاهر كما يحج البلقيني ومثل
المحرم المفسق في دينه من اولياء
الكافرة كالفاسق عندنا فلا يزوج
موليته وقالت الحنفية والكافرة
ولاية مماثلة لقوله تعاي والذين
كفروا بعضهم اولياء بعضهم
ولهذا اتفق شهادته عليه ويجري

الأرض بينهما والمراد لا يلي عندنا مرتدة
ولا غيرها حتى لو زوج أمته أو موليته
في الردة ثم أسلم لم يتيقن صحته بل هو
محكوم ببطلانه لأن النكاح مما لا يقبل
ولو قلنا السيد يزوج أمته بالملك لأن
ملك المرتد موقوف والثامن
أن لا يكون مختل النظر فلا ولاية
عندنا لمن اختل نظره بخيل أصلي
أو عارض أو مرض أو كبر لعجزه عن
البحث عن أحوال الأزواج ومعرفة
الكف منهم وفي معناه من شغلته عن
الاستقام والالام والستاسع
أن لا يكون محجورا عليه بسفه بات
بلغ غير رشيد في ماله أو بذر بعد
رشوه ثم حجر عليه لأنه لتقصده
لا يلي أمر نفسه فلا يلي أمر غيره
وقيل أنه يلي لكمال نظره في النكاح

وانما

وانما حجر عليه لحفظ ماله وهو مذهب
لخاتبة لأن الرشد الذي شرط في
الولي عندهم معرفة الكفو ومطالع
النكاح وليس هو حفظ المال فان
رشد كل مقام بحسبه وحرز بالمحجور
عليه بسفه السفه الذي لم يحجر
عليه بأن بلغ رشيدا ثم بذر ولم
يحجر عليه والمحجور عليه بالفلس
والمحجور عليه بالمرض فيكون
وفي اشتراط الرشد في الولي عند
المالكية خلاف وحاصل ما عندهم
أن السفه أن كان له رأي والمراد
بالرأي العقل والدين عقد لنفسه
ولموليته بأذن وليه فأن لم يكن
له ولي جاز نكاحه اتفاقا وإن لم
يكن له رأي أصلا أو له رأي ضعيف
فلا يعقد فأن عقد فسخ وعالم

مما سبق انه لا يشترط كون الولي
بصيرا عند الائمة الاربعة لحصول
المقصود من الاعمى من البحث تحت
الاكفا ومعرفة نفهم بالساعة نفهم
لا يجوز لقاض تفويض ولاية العقود
اليه عندنا لانها نوع من ولاية القضاء
ويجوز ذلك عند المالكية ولا كونه
متكلما بالاتفاق اذا فهمت اشارته
لقيامها مقام نطقه في جميع العقود
ولا كونه حلالا عندنا وعند الحنابلة
والحنفية وكذا عند المالكية نفهم
احرام احد العاقدين من ولي
ولو حاكم او زوج او وكيل عنا حدها
او الزوجة بنسك ولو فاسدا يمنع
صححة النكاح عند غير الحنفية ولا ينقل
الاحرام الولاية للابعد في الاصح لبقاء
الرشد والنظر في زوج السلطان

عند

عند احرام الولي لا الابعد وقيل
يزوج الابعد بنا على انتقال الولاية
اليه ولو احرم الولي او الزوج بعد
التوكيل فعقد وكيله للحلال
لم يصح العقد لان الوكيل سفير
محضر فكان العاقد الموكل والوكيل
لا يجوز باحرام موكله في عقد بعد
التخلل ولو احرم السلطان او القاضي
جاز لخلفائيه ان يعقدوا لانكحة
عندنا كما حرم به الحنفية ومحمد
الدروياتي وغيره لان تصرفهم
بالولاية لا بالوكالة فان كانت
الاقرب صغيرا او مجنونا او معتوها
او رقيقا او مبعوثا وكذا الزوجة
مسلمة او مسلمات والزوجة كافرة
زوج الابعد عند الائمة الاربعة
او كان الاقرب فاستقر زوج الابعد

عندنا وعند الخابلة والولي الاقرب
الفاسق عند الحنفية والمالكية
او كان الاقرب مختل النظر شي مما
مر او محصور عليه بسنة او اخرج
ولم يكن له اشارة مفهومة ولا كتابة
زوج الابعد عندنا في جميع هذه
الصور او كان خنثى مشكلا زوج
الابعد عندنا لكن باذن الخنثى
لاحتمالا ذكر مرة قال الاذرع
فلما منع من الاذن فيسفي ان
يزوج السلطان قال العلامة
الشوبري ويسفي ان يكون باذن
البعية لاحتمال انوثة الخنثى
فالحق للبعية انتهى ومثل الابعد
فيما ذكر من تزويج الابعد باذن
الخنثى الحاكم عند عدم الابعد
او عدم اهليته الركن الخامس

الشاهدان



الشاهدان والحكم عليهما بالركنية هو
مذهبنا واما مذهب الخابلة والحنفية
والشاهدة علي النكاح عندهم شرط الحجة
لاركت واما مذهب المالكية فيندب
اشهاد عدلين غير الولي بالعقد
حالة العقد فان لم يوجدا اشهاد
في الحالة المذكورة وجب الاشهاد
عند الدخول وفات المندوب
فان دخل بلا اشهاد فصح النكاح
بينهما بطلقة باينة ولاحد عليهما
وان علما انه لا يجوز الدخول بلا
اشهاد ان كان النكاح والدخول
ظاهرا فاشيا بين الناس او شهد
بينتاهما باسم النكاح شاهد واحد
فان لم يكن ذلك ظاهرا فاشيا بين
الناس فانهما يحدان اقرا بالوطني
او ثبت ببينة واعفا عنه بطلاق

لانه عقد صحيح فان اراد تزويجها
فلا بد من عقد جديد ويبقى له بعد
ذلك طلقتان ويحصل الفسوخ بالبيعة
وضرب الدف والدخان وتقدم ان
الركن الخامس عند المالكية هو
الصداق فلا يصح النكاح عندهم بغير
صداق لانه لا يشترط ذكره في العقد
لجواز نكاح التتويض وهو ان يعقدوا
ولا يذكر ان صداقاً ثم لا يدخل بينهما
حتى يفرض لهما فان فرض لهما صداق
المثل لزمها وان كان اقل ففي مخيرة
فان كرهت فرق بينهما الا ان يرضيها
او يفرض صداق مثلهما فيلزمها
ويشترط في الشاهدين شروط
الاول الاسلام فلا يصح النكاح بحفرة
كافرين سواء كانت المنكوبة مسلمة
او ذميمة اذ الحكماء ليسوا اهل الشهادة

وهذا

وهذا مذهبنا ومذهب الحنابلة واما
مذهب الحنفية فالاسلام شرط فيهما
في نكاح المسلمة لا في نكاح الذميمة فلو
تزوج مسلم ذميمة بحفرة ذمير
صح نكاحه ثم ان وقع التناكر بينهما
فان كان الزوج هو المنكر لا تقبل شهادتهما
عليه وان كانت هي المنكرة قبلت شهادتهما
عليها ونظره ما لو تزوج رجل امرأة بشها
ابنائه من غيرهما ثم تجادلان لا تقبل شهادتهما
ان كانت هي المنكرة لانهما يشهدان لبيها
وان كان الآخر هو المنكر قبلت شهادتهما
عليه وكذا المذنب تزوجا بشهادة ابنيهما
ثم تجاديا فان كانت هي المنكرة تقبل
والا لا تقبل لما قلنا ولو تزوجا
شهادة ابنيهما لا ثم تجاديا لا تقبل
طلقاً لانهما يشهدان لغير المنكر منهما
والثاني البلوغ والثالث العقل

والرابع الحرية فلا يعم النكاح عندنا كالحنفية
والخنا بلة بحضرة من اتفق فيه شرط مما ذكر
والخامس المذكورة والسادس العدالة
فلا يعم النكاح بشهادة النساء ولا برجل
وامرأتين ولا بحضرة حنثيين نعم
انه باننا ذكرنا في عندنا في الاصح ولا
بحضرة فاسقين وهذا مذهبنا ومذهب
الخنا بلة واما مذهب الحنفية فلا يشترط
عندهم وصف الذكورة ولا وصف العدالة
فينعقد النكاح بحضرة رجل حر وامرأتين
حررتين وبحضرة مسلمين ولو كانا
فاسقين او محرورين في قذف لان
كل واحد منهما ذكر اهل الولاية
فيكون اهل الشهادة تحملا وانما لما يت
ثمة الادا اذ لا يباي بغير نكاح والبيع
السع فلا ينعقد عندنا كالحنفية
والخنا بلة بحضرة اصميين لان المشهور

عليه

عليه قول فاشترط سماعه حقيقة
وقضيت هذا التعديل كما قاله شيخنا
ع تن في حاشيته على م ر عدم اشترط
السمع في الشاهد اذا كان العاقد احدهما
وكه اشارة يفهمها كل احد لان
المشهور عليه الان ليس قول ولا مانع
منه وقيل الشرط عند الحنفية حضور
الشاهدين لاسماعهما والصحيح
عندهم انه لا بد من سماعهما معا
قول العاقدين فلو سمع احد الشاهدين
فاعيد على الاخر فسمعه دون الاخر لم يعم
الا في رواية عند ابي يوسف استحسانا
اذا اتخذ المجلس قال العلامة الزيلعي
ولو عقد بحضرة النايين جاز على الا
صح استخ كلامه قلت ولعله مبني
على القول المرجوح والافيه مشكل
وقال ايضا وينعقد النكاح بخط

السكاري اذا فهموا وان لم يذكروا
بعد الصبح والثامنة البصر لان
القول لا يثبت الا بالمشاهدة والسمع
وفي الاعمي وجد لانه اهل الشهادة
في الجملة والاعمى لا وان عرق الزوجين
ولو عقد النكاح بحضرة بصيرت في
ظلمة لم يصح كما قاله السيد في شرحه
على منظومة ابن العماد وعلمه بقوله
لانهما لا يبصران العاقدين فان شبه
شهادة الاعمي وقد صرح بذلك
شيخنا ع شر في حاشيته على م ر
وعلمه بقوله لعدم علمهما بالموجب
والقابل والاعتماد على الصوت
لانظر له فلو سمعوا الايجاب والقبول
من غير روية للموجب والقابل ولا
عناء ولكن جزم ما في انفسهما بان
الموجب والقابل فلان وفلان

لم يكن للعلة المذكورة هذا مذهبنا
اما مذهب الحنفية والحنابلة فيصح
النكاح عندهم بشهادة اعميين قال
في شرح المنتهى لانها شهادة في قول
اشبهت الاستفاضة ويعتبر ان
يتيقن الصوت بحيث لا يشك في
العاقدين كما يعلمه من راهب
والسابع النطق فلا يصح النكاح
عندنا وعند الحنابلة بحضرة
اخر سني ويشترط فيهما عندنا
زيادة على ما ذكر عدم حجر سنه وانتفا
حرفة ونية تخل بمرور بينهما ومعرفة
لسان المتعاقدين فلا يصح النكاح من
لا يعرف لسانهما فان يضبط اللفظ
ففيه وجهان اصحهما عدم الصحة
كما قاله بعضهم والضبط فلا يصح
المفعل الذي لا يضبط بخلاف من

يحفظ وينسب عن قرب وكونهما من
الانسان كما قاله ابن العماد والشمس
الرملي لقوله تعالى واشهدوا ذريعتي
عدو منكم ولانه قد لا يجد الجني
عند اداء الشهادة وقال ابن حجر محل عدم
الاكتفاء بحضور الجني اذا لم تعلم
عدائه الظاهرة وعدم تعيين الولاية
فلو وكل الاب والام المتفرقة في النكاح
وحضر مع احدهم يسمي وان اجتمع فيه شرط
الشهادة لانه العاقد حقيقة اذا الوكيل
في النكاح سفير محض فكما بمنزلة رجل
واحد هذا مذهبنا واما مذهب
الحنفية فقد قال صاحب الكنز ومن
امر رجلا ان يزوجه صغيرته فزوجها
عند رجل والاب حاضر صريح والام
قال العلامة الذي يلي بعد ذكر ما ذكر
اي وان لم يكن الاب حاضر لا يصح لان

الاب اذا كان حاضر يجعل مباشر للاتحاد
المجلس فيبقى الوكيل المزوج سفير ومبرا
فيكون شاهدا مع الرجل بخلاف ما اذا
كان الاب غائبا لان المجلس مختلف فلا
يمكن ان يجعل الاب مباشر فلا ينتقل
كلام الوكيل اليه فيبقى الرجل وحده
شاهدا وبه لا يتعقد النكاح وقوله
من امر رجلا اتفقا لانه امر
امراة فعقدت بحضرة رجل وامراة
اخرى والاب حاضر كان الحكم كذا ذكر
وكذا قوله عند رجل وقع اتفقا
لانه لو عقد بحضرة امرأتين والاب
حاضر كان الجواب كذلك وعليه هذا
لوزوج الاب ابنته البالغة بحضرة
شاهد واحد فان كانت حاضرة
جاروا وان كانت غائبة لم يجز لما
ذكرنا والاصل في جنس هذه المسائل

انه متى امكن مباشرة حقيقة يجعل
مباشرة حكمي والآفلا وعلى هذا
زوجت المرأة ابنتها البالغة برضاها
بحضرة رجل وامرأة جاز بحضرة وان
كانت غائبة لم يجز لما قلنا وان
كانت البنت صغيرة لم يجز سواء كانت
حاضرة ام لا لعدم الانتقال كالاب
اذا تزوج الصغيرة بحضرة رجل واحد
ومت هذا الجنس لو وكل رجلا
ان يزوجه امرأة فعقد الوكيل
بحضرة رجل واحد وامرأتين
فان كان الموكل حاضرا جاز والآفلا
ثم ان وقع التماحد بين الزوجين
في هذه المسائل فللمباشرة ان يشهد
وتقبل شهادة اذا لم يذكر انه عقد
بل قال هذه امراته فعقد صحيح
ونحوه وان بني لا يقبل لانه شهادة

على

على فعل نفسه ويشترط في الشاهدين
عند الحنابلة ان يكونا غير متهمين
لرحم بان لا يكونا من عمودين نسب
الزوجين او الولي فلا تضع شهادة
ابي الزوجة او جد لها فيه ولا بنتها
وابنه وكذا ابو الزوج وحده وابنه
وابن ابنه وان تزك للتهمة وكذا
الولي وابنه ويتعقد النكاح عندنا
وعند الحنفية بابني الزوجين
او احدهما ويتعقد عندنا بابوي
الزوجين او احدهما ويتعقد شهادة
ابي الزوجة لاختلاف دين اوراق
بها ويتعقد النكاح عندنا وعند
الحنابلة بمستوري العدالة وهما
المعروفان بها ظاهر الاباطنة
نفسهما لو اخرج عدل بفسق المستور
زال الستر فلا يتعقد به النكاح

علي الراعي عندنا ولا ينقض النكاح
عند الحنا بلة بتبني فسف الشاه
الشاهد بئ او الوتي بخلافه عندنا
فانه يتبين بطلانه بذكر لانا انما
حكنا بالصحة في الظاهر فاذا تحقق
عدم العدالة بطل وانما يتبين ذلك
عندنا وعند الحنا بلة بيينة تقف
به او اتفاق الزوجين عليه لا يقبل
ولي او شاهد كنت فاسقا عند
العقد و محل تبني البطلان باتفاق
الزوجين في حقهما اما في حق الله
بان طلقها ثلاثا ثم توافقا عيافا
العقد بشي من ذلك فلا يجوز ان
يوقعا نكاحا بلا محلل للشبهة
ولانه حق الله تعالى فلا يسقط
بقولهما ولو اقامتا بيينة علم ذلك
لم تسع واذا ثبت في حقهما فله

العقد

العقد بلا محلل لانه تابع ولو اعترف
بالفسق الزوج وانكرت الزوجة فرق
بينهما وهي فرقة فسخ لا ينقض
بها عدد الطلاق ويكتمها نصف
مهرها ان لم يدخل بها والا فكله
اذ لا يقبل قوله عليها في المهر وترثه
ان مات وحلفت انه عقد بعد ذلك
ولو اعترفت الزوجة بالفسق وانكره
الزوج صدق بيينة لان العصة
بيده وهي تريد رفعها والاصل
بقاؤها وتلك لومات لم ترثه فانت
او طلقها قبل وطى فلا مهر لانكراها
او بعده فلها اقل الامرين من المهر
ومهر المثل ما لم يكن محجورا عليها
بسفه فلا يسقط لفساد اقاردها
في المال وبحث الاسويان ان محلل
سقطه قبل الوطي ما دام تقبضه

والآلم يسترده ويستحب الاستهاد
على رضى المرأة بالنكاح حيث يعتبر
رضاها بان تكون غير مجبرة احتياطا
ليعمن انكادها ولا يشترط في صحة
النكاح لان رضاها ليس من نفس
النكاح المعتبر فيه الاستهاد وانما هو
شروط فيه فلور زوجها الولي من غير
استهاد على اذنها ثم ادعت انها
زوجت بغير اذنها صدق قن بينهما
الا في سالتين الاولى اذا دخل
عليها وامسا بها والثانية اذا خالفت
ثم ادعت عدم الاذن فان لا يقبل
منها صرم به البغوي في قنا وية
قال القاضي وينبغي ان يضاف الى ذلك
كل تصرف يشعر بصحة النكاح كحسب
نفسها لطلب المهر وقبضه والتوكيد
فيه وفي قبضة النفقة والابرار من المهر

وطلب

وطلب القسم واشباه ذلك قاله ابن العماد
ورضاوها الحاكم في العقد يحصل باذنها
او بسبيله واخبار وليها مع تصديق الزوج
وعكسه وشمل ذلك الحاكم وبه افتى القاضي
والبغوي وما قاله ابن عبد السلام
والبلقيني من ان الحاكم لا يزوجهما حتى
يثبت عنده اذنها لانه يلي ذلك بجهة
الحكم فيجب ظهور مستد مبني على ان
تصرف الحاكم حكم والصحيح خلافه وقفية
التقييد بمن يعتبر رضاها انه لايت الا
شهاد على رضى المجبرة وقال الاذرعى
ينبغي ان يثبت ايضا خروجا من خلاف
من يعتبر رضاها ويحت الاذرعى
هو المعتد في مذهبا وقال الست
للعابلة ولا يشترط الشهادة بخلسو
الزوجة من الموانع كالعدة والردة
لان الاصل عدمها ولا يشترط الشهادة

على اذنها لوليها في العقد عليها اكتفاء
بالتظاهر والاحتياط للاشهاد بخلوها
من الموانع وباذنها قطعاً للنزاع ولو
ادعى الزوج اذنها لوليها في العقد وانكرت
الزوجة صدقت بحسبها قبل دخولها
بها مطاوعة لان الاصل عدمه ولا تقيد
في انكارها بعد الدخول بها مطاوعة
دخوله بها كذا ذكر دليل كذبها فصل
في تزويج الصغير والمجنون والمعتبي
والمحجور عليه بسفه والمحجور عليه
بفلس والعبد اعلم وفقني الله
واياكم للعدل الصالح ان الصغير لا يبيع
ان يقبل نكاحه بنفسه وان كان
مميزاً وللاب فالجد تزويجه ان كان
مطلوباً للاب والجد خاصة تزويج الصغير
ولو اكثر من واحدة ان رآه مصلحة لان
تزويجه منوط بها وقد تقتضي ذلك

فان

فان ^{كان} محجوراً او مسوحاً لم يزوجه واحد
منهما فان لم يكن له اب ولا جد لم يزوجه
احد وليس لهما تزويجه امة لانه
ما مون العنت ولا معية بعيب يثبت
الخيار لانه خلاف الفبطة فلا يبيع على المذهب
وفي قول يبيع ويثبت له الخيار اذا بالغ
وقطع بعضهم بالبطلان في تزويجه
الرتقا والقرناً لما فيه من بدل مال
في بضع لا يستغنى به ويجوز من الاتكافيه
يباق الخصال كالنسب والحرقة لان
الزوج لا يبيع باستفراش من الاتكافيه
نعم يثبت له الخيار اذا بالغ كما اقتضاه
كلام الشرح والروضة وان نازع في ذلك
الاذرعى ودين العراقي بان كان ديناً
لا عيناً في نكاحه واجب في ماله وذمته
وان لم يشترطه الاب عليه ولا يضمنه
الاب بغير ضمان كما ثبت فيما اذا اشترى

له شيئا فان ضمنا يرجع بما يورده فقط
الرجوع هذا كما ذكرنا المصنف عنه
فان ضمنا بقصد الرجوع وغرم رجوع
والا فلا ولو ضمنا بشرط براءة الابن
فسد الضمان والصدوق لفساد
الشرط كما في نظيره من الضمان والرهن
ولو زوجه وليه بقوق مهر المثل
من مال الصغير ومهر مثلها يليق به
فسد المسمى وصح النكاح بمهر المثل
وغرم بقوقي من مال الصغير ما لو
كان ذلك من مال الولي فيسمى
المسمى على الراجح لان في افساده
اضرارا بالصغير بالزامه بمهر
المثل في ماله وتظلم المصلحة له
ينظر الي تظلم دعواه في ملكه
هذا ما يتعلق بمذهبنا واما
مذهب المالكية فلا يبيح ووجه

وان

وان سفل والحاكم جبره على النكاح
ان كان فيه مصلحة كثر ونجدة من
شريعة او موسرة او ابنة عمه
والصغير الميزان يتولى عقد نفسه
من غير اذن وليه لكن لو ليه
حينئذ ان يفسخ عقده ان رآه
الاصح واذا فسخ فلا مهر للمراة
على الصغير واقتضاها لانها سلطته
اولها على نفسها ولا عدة من
وطئه لانه كالأوطي ولو مات
قبل الفسخ فعدة الوفاة ان
دخل بها والافان قلت قد تقرر
ان طلاق النسي لا يقع بالكلية
والنكاح يصح عقده فيه ويخير فيه
الولي قلت اجاب القرافي بان
عقد النكاح سبب للإباحة
والنسي من اهلها والطلاق

سبب التحريم ولم يخاطب به وانما
يخاطب به وليه كزكات ماله والصدقة
يكون على الاب وان مات او شرط عنده
ان كان الصغير وقت جبر الاب له
مقدما والا فلي الصغير الا بشرط يعين
ان الاب اذا تزوج ابنه الصغير ولو
تفوت ايضا وكان الصغير وقت الجبر
معدما فان الطلاق يكون في الاب
ولو اعدم على المشقة لانه لا فائدة
للاب في تغير ذمته بالصدقة مع فقره
وعدم حاجته في الحال ولا فرق
في المشقة بين حيات الاب او موته
ويتبع به كدب لزم ذمته فلا يتقل
عنه بموته وسوا بقى الاب عاقرة
او ايسر بعد جبره وتقبل القرض
في التفويض ولو شرط الاب
الصدقة في الاب لم يسقط

عن

عن الاب واخرى لو سكت عنه فان
يكن الصغير وقت الجبر معدما بان كان
موسرا ولو ببعضه كان ما يسر به من كل
او بعض عليه لا على ابيه وسوا شرط عليه
او سكت عنه الا ان يشترط على الاب فيكون
عليه على المعروف وخرج بتزويج الاب
له ماله وزوجه الموصي او الحاكم فان
الصدقة يكون في مال الصغير او على من
تحمل عنه وامام ذهب الحنابلة فلا
جبر ابنه الصغير على النكاح وله تزويج
اكثر من واحدة ويزوج عنه عديم
الاب وصيه في النكاح فان عديم وصي
الاب وثم حاجة الى النكاح فحاكم
يزوجه لانه ينتظر في مصالحه بعد
الاب ووصيه ويصح قبول صبي مميز
لنكاحه باذن وليه كقبوله البيع
والشرع لنفسه باذن وليه وللأب

تزوج ابنه الصغير بأكثر من مهر المثل
ويلزم المسمى الابن لان المرأة لم ترضى
بدونه فلا ينقص منه وقد يكون
للان غبطة ومصلحة في بذل الزيادة
علي مهر المثل والاب اعلم بمصلحته
ولا يضمن المهر اب مع عسرة ابن
لنيابة الاب عنه في التزوج اشتهر
الوكيل في شر اسلعة ولو قيل له انك
فقير من اين ياخذ الصدقات فقال
عندي ولم يزد علي ذلك لزمه المهر
عنه لانه صار ضامنا بذلك وكذا
لو ضمنه غير الاب او ضمن عنه نفقتها
مدة معينة فيصح مواسا كان او ميسرا
ولو قضا عن ابنه ثم طلق الاب
الزوجة قبل الدخول بها ولو كان
طلاقه قبل بدو الزوج فنصف
الصدقات راجع بالطلاق للاب

دون

دون الاب لان الطلاق من الابن
وهو سبب استحقاق الرجوع
بنصف الصداق فكان المتعاطي سببه
دون غيره وكذا الورقة فرجع
كله لارجوع للاب فيه لان الاب لم
يملكه من قبله وكذا لو قضا عنه غير
الاب ثم تنصف او سقط وامر
مذهب الحنفية فللولي النكاح الصغير
بان يقبل له النكاح والولي العصب
بنفسه علي ترتيب الارث فيقدم
في تزويج الصغير الاصل وهو
الاب فالجد فابوه وان علا ثم الاخ
الشقيق ثم الاخ لاب ثم ابن الام لاجب
الشقيق ثم ابن الام لاب ثم العم
الشقيق ثم العم لاب ثم ابن العم
الشقيق ثم ابن العم لاب والمراد
بالعم الصغير وعم ابيه وعم جده

وابن العم كذلك على الترتيب المذكور
ثم مولي العتاقة يستعفي فيه الذكر
والانثى ثم عصبة المولي فان لم تكن
عصبة فالولاية للام ثم للاخت الشقيقة
ثم لاب ثم لاولاد الام ذكورهم وانما لهم
فيه سواهم لاولادهم ثم للعمات ثم
للاخوال ثم لبنات الاعمام ثم مولي
المولات وهو من لا وارث له ووالي
غيره على انه ان جني فارثه عليه
وان مات فميراثه له ثم السلطان
لغير السلطان ولي من لا ولي له
ثم قاض كتب في منشوره اي مكتوبة
المعطى له من قبل السلطان ذلك اي
تزوج من لا ولي لها لكنه لا يزوج
يتيمة من ابنه كالوكيل مطلقا اذ ازوج
موكلته من ابنه بخلاف ساير الاوليا
لان النصف للقاضي حكم منه وحكمه

لابنه

لابن لا يجوز بخلاف نص في الولي
وليس للوصي ان يزوج الايتام الا ان
يقول من الموصي له ذلك وللأب
وان علا لا غيره ان يزوج ابنه الصغير
امة وان يزوجه امرأة بن فاداة خاصة
على مهرها وهذا عند ابي حنيفة
وخالفه فيه صاحباه هذا ما يتعلق
بتزويج الصغير واما المحقق
فيزوجه ابوه ثم حده وان علا
ثم الحاكم لا العصبة ولا الوصي على
الراجح وهذا محله في محقق بالغ
مطبق الجنت محتاج للوطى بان
تظهر رغبته في النساء بدورانه
حولهن وتعلقه بهن ونحوهما
او رجي شفا بالوطى بقول عدلين
من الاطباء او الخدمة حيث لا حرم
له بخدمة وكان التزويج ارفق به

مباشرة واحدة واعترضه الدافع بان
ذلك لا يجب على الزوجة وقد تمتنع
منه ولو وعدت به واجيب بان
طبعها يدعوها لتعهده وخدمته
وكانهم اقتصر على محارمه لانهم الذين
يتعاطون تعهده غالباً والافقرهم
من في معانهم مثلهم ولا يزوم الا
واحدة لا تدفع الحاجة بها وخرج
بالبايع غيره فلا يزوم لانه غير محتاج
اليه في الحال وبعد البلوغ لا يدرى
كيف يكذب الامر ولا بحال الحاجة
تعهده وخدمته فان الاجنبات
ان يفتن بها وبمطيق الحنف متقطعه
فلا يزوم الاحاد الافاقه لباذن في
نكاحه ويبطل اذنه بالجنب كما يبطل
الولاية كالة فيشترط وقوع العقد
في وقت الافاقه قال ابن حجر ما لم يبعد

ندرة

ندرة الافاقه والا فلا تستظر حيث
تحقت الحاجة بمحتاج غيره فلا يزوم
وحكم الصداق في نكاح المحنوت وتزويجه
باكثر من مهر المثل كحكمه في نكاح الصبي
حر فاجحف هذا ما يتعلق بمذهبنا
واما مذهب المالكية فلا يزوجونه
والحاكم جبره على النكاح ان احتاج له
لا الحرمة بان خيف منه الفساد لان
الحرو ان سقط عنه فلا يعاد على الزنا
وهذا محله فحين اطبق حنيفة فان
كان يفتن احياناً انتظرت افاقته
ثم ما ذكر في محنوت حيث قبل رشده
والاجبره حاكم فقط لا بولاوصي
لا لاولاوية لهما عليه حينين وحكم
الصداق في نكاحه عندهم كحكمه
في نكاح الصبي حر فاجحف وقد مر
بيانه وامام مذهب الحنابلة فيجبر

الاب ابنه البالغ المجنون الذي اطلق
جنونه والمعقوه ولو كان بلا شهوة لانه
غير مكلف فاشبه الصغير والاب تزوج
الصغير المجنون المذكور بالكثير من مهر
المثل كزوج الصغيرة بدون مهر
مثلها المطلقة فان عدم الاب زوجه
وصيه في النكاح لقيامه مقامه فان
وصي الاب وثم حاجة الي انكاحه
فما لم يزوجه لانه ينتظر في مصالحه
بعد الاب ووصيه هذا ما يتعلق
بتزويج المجنون وام المفقدي
عليه فان كانت تنتظر افاقته عادة
لكونها تتوقع امتنع تزويجه فان لم
تنتظر لكونها لا تتوقع جاز تزويجه
كالمجنون وام المجنون عليه سنة
حسابان بذرق ماله او حكما تمت
بلغ سفيها ولم يحجب عليه وهو السفيه

المجهل

المجهل فلا يستقل بالنكاح لئلا يعنى
ماله لا في مونه بل ينكح باذن وليه
او يقبل له الولي النكاح باذنه لصحة
عبارته فيه بعد اذن الولي له وتنتظر
حاجته للنكاح بنحو ما مر في المجنون
ولا يكتفي فيها بقوله لانه قد يقصد
اتلا وماله بل لا بد من تبنيها
في الخدمة وظهور قرائن عليها
في الشهادة ولا يزوج الا واحدة
كالمجنون لاندفاع الحاجة بهما
والمراد بوليها هنا الاب ثم الجد
ثم القاضي ان بلغ سفيها والا فالقاضي
فقط فان اذن له وليه وعين امرأة
لم ينكح غيرها اعتبارا بالاذن اذ مطلق
فيما عين له وليه وينكحها بمهر
مثلها لانه الماذون فيه او اقل
لانه حصل لنفسه خيرا فان زاد

عليه صح النكاح بمهر المثل من المسيحي
لان خلل الصداق لا يفسد النكاح
فلو نكح غير المعينة لم يصح ولو بدون
مهر المعينة بخلاف ما لو عتي مهر
فانكم بالكثر منه او انقصا منه لا تابع
قال ابن ابي الدم وما تقر من تعين
امراة محمول على ما اذا الحقه مفارم
بسبب المخالفة ولو عدل الى غيرها
وكانت خيرا من المعينة نسباً ومالاً
ودنياً ودونها مهر او نفقة فينبغي
الصحة قطعاً كما لو عتي مهر فتك
بدونه انتهم وهذا ظاهر
لا شبهة فيه ولو قال له انك بالي
ولم يعين امراة نكح بالاقل من الن
ومهر مثلها اذ لا يجوز الزيادة
على ما دون الولي ولا على مهر مثل
المنكوحة وظاهر انه لو كان مهر

مثلها

مثلها الفايح نكاحها به ولو قال له
انك ولم يعين له امراة ولا قدرا نكح
بمهر المثل من تليق به ولو نكح شريفة
يستغرق مهر مثلها ماله لم يصح والوجه
انه لو لم يستغرقه وكان الفايح اقلها
بالسبة اليه عرقاً لم يستغرق ولو
زوج المولي المحيوت بهذه كم يصح
فيما يظهر لاعتبار الحاجة فيه للسفيه
وهي تندفع بدونه هذه بخلاف
تزوج به للصغير العاقل فانه
منوط بالمصلحة في ظن الرطب
وقد تظهر له في نكاحها وبهذا
جاز له تزوجه بربع كما مر
وليس لسفيه اذن له في نكاح
توكيل فيه لا حجره لم يرفع الاعت
مباشرة هذا مذهبنا
واما مذهب المالكية فالسفيه

ان يقبل نكاحه بنفسه باذن وليه
وكذا غير اذنه لكونه لولي حية
فسخ النكاح بطلقة باينة ولا تشي
لها قبل الدخول ولها بعده ربع
دينار وله امضاؤه لمصلحة وشيت
الخيار للولي وماتت الزوجة
علي المشهور من قوله ان قاسم
اذ قد يكون ما يدرمه اكثر ماله
من الميراث وفي قولهم له الفسخ
والامضاة هل لتقيني لامضاة
لمصلحة وتقيني الفسخ لعدمها
الان يقال اللام للاختصاص ولا للتحديد
او يحمل على ما اذا استوي الامضاة
والفسخ في المصلحة ولم يطلع الولي
حتى خرج الغيب منه ولا يشي
شيت النكاح على الاصح وقيل
يثقل له ما كان لولويه ولو كان

الغيب

الغيب تقيني الفسخ من قبل الشارع
لا من قبل الولي لغوات نظره بموت
الغيب ولا ترثه الزوجة لانه
بمجرد موته فسخ والحال من الاب
ووصيه والحاكم جبر الغيب على النكاح
وقيل لا يجبر للزوم طلاقه والصدقة
او نصفه من غير فائدة وحكم الصداق
في نكاحه كحكمه في نكاح الصبي حرفا
بحرف هذا ما يتعلق بالمحجوبة عليه
بفسخه وامام المحجوبة عليه بفالس
فله ان يقبل نكاحه بنفسه لا بالحجج
العبارة وله ذمة وموت النكاح
في كسبه لا في مامعه لتعلق حق
الغير بما في يده فان تم لم يكن
له كسب ففي ذمته واما العبد
فلا ينكح الا باذن سيده ولو انشئ
لخيار ابي مملوك تزوج بغير

اذن مولاه فهو باطل والسيد
اطلاق الاذن وتقييده بامارة او
قبيلة او بلد او نحو ذلك لان ما صح
مطلقا صح مقيدا ولا يعدل عما
اذن له فيه فان عدل عنه لم يصح
النكاح نعم لو قدر له مهر افراد
عليه او اطلق فراد على مهر المثل
فالزائد في ذمته يطالب به اذا اعتق
ولو نكح امرأة باذن ثم طلقها لم ينكح
ثانيا الا باذن جديد وليس للسيد
اجبا رعبده الكبير على النكاح
لانه يملك رصفه فكيف يحير عليه
ولا اجبا رعبده الصغير خلافا
للمنابلة كما سبق في باب اركان
النكاح لانه لا يلزم ذمته عهدة
المهر وغيره ههنا وهذا واما
مذهب الحنفية فنكاح الرقيق

وهو

وهو المملوك كالا او بعضا والقت وهو
المملوك كالا والمكاتب والمدبر بلا اذن
السيد موقوف على اجازته ان اجاز
نقد وان رد بطل فان نكحوا ابانته
تعلق المهر برقبة القت دفعا للضرر
فان ذمته ضعيفة فلو لم يتعلق
برقبته لتضررت بخلاف ما اذا تزوجت
بلا اذن سيده ودخل بها حيث لا يباع
به بل يطالب بعد عتقه كما اذا الزمه
الدين باقراره واذا بيع القت المذكور
في المهر فلا يباع الامرة فان لم ينف
بذلك لم يبيع ثانيا بل يطالب ببقية
بعد عتقه لانه يبيع بجميع المهر
ويباع في النفقة مرارا لانها تختص
ساعة فساعة فلم يقع البيع
بالجميع هذا تزوج العبد باجنبية
واما اذا زوجه المولى امة فاختلف

المشايخ فيه منهم من قال يجب المهر
ثم سقط لأن وجوده حق الشرع
ومنهم من قال لا يجب لاستحالة وجوب
المولي على عبده لاقتضائه إيجاباً
له عليه قول يويد القول الثاني
أن النصف المفيد لوجوب المهر
لا يتأول العبد وهو قوله تعالى
وأحل لكم ما ورث لكم أن تبشروا
بأموالكم فإن هذا خطاب لأرباب
الأموال والعبد ليس بما ذكره المأز
وأما المالك والمروزي فيبيان
في المهر والنفقة ولا يبا عان فيها
لأنهما لا يمتثلان المقتل من ملك
إلى ملك مع بقا الكتابة والتدبير
وقال سب الحنابلة من زوج
عبده أمته لزمه مهر المثل يتبع به
بعد عتقه وللسيدان يتعالي

طرفي

طرفي العقد أن كان العبد صغيراً
لأنه عقد بحكم المالك لا بحكم الأذن
فصل في بيان حكم المهر
وما يشترطه أحد الزوجين على الآخر
يسمى تسمية المهر في العقد بالإجماع
لأنه صلى الله عليه وسلم لم يخل نكاحاً
منه ولأنه أقطع للنزاع نعم
لو زوج عبده بأمته لا يستحب ذكره
عندنا على الجريد فإن لم يسم في العقد
مهر بان سكت عنه مع النكاح بمهر
مثل بالإجماع لكن مع الكراهة
كما صرح به الماوردي والمتولي
وغيرهما من أئمتنا وقد تجت
التسمية في العقد لعارضا يأت
كانت الزوجة غير جائزة التصرف
أو مملوكة غير جائزة التصرف
أو كانت جائزة التصرف وأذنت

لولاها ان يزوجه ولم تغوض او
كان الزوج غير جائز التصرف وحصل
الاتفاق في هذه الصورة على
اقل من مهر المثل للزوجة وفيما
عدها على اكثر منه اذا عرفت
ما تنظر في ذكر الصداق في شقتي
العقد مع توافق الولي والزوج
عليه لم يكن شرطاً لمحة العقد
بل للزوج المهر كما صرح به الماوردي
والرويان ويستحب تخفيفه وان
لا ينقص عن عشرة دراهم فالصحة
خروجاً من خلافاً لابي حنيفة رضي
الله تعالى عنه فانه لا يحقر اقل
منها وان لا يزداد على صداق بناته
صلى الله عليه وسلم وزوجاته
وهو خمسمائة درهم واما صداق
ام حبيبة اربعماية دينار فكان

من النجاشي رحمه الله اكراماً له
صلى الله عليه وسلم وليس لاهل كثر
الصداق ولا لاقله حد معين
عندنا وعند الحنابلة بدل ضابط
ان كل ما صح ان يكون ثمناً في بيع
او اجرة صح ان يكون مهر او اقله عند
المالكية ربع دينار وثلاثة دراهم
وعند الحنفية عشرة دراهم ولو
غير مفروضة حتى يجمع وزن عشرة
دراهم بشرا وان كانت قيمة اقل
فلو سمي في العقد عشرة او دونها
صح العقد وجباية على المهر عشرة
في الصورتين وتأكدت بالوطي
او بموت احد الزوجين اما في الاولى
فلانه سمي ما يصلح مهر او اما
في الثانية فلانها قد رقت بالمشقة
لرضاها بما دونها وقال

زفر رجه الله يجب فيها مهر المثل
 لان المسمى لا يطلع مهر اقصاد
 كعدمه لكن الدائم عند هده
 الاول ووجهه بما يطلع وكذا الحكم
 عندهم فيما لو سمي اكثر من عشرة
 فانه يجب المسمى بالتعدد ويتأكد
 ويتقرر بالوطي او بمقت واحد
 والخلق بلا مرض واحد ها وحيضا
 ونفاسا واحراما وصفا فرض
 كما لو طي في كونه موكدة للمهر
 ولو كان الزوج مجبوا او غيبا
 او خضيا والمراد بالخلق اجتماعهما
 بحيث لا يكون معهما عاقل في مكان
 لا يطلع عليهما احد بغير اذنهما
 او لا يطلع عليهما احد لظلمة
 ويكون الزوج عالما بانفا امراته
 ويتقرر المهر عندنا بالوطي

وان

وان حرم وموت واحد ها قبله في نكاح
 صحيح لانتها العقد به والمراد بتقرر
 المهر الامانة سقوطه كله بالفسخ
 او تشطره بالطلاق وخرج بالوطي
 والموت غيرهما كما استدخال ما به
 وخلو ومباشرة في غير الفرج حتى
 لو طلقها بعد ذلك فلا يجب الا الشطر
 ويجب عندنا وعند الحنفية في النكاح
 الفاسد مهر المثل بالوطي لا بالموت
 ولا بالخلق ولو زوجهها وبقي المهر
 وسكت عنه صح النكاح عندنا وعند
 الحنفية ووجب لهما مهر المثل بالتعدد
 عندنا وعندهم وبطل عند المالكية
 ولو تكلم بنتا الارشدة كالمجنونة
 والبكر الصغيرة او السفيرة او شيعة
 بكر بدون مهر المثل بلا اذن منها
 في النقص عن مهر المثل فسد المسمى



عندنا الانتفا الحظ والمصلحة فيه
وصح النكاح بمهر المثل وعند
ابي حنيفة لو زوج الاب والجدة بنته
الصغيرة ولو ثيبا ونقصت مهرها
نقصا فاحشا جاز ولزم المسمى
ولم يجز ذلك لغير الاب والجدة
وعند الحنابلة لو زوج الاب والجدة
بنته بدون مهر مثلها جاز ولزم
المسمى وليس لها غيره سواء كانت
بكر او ثيبا صغيرة او كبيرة رضية
بالمسمى المذكور ام لا ولو زوج
غير الاب موليته الرشيدة ولو حكما
بان بلغت مصلحة لما لها ولدتيها
ثم بذرت ولم يحج عليها بدون
مهر مثلها باذنها في النكاح والنقص
عن مهر مثلها صح النكاح بالمسمى
بالاجماع وليس لها غيره بكر كانت

او ثيبا

او ثيبا فان زوجها بدون مهر مثلها
بغير اذنها في النقص عن مهر مثلها
فسد المسمى عندنا وصح النكاح
بمهر المثل وعند الحنابلة يصح النكاح
ويكفر الزوج تنمة مهر المثل لفساد
التسمية اذا لامها غير ما دون فيها
فوجب على الزوج مهر المثل وعليه
الولي ضمانه لانه المفطر ولو قالت
لوليها زوجي بكذا او قدرت
له قدر كالف فزوجها بدون
ما قدرت له فسد المسمى عندنا
وصح النكاح بمهر المثل وعند الحنابلة
يصح النكاح ويكفر الزوج تنمة
المفطر لانه ضيعه بنزويها بدون
ولو كان اكثر من مهر المثل ولو قالت
لوليها زوجي وكنت عن قدر المهر
فزوجها بدون مهر مثلها صح النكاح

عندنا على الدائم بمهر المثل ولونكها
بالف على أن لا يبيها أو أن يعطيه الكافد
المسي عندنا وصح النكاح بمهر المثل
في المسالتين وقال كنت الحنا بلة
ويصح أن يتزوج المرأة على الف لهما
والف لا يبيها أو على أن الكحل أن صح
تلكه من مال ولده والابن
الاب من يبع تلكه من مال ولده
لكونه عرض موت أحدهما المخوف
أو يعطيه لو دأخر فالكل لها شرط
الصداق أو قبضة لغير الاب كجدها
وأخوها فيبطل الشرط ولها المسي جميعه
لصحة التسمية ولا شيء على الاب
أن قبضة مع النية أي نية تلكه
لأننا قدرنا أن الجميع صار لها شيء
أخذ الاب منها ولونكها بشرط
أن لا يتزوج أو لا يتسري عليها

أو لا نفقة أو لا كسوة لهما صح النكاح
عندنا بمهر المثل وفسد الشرط
والمسي لانها لم ترض بالمسي لا بشرط
أن لا يتزوج أو لا يتسري عليها
وهو لم يرض بالمسي الا بشرط أن
لا نفقة ولا كسوة لهما وعند
الحنفية لونكها بالف على أن لا يخرجها
من دارها مثلا أو على أن لا يتزوج
ولا يتسري عليها أو نكحها بالف
أن قام بها وبالفني أن أخرجها صح
النكاح والشرط ثم أن وفيه وإقام
فلها الالف المسي لأنه يعمل مسرا
وقد تم رضاها به وإن لم يقرب بان
تزوج أو تسري عليها أو أخرجها
فلها مهر المثل لأنه سمي لها شيء
لها فيه نفع فعند فواته يجب لها
مهر المثل لعدم رضاها به وعند

لِخَبَابِلَةٍ لَوْ نَكَحَهَا بِالَّذِي مَثَلًا بِشَرْطٍ
أَنْ لَا يُخْرِجَهَا مِنْ دَارِهَا أَوْ بَدَلَهَا
أَوْ لَا يَتَزَوَّجَ أَوْ لَا يَتَرَى عَلَيْهَا
أَوْ أَنْ لَا يَفْرُقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ أَبِيهَا
أَوْ أَنْ لَا يَفْرُقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ أَوْلَادِهَا
وَأَنْ تَرْضَعَ وَلَدَهَا الصَّغِيرَ وَأَنْ
يُطْلَقَ مِنْ رَحْمَتِهَا أَوْ يَبِيعَ أَمْتُهُ فِي أَشْهُامِ
وَالشَّرْطُ وَالْمُسَمَّى ثُمَّ أَنْ لَمْ يَفْعَلْ شَرْتَهُ
فَلَهَا الْفَسْخُ عَلَى التَّزَاوُجِ بِفَعْلِهِ مَا شَرَتْ
عَلَيْهِ أَنْ لَا يَفْعَلَهُ كَالْتَزَوُّجِ وَالتَّسْوِيءِ
وَالسُّقْرَبِهَا وَالْإِفْسَاحَ لَهَا بِعِزِّهِ
عَلَى الْفِعْلِ لِعَدَمِ تَحَقُّقِهِ الْمَخَالَفَةِ
وَلَا يَسْقُطُ مِلْكُهَا الْفَسْخُ لِعَدَمِ
وَفَائِدِهِ أَيْ مَا اشْتَرَطَهُ الْإِمَامُ يُدَلُّ
عَلَى رِضَى مَنَاهُ مِنْ قَوْلِهِ أَوْ تَمَكَّنَتْ
كَأَنَّ مَكْنَتَهُ مِنْ نَفْسِهَا مَعَ الْعِلْمِ
بِفَعْلِهِ مَا اشْتَرَطَتْ أَنْ لَا يَفْعَلَهُ

فَإِنْ

فَإِنْ مَكْنَتَهُ قَبْلَ الْعِلْمِ لَمْ يَسْقُطْ فسخُهَا
لَا أَنَّهُ لَا يُدَلُّ عَلَى رِضَاهَا بِتَرْكِ الْوَفَا
فَلَا أَثَرُ لَهُ لَكِنْ لَوْ شَرَطَ أَنْ لَا يَسَافِرَ بِهَا
فَخَدَعَهَا وَسَافَرَ بِهَا ثُمَّ كَرِهَتْهُ وَلَمْ
تَسْقُطْ حَقَّقَهَا مِنَ الشَّرْطِ لَمْ يَكْرِهْهَا
بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى الْفَرْقِ لِقَا حَكْمِ الشَّرْطِ
فَإِنْ اسْقَطْتَ حَقَّقَهَا مِنَ الشَّرْطِ سَقَطَ
مُطْلَقًا وَمِنْ شَرْطِ الزَّوْجِيَّةِ أَنْ لَا يُخْرِجَهَا
مِنْ مَنْزِلِ أَبِيهَا فَمَنْ أَحَدُهَا بَطَلَ
الشَّرْطُ لِأَنَّ الْمَنْزِلَ صَارَ لِأَحَدِ الْأَبوينِ
بَعْدَ ذَلِكَ لِهَما فَاسْتَحَالَ إِخْرَاجُهَا
مِنْ مَنْزِلِ أَبِيهَا فَبَطَلَ الشَّرْطُ وَمِنْ
شَرْطِ عِلَاقِ زَوْجِهَا سَكْنُهَا مَعَ أَبِيهِ
ثُمَّ إِرَادَةُ بَيْعِهَا مِنْفَرَدَةً فَلَهَا ذَلِكَ وَمَحَلُّ
اعْتِبَارِ هَذِهِ الشَّرُوطِ الْمَذْكُورَةِ عَدَمُ
الْعِلْمِ بِالْصِّدَاقِ فَلَوْ أَصْدَقَهَا دَارًا
مُطْلَقَةً أَوْ دَارًا مُطْلَقَةً أَوْ عَبْدًا مُطْلَقًا

او نحو ذلك لم يصح الاصداف وكل
موضع لا يصح فيه الاصداف يجب
فيه للزوجة مهر المثل بالعقد ولا يفر
عندنا الحنا بالة جهل يسير في
الصداف فلو اصدقها عبدا
من عبيده او دابة من دوابه
بشرط تعيين نوعها الفرس من خيله
او حمل من جماله او بقرة من بقده او
قميصا من قفصانه او خاتما من
خواتمه صح الاصداف عندهم
ولها اجرهم بقرعة وعندنا لا يصح ويجب
لها مهر المثل بالعقد ويصح جهل الصدة
حالا وموجلا باجل معلوم بالاجماع
ولا يصح التاجيل عندنا بالموت او الوفاق
فلو اصدقها مائة حالة وفسوت
موجلة تحل بموت او فراق ففسد
الصداف ويجب لها مهر المثل

٧
خسوس

بالعقد

بالعقد لا يقال بوجوب رصف المهر
فقط لان شرط التوزيع ان يكون الفاكه
معلوما لتيقن التوزيع عليه وعلى
الصحيح قاله النور الزيادي ويصح التأجيل
بما ذكر عند الحنفية والحنا بالة كما هو
معناه الان وحسين ز فالواجب لهما
المسمى لامهر المثل وللأب وان علا
قبض صداف بنته المحجور عليها بصغر
او جنون او سفه لانه يلى مالهما
فكان له قبضه كمن مبيعها اما المكلفة
الرشيدة ولو بكر فليس له قبض صدقها
عند غير الحنفية الا باذنها لانها المتفرقة
في مالها فاعتبر اذنها في قبضه فان
لم تاذن في قبضه وقبضه منه
فالقبض فاسد ولا ينتراذ منه
الزوج لهما من المقنوع ولا تملكه
الزوجة ولا الولي ويجب على الزوج

ردها للموت وحج عند الخفية ضمان
الولي مهر بنته ولو صغيرة ولا ينظر
لكونه في ضمان مهر الصغيره يغير مطالبا
ومطالبا لان حق العقد هنا راجعة
الي الاصل والولي غير محلي ومعبر
ومحل صحة ضمان الولي المهر اذا كان
في صحته اما اذا كان في مرض موته
فلا يصح ضمانه لانه تبرع لوارثه في مرض
موته اذا لم تكن وارثه ونطالب
المرأة ما شاءت من دليها وزوجها وان
كان بالغا ولها مطالبة اب الصغير ضمن
اولم يضمن كما في شرح الطحاوي
والتمه فان ادب الولي رجع على الزوج
ان امره به ولو ضمن ولي الصغير المهر
عنه حج ويرجع في ماله ان اشهد
انه يدفع ليرجع في اصل الضمان
والا لا رجوع له الا ان يكون للصغير

مال وان ضمن الوصي يرجع مطلقا كذا
في الفتح ولو توافقا على مهر سرا
واعلنا زيادة فالذهب وجوب
ما عقده اعتبارا بالعقد فان
عقد سرا بالذوالغير العقد جهرا
بالتين تحملا فالواجب القوان
توافقوا سرا على لزوم غير عقد
ثم عقد على نية بالتين فالواجب
القوان وعليه هاتين الحالتين محل
نقد الشافعي في موضع علي ان المهر
مهر السر وفي اخره علي انه مهر
العلائية ثم المعتبر توافقا الولي
والزوج وقد يحتاج الي مساعدة
المرأة **فصل** في الكفالت
وهي معتبرة في النكاح دفعا للمعار لا للحنه
مطلقا والا لما سقطت بالاستقاط
كبقية الشروط بل حيث رضيت المرأة

وجدها في حب أو عنة ومع وليها
الاقترب فيما سواهما وخصا
الكفاة ستة والعبرة فيها بحال العقد
الاولي الدين اي الاسلام تحت اسم
نفسه ليس كفواً لك لها اب او اكثر
في الاسلام ومثله ابوان في الاسلام
ليس كفواً لك لها ثلاثة ابا فيه
وما لزم علي ذلك من ان الصبي
لا يكون كفواً لابنة التابعي صحيح
لازل فيه الثانية النسب
في العرب لانه من المغاخر فالهجر
وهو من ليس ابوه عربي ليس كفواً
عربية لشرق القرب على غيرهم ولا غير
قريش من العرب كفواً لقريش
لفضل قريش على غيرها من العرب
ولا غير هاشمي ومطلبي كفواً لها
اي حتى بنو عبد شمس ونوفل

ليس

ليس ابناهم كفواً لبات هاشم والمطلب
وان كانا اخوان بني هاشم ومطل ما ذكر
في الخبر فلو لك هاشمي او مطلبي
امة بالشروط فانت منه بنت فهي
مملوكة لما لك امها وله تزويجها
من رفيق ودي النسب على الرابع اما
بنو هاشم وسوا المطلب فالكفاة موطئة
كل قبيلة ليس كفواً لها علي الصحيح ويعتبر
النسب في العجم كالعرب اي قبا
عليهم فالفرس افضل من السبط
وبنوا اسرائيل افضل من القبط قال
الرافعي ومقتضى اعتبار النسب
في العجم اعتباره في غير قريش من
العرب لكن ذكر جماعة انهم اكفا
قال في الروضة ومقتضى كلام الاكثر
وذكر ابن المروزي ان غير كنانة
لا يكافئها وهو الرابع فتفضل

مضر على ربيعة وعدنان على قطعات
اعتباراً بالقرب منه صلى الله عليه
وسلم الثانية الحرفة فصاحب
حرفة دنية ليس كفلاً ارفع منه
للعرف فانها تدل على خيبة النفس
فنجو كناس ورك كحمام وحارس
وقيم حمام ليس كفلاً بنت حياط
ولاحياط بنت تاجر وبرزار ولاها
بنت عالم وبنيت قاض نظر اللوف
في ذلك قال المتولي وليس من
الحرفة الدنية بخارة بالنون
وبخارة وليس منها ايضاً بخارة
كما قاله ابن حجر الرابعة
العفة بالذات والصلح فليس
فاسقاً كفلاً عفيفة بل بحث
الزركشي وابن العاداء الفاسق
اذا تاب لا يكف في العفة ومهر

ابن

ابن العاد في موضع اخر ان الزاني المحض
وان تاب وحسن توبته لا يعقد
كفلاً كما لا تنع دعيته واقتي
به الشهاب الرمي واقره ولده في شره
وقال شيخنا ع بنين ومثل الزاني
المحض البكر وينبغي ان مثل الزنا
الذواط انتهى كلامه وغير الفاسق
كفلاً للعفيفة سوافيه العذر والمستور
وفاسق كفلاً فاسقة مطلقاً لا
اذا اراد قسمة او اختلف نوعها
كما بحثه الاسوي واعنده الرمي
ويجرب ذلك في كل مبتدع ومبتدعة
كما قاله م رايا والمجور عليه
سفه ليس كفلاً الرشيدة على الوجه
لانها تتغير غالباً بالحج على الزوج
ويعتبر في الحرفة والعفة الاب
ايضاً كما اعتد شيخ الاسلام

في شرح منهجه الخامسة الحرة فالريق
ليس كقول الحرة اصلية او عتيقة
ولا المعقنة لانها تغير به وتتغير
بان لا ينفق عليها الانفقة المعسر
والعتيق ليس كقول الحرة اصلية بخلاف
العتيقة وكذا لا يكفي من عتق
نفسه من عتق ابوها ولا من مس
الرق احد ابائيه او ابائه اقرب من لم
يسر احد ابائيه او مس لها ابا بعد
ولا اثر لسه الام والمعقنة كقول المعقنة
ان رادت حريته واستوى كما قاله
الخطيب وغيره والسادسة
السلامة من العيوب المشبهة للخيار
ولو عنة فت به عيوب مشبهة للخيار
ليس كقول السلامة منه لان النفس
تتأق من محبة من به ذلك ولو كانت
بها عيوب ايضا فلا كفاة وان اتقنا

ومابها

ومابها اكثر لان الانسان يعاوم غيره
كما لا يعاوم من نفسه والعيب الجور
والخداة والبرص والجرب والعنة
تتبعه علم مما تقدم ان لا يفتن
في خصال الكفاة اليسار فالمعسر كقول
الموسرة لان المال غادر ولا يح ولا يفتن
به اهل المرواة والبصائر والاسلام
من عيوب اخري منفردة تفي وقطع
وتشوه صورة وان اعتبرها الرويا في
ولا يقابل بعض اخصال الكفات
ببعض فلا تتزوج سليمة من العيب
دنية معيانية ولا حرة فاسقة
رقيقا عفيفا ولا عربية فاسقة
عجميا عفيفا لما بالزوج في ذلك من
النقص المتأخر من الكفاة ولا ينجح
مما فيه من الفضيلة الزائدة عليها
ولا تتزوج بنت خياط او عام من اب

كناس وان كان خياطاً او عالماً او بنت
كناسة فان الزوج فيه فضيلة من جهة
نفسه ونقيصة من جهة ابيه والزوج
بالعكس والمقابلة مستتعة والجاهل
ابن العالم ليس كفواً للعالة وبنت
الجاهل والعالم ابن الجاهل لا يكفي في
الجاهلة بنت العالم لان الصفة اذا
اثر في الابا في النفس اولاً ومن
لها ايمان عالماً لا يكفي فيها من ادب
عالم والعالم غير الشريف ليس كفواً
لشريفة الجاهلة هذا مذهبنا
واما مذهب المالكية فالكفاة عندهم
شرط لصحة النكاح وهي الدث والحال
والمراد بالدث التدث اي كونه غير فاسق
والمراد بالحال السلامة من العيوب التي
يثبت للزوج بها الخيار لان العيوب
الفاحشة على الراجح والمرأة ولو لم يمس

تركها

تركها هذا ان كانت المرأة غير مجبرة
والا فللولي فقط فيما يظهر تركها
قاله الروياني والموالي اي العتيق
وغير الشريف والاقل جاهها كفواً للمرأة
اصالة والشريفة وذات الجاه اكثر منه
وفي المذهب الكفاة للمرأة وهو المذهب
علي ما قاله وعدم كفايته تأولان
واما مذهب الحنابلة فالكفاة
عندهم شرط لصحة النكاح على رواية
وهي المذهب عند اكثر المتقدمين
وعلى رواية اخري انها شرط للزوم
النكاح لا لصحته وهي المذهب
عند اكثر المتأخرين وقول اكثر
اهل العلم فيصح النكاح مع فقده
الكفاة ولكن لم يرض بغير كفوي
بعد عقد من امرأة وعقبة حتي
من يحدث من عصبتها الفسخ لعدم

لزوم النكاح لفقد الكفاة فيجوز ان
يفسخ 2 مع رضا اب لانه العار في
تزوج غير الكفو عليهم اجمعين وغير
خيار الفسخ لفقد الكفاة على التراجي
فلا يستطع الا باستطاع عصبة او بما يدل
على رضي الزوجية من قول وفعل كان
مكنته عالمة بانه غير كفو ويحرم
تزوج امرأة غير كفو بلا رضاها وينتف
به الولي والكفاة دين فلا تزوج غيبة
عن ذنا بغير ابي فاسف بقول
او فعل او اعتقاد ومنع وهد
النسب فلا تزوج عربية مدولر
اسماعيل محبي ولا يولد زنا وحرية
فلا تزوج حرة ولا عتقة بعيد ولا
بمقص ويصح النكاح على الروايتين ان
عتق العبد مع قبوله للنكاح بانقاد
له سيده ان حررت مع قبوله النكاح

او يكف

او يكون السيد وكلا عن عبده في قول
النكاح فيقول بعد ايجاب النكاح لعبده
له هذا النكاح واعتقته لانه لم يضر
من بعد العقد يمكن الفسخ فيه
وعلم منه ان العتق كنز لحرية الاصل
وصناعة غير دينه فلا تزوج بنت
بزار ابي تاجر في البر وهو القماش
بجاء وسائر بحسب ما يجب لها
فلا تزوج موسرة بمسر لان عليها
ضرب في اعمارها الاخذ له بنفقتها
وموت اولاده ولهذا مدكت
الفسخ باعساره بالنفقة ولا العرة
نقص في عرف الناس يتناضلون
كتناضلهم في النسب وانما اعتبرت
الكفاة في الرجل دون المرأة لان
الولد يشرف بشرف ابيه لا امه واما
مذهب الحنفية فالكفاة معتبرة

عندهم في ابتداء النكاح للزوم
لا الصحة فمن نكحت غير كفوف غير اذن
وليها فرق الولي بينهما لان الاوليا
يعبرون بعدم الكفاة والنكاح ينعقد
صحتها في طاهر الرواية وتبقى احكامه
من ارث وطلاق الى ان يفرق القاضي
بينهما والفرقة به لا تكون طلاقا
بل فخاتم ان كان دخل بها فلها
والا فلا ورثي بعض الاوليا كرضي
كلهم عند ابي حنيفة وصاحبه محمد
فلا يجوز لواحد من الاوليا ان يتزوج
لها بعد ذلك الا اذا كان اقرب منه
وقال ابو يوسف اذا رضي بعضهم
لا يسقط حق من هو مثل لان حقا
كل فلا يسقط الا برضى الكل وقبض
المهر ونحوه رضا لانه تقرير لحكم
العقد وكذا ذكر التجهيز وكوزوها

الولي

الولي من غير كفوف برضاها فغارقته
ثم تزوجت به بغير اذن الولي كانت
له ان يفرق بينهما لان الرضى بالاول
لا يكون رضا بالشافي والسكوت منه
لا يكون رضا الا اذا سكوت الى ان
تلك والكفاة تقتبر نسا في العرب
دون النجم لانهم ضيعوا انسابهم
فقرىشى اكفا اي بعضهم الكفاة ينفذ
ولا يعتبر التفاضل فيما بين قرىشى
والعرب غير قرىشى الكفاة قبيلة
بقليلة وليسوا كفالقرىشى والموالي
اكفا رجل برجل والمراد بهم العجم
سواء بدلك لانهم نفس والعرب
عيا فتنازل اهل الحرب والناصر يسمي
مولى قال الله تعالى وان الكافرين
لاموالاهم وليسوا كفالا للعرب
والكفاة تقتبر اسلا ما وعربية

في الحج لجمع فن أسلم بنفسه أو اعتق
لا يكون كفالت له أب أو جد في الإسلام
والحرية ومن كره أب أو جد فيهما لا يكون
كفالت له أبوان فيهما وأمن له أبوان
فيهما يكون كفالت له أباً فيهما
لأن أصل النسب في التعريف إلى الأب
وتمامه الجدة فلا يشترط أكثر من ذلك
والكفاة تقتبر أيضاً ديانة في العز
والحجم كما في المهر فليسوا فاسق
كفواصالحاً أو بنت صالح ومالا
وهو أن يكون مالا لكما للمهر والنفقة
والمراد بالمهر المجل وهو ما تقارفا
تجيد ولا يعتبر الباقي ولو كان حالا
وبالنفقة أن يكتب كل يوم قدر
النفقة وقد رما يحتاج إليه من كل
الكسوة فالعاجز عن المهر المجل والنفقة
ليس كفواً لفقرة والقادر عليهما

كف

كفو لذات أموال عظام لعدم العبرة
بالفني لأن الأصح أنه لا يعتبر وحرفته
لأن التقاض يقع بها قتل ما يكحداد
ونحوها ليس كفواً لمثل عطار كبنار
فالقطار والبنار كفوان العجيب
العالم كفواً للعزبي للجهل لأن شرف العلم
يقاوم شرف النسب والعالم الفقير
أي غير الفني كفواً للمجاهل أي الفني
والعلوي لما عرفت أن شرف العلم
يقاوم شرف القروى كفواً للمدني
والله أعلم **فصل** في بيان
أحكام الأوليا ترتيباً وأجباراً وعدمه
وأحق الأوليا بالتزويج الأب ثم
الجد أبو الأب ثم أبوه وإن عدا
ثم الأخ الشقيق ثم الأخ للاب
ثم ابن الأخ الشقيق ثم ابن الأخ للاب
وإن سفل ثم الشقيق ثم العم للاب

ثم ابن العم الشقيق ثم ابن العم للاب
وان سفل ثم عم ابي المراه لابويه
ثم عم ابيه لابيه ثم ابن عم ابيه
لابويه ثم ابن عم ابيه لابيه ثم
عم جدها لابويه ثم عم جدها
لابيه ثم ابن عم جدها لابويه
ثم ابن عم جدها لابيه وهكذا
في الارطاش فلو كان لها ابن اح
لاب وابن اح شقيق او ابن عم
لاب وابن ابن عم شقيق قدم
الاول في المسيلتين على الثاني اقرب
قال الفرز الى وهذا من الدقائق
التي يغفل عنها قادات العماد
ولا يزوج ابن امه بنو محضة خلاو
الامية الثلاث كما ياتي بيان ذلك
عنهم لعدم المشاركة بينهما في النسب
فلا يتغير برفع العار عنه فان كانت

ابن ابن

ابن ابن عمها او ابن عمها او خالها وطي
شبهه مثلا او مالها او معتق لها
او عصبة او قاضي او وكيل عز وليها
زوجها ما ذكره ولا نقصره البنوة
لانها غير مقتضية لامانعة فان
فقدت عصبات المرأة من النسب
زوجها معتقها الرجل ثم عصبة علي
ترتيب ارثهم بالولا فينقدم ابنه
ثم ابن ابنه وان سفل ثم ابوه ثم الاخ
الشقيق ثم الاخ للاب ثم ابن الاخ
الشقيق ثم ابن الاخ للاب ثم العم
الشقيق ثم العم للاب ثم ابن العم
الشقيق ثم ابن العم للاب ثم ابو
الجدة ثم يقدم بعد عصبة المعتق
معتق المعتق ثم عصبة وهكذا
على الترتيب المذكور ويزوج عقيقة
المرأة بعد فقد عصبة العقيقة

من النسب من يزوج المعتقة ما دامت
حية فيزوجها ابوالمعتقة ثم جدها
على ترتيب اوليا النسب فلا يزوجها
ابن المعتقة و يعتبر في تزوج يصح
المعتقة اذ نكحها ولو سكوتات
كانت بكر بالغة فان كانت صغيرة
لم تزوج حتى تبلغ وتاذن
ولو سكوتات ولا يعتبر اذن المعتقة
في الاصح اذ لا ولاية لها ولا اجبار
فلا فايدة له واستثنى مضطرد
ذلك ما لو كانت المعتقة و وليها
كافر يث و العنتقة مسلمة فلا يزوجها
لاختلافهما ومن عكسه ما لو كانت
المعتقة مسلمة و وليها و العنتقة
كافر يث فيزوجها لا اتحاد هما
دينا و امة المرأة كعتيقته فيما
ذكر لكن يشترط اذن السيدة

الكاملة

الكاملة نطقا ولو بكر اذ لا استحي
فان كانت صغيرة شبا امتنع عيا الاب
تزوج استها الا اذا كانت مجنونة
وليست لاب اجبار امة البكر بالغة
فاذا ماتت المعتقة زوج عتيقته
ابنها ثم ابنه وان سفل ثم ابوها
على ترتيب عصبة الولا و عتيقته
لخنثي المشك و امته يزوجها
بأذنه و جواب امت يزوج بغير رض
انوثته ليكون و كيلا او وليا
فلو زوجها المشك فبان ذكر
صح كما لوقد النكاح لخنثي فبان
ذكر يث كما تقدم و المعتقة
يزوجها ما لا يعضها مع قريبها
و الا فعمومت بعضها و الا قدم
الحاكم و المكاثبة يزوجها سرها
بأذنها فان كانت بكر مبغضة

احتج لاذنها في سيدها لا في ابنيها
والقياس في امة المبيعة انه يزوجهما
باذنها قريب المبيعة من النسب ثم
مفتتها وما افهمه كلام البلقيني
من اعتبار اذن مالك بعضها فغير صحيح
اذ لا تعلق له بوجه فيما يخص بقضها
لحرث ثم ان فقد المقتق وعقبته زوج
الحاكم المرأة التي في محل ولايته حالة
العقد بكفو فان زوجها بغيره لم يح
وان رضيت وحاص صل الصور التي
يزوج فيها الحاكم عشرون الاولى
عدم الولي حيا او شرعا بان يكون فيه
مانع من صغر او جنون او رق او فق
او سفه ولا ولي ابعده منه الثانية
فقده بحيث لا يعلم موته ولا حياته
ولم ينسبه الى مدة يحكم فيها بموته
الثالثة احرامه بحج او عمرة

او بهما

او بهما سواء كانت الاحرام صحبها او فاسدا
الرابعة عضله وانما يحصل
عضله اذا دعت بالفة عاقلة
ولو سفيهة الى كفو ولو عينا او مجنونا
بالبا وامتنع من تزويجه ولو لنقص
المهر لانه يتخلف حقانها ولا بد من
ثبوت العضل عند الحاكم ليزوج بان
يمنع الولي من التزويج بين يديه
او سكت بعد امره به والمرأة والحاطب
حاضرا او وكيلهما نعم لو عيت
كفو واراد الاب او الجد كفوا غيره
فله ذلك في الاصح وان كان معيها
يبدل اكثر من مهر المثل لانه اكمل
نظر منها ولانها مجبرة فليس لها
اختيار الا لزواج ومحل تزويج الحاكم
بعضل الولي ان لم يفتق به فانت
فتق لتكرره منه مع عدم غلبة طاعة

معاصيه زوج الابد الخامسة
اذا غاب الوكيل مرحلتين او اكثر ولم يحكم
بموته ولم يكن له وكيل حاضر في
تزوج موديته بخلاف ما اذا غاب
دونهما لا يزوج الحاكم الا باذنه
لانه حينئذ لم يقيم بالبدفان
تقدير اذنه لنحو خوف جازله
ان يزوجه بغير اذنه وبخلاف ما اذا
كان وكيل لا يزوج الحاكم بل يزوج
الوكيل لان النيابة المنصوص عليها
اولى من الشرعية ومحل صحة تزوج
الوكيل ان كان موكله مجبر للمخطوطة
وكذا ان كان غير مجبر واذنت له
في التوكيل او التزويج ولم تنهه
عن التوكيل فان لم تاذن له في التزويج
او اذنت له فيه ونهته عن التوكيل
لم يحج تزويج الوكيل لعزم صحة

الوكالة ولو ادعت غيبة وليها وانها
خلية عن النكاح والعدة صدقها
الحاكم وزوجه فلا يحتاج الى شهادة
خبرين في ذلك لان العقود يرجع
فيها الى قول اربابها لكن يستحب له
طلب بينه وبينها بذلك والافتخافها انما
لم تاذن فان الحث في الطلب وراي
القاضي التاخير فالوجه ان له ذلك
احتياطاً للأنكحة وله ما تخيفها انما
لم تاذن للغايب ان كان ممن لا يزوج
الا بالاذن وعلى انه لم يزوجه في الغيبة
والوجه في هذا اليمين وشبهها الوصية
احتياطاً للابضاع لكن صرح في الانوار
استحبها ومحل ما تقرر ما لم يعرف
وليها زوج معين والاشتراط في صحة
تزوج الحاكم لها دون الوكيل الخاص
كما افاده كلام الانوار وافتقاره

الشهاب الرمي اثباتها لفرقها سواض
ام غاب وان القياس قبول ما قولها
في المعنى ايضا حتى عند القاضي لانت
العبرة في العقد بقول اربابها السا
دسة حسبه بحيث لا يصل الا لبيان
السابعة والثامنة قواريه وتقرره
بان تقام عليه بينة بذلك كما في ساير
الحقوق التاسعة والعاشرة والحادية
عشر اذا اراد الولي انكاحها لنفسه او لطفه
العاقل او ولد ولده وهو غير مجبر فانه
يقبل في النكاح في الصور الثلاث ويوجب
الحاكم ولا يتولي الولي الطرفين الثانية
عشر امة المحجور حيث لا بل ولا جد
وحيث لم يكن المحجور عليه صغيرا
ولا صغيرة فان كان المحجور عليه اب
او جد او كان صغيرا او صغيرة امتنع
على الحاكم تزويج امته الثالثة عشر

المجنونة البالغة

المجنونة

البالغة المحتاجة للوطي او للمهر والنفقة
باز لم يكن لها منفق او مالا يغنيها
عن الزوج او الخدمة حيث لم تتدفع
حاجتها بغير الزوج كما بجنه شيخ
الاسلام واعتقده مشايخنا ومحمد
تزوج الحاكم للمجنونة المذكورة ان
اطبق جنونها ولم يكن لها اب
ولا جد وان كانت لها معتق او غيره
فان تقطع جنونها لم تزوج الا في حال
اذا قتلها لتاذن في نكاحها ويبطل
اذنها بجنونها كما تبطل بالوكالة
ويشترط وقوع العقد في وقت
الافاقاة وبما تقرر عالم ماصح
به العلامة ابن العماد من ان العتقة
المجنونة يزوجه الامام دون
المعتق الرابعة عشر الرشيقة
التي لا ولي لها الخامسة عشر

أمة بيت المال السادسة عشر
الامة الموقوفة لكن لا يزوجه الا
بإذن الموقوفة عليه لأنه ما لك
لما فعتها ومحل اشتراط اذن الموقوف
ان انحصر والا زوجها بإذن الناظر
فيما يظهر اذا اقتضت المصلحة تزويجها
وبذلك افنى الشهاب الرملي
السابعة عشر الى العشرين
مستولدة الكافر ومديرة ومكاتبته
ومن علق عتقا بصفة اذ ان مسلمات
فروع لو تزوج عتيق بجره الاصل
وانت بنت زوجها بعد العصابات
موالي ابيها على الراجح لان الوكي
لهم عليها الا الحاكم خلافا للركشي
تنبيهة علم مما تقدم انه
لا ولاية للمجداي اب الام ولا للاخ
منها ولا للعلم منها ولا للحاكم

ولا للام

ولا للام ولا لغيرها من بقية النساء
خلافا للمنفعة وسياتي بيان ذلك
عنهم ولا للآب الا ان يكون من العقب
كما تقدم وان المرأة لا تزوج نفسها
ولا توكل اجنيا لزوجها ~~نفس~~
ان خافت العنة وفقدت الولي والحالم
ومن حكمه جاز لها ان تزوج نفسها
بحضرة شاهدين كما قاله شيخنا
تعام ر وغيره مسئلة سئل
عنها العلامة اب حجر وهي امرأة ذكرت
انها ليس لها ولي اصلا او غاب
الفية الشرعية وحكمت رجلا ان
يزوجهما من كفها له ذلك اذا
كان فيه اهلية القضا سوا كانت
في قرية بها حاكم او لا واجاب
عنها بقوله حيث كان المحكم
فيه اهلية القضا جاز ولو مع

وجود القاضي ولا أهلية فيه لكنه
عدل جاز مع وجود فقد الحاكم
لامع وجوده وهذا هو المعتقد
في هذه المسئلة قال الشمس الرباعي
في اشكاله على هذه المسئلة نعم
لو كان الحاكم لا يزوج الابدرهم لها
وقع لا تختل في مثله عادة كما في كثير
من البلاد في زماننا تحجوا زولية
امرها العدل مع وجوده وان سلمنا
انه لا ينعزل بذلك بان علم موليه
بذلك حال التولية واذا اجتمع
اوليا من النسب في درجة واحدة
اشقأ اولاب او اعمام كذا ذكر
واذنت لكل منهم بانفرادها او قالت
انت في فلان فمت شاذ ليزجني
منه او قالت رضيت فلانا زوجا
او رضيت ان ازوج او اذنت

لاحد

لاحد منكم ان يزوجني لصدق
الاخر على الجميع فكل منهم تزويجها
لاهم متعينون شرعا والشرط رضاها
وقد وجد فلو عينت بعد ذلك
احدهم لم ينعزل ابا قون نعم
يستحب ان يزوجها افقهم بيان
الشك ثم اورعهم لانه اشغف
واحرص علي طلب الحظ ثم اسنهم
لزيادة تجريبه برضا باقهم وحقا
في غير الكفو وند بافيه وخرج باوليا
النسب المتفقون في شرط اجتماعهم
وتوكيلهم نعم عصبة المتفق
كاوليا النسب فيكفي احدهم
فان تعدد المتفق اشترط واحد
من عصبة كل وخرج باذنها لكل
مالواذنت لاحدهم فيجب عليه
تزوجها ولا يزوجها غيره الا وكالة

عنه وما لو قالت زوجتي فبشرط
اجتماعهم ومحل الترتيب المذكور
اذ لم يتشاحوا فان تشاحوا بات
قال كل منهم انا الذي ازوج واتخذ
للمخاطب اقربهم وجوبا قطعاً
للنزاع ويستحب ان لا يكون الاقرب
من السلطان فمن خرجت قرعته
زوج ولا تنتقل الولاية للحاكم
واما خبر فان تشاحوا فالسلطان
ولي من الادلية فمحمول على العضل
بان قال كل لا زوج فلو زوجها
معضوب صفة او قرعة ثم تزويجه
لاذنت فيه وفايدة القرعة قطع
النزاع بينهم لانغى ولاية من
لم يخرج له وخرج بالتحاذر للمخاطب
ما اذا تعدد فانها انما تزوج من
ترضاه وان رضيت الكل امر الحاكم

بتزويجها

بتزويجها من اصلهم اذ علمت
ما ذكر فاما ان تكون المخطوبة بكراً
او شياً فان كانت بكراً وهي التي لم تزل
بكرتها فللاب ولجد عند عدمه
او عدم اهلية تزويجها بغير اذنها
صغيرة كانت او كبيرة عاقلة او مجنونة
لخبر الدارقطني الشيب احق بنفسها
من وليها فالبكري تزويجها وهو مجمع
عليها في الصغيرة وكما لكبرى في اهلها
من خلقت بلا بكرة او زالت بكرتها
بلاوطى كانت زالت سقطت او وجدت
حيض او وثبة او اصبع او ولادة
بان حملت باستدخال منى محترم
اولا او زالت بكرتها بوطيها
في دبرها ويشترط لذلك كفاة الزوج
ويساره بحال صداقها عليه فلو
فلو زوجها غير كفء او معسر



بجال صداقتها عليه لم ينجح النكاح ومن
ذلك ما يقع كثيرا في بلاد الريف
من ان الرجل يزوج ابنه الصغير
بان يقبل له نكاح بنت بكر صغيرة
او كبيرة مجبرة والاب لا يملك شيئا
من الصداق والطريق في صحته
ان يهب الاب له قبل العقد قدر
الصداق ويقبضه له وليس مثل
الرهبة ما يقع كثيرا في هذه المسئلة
من ان الاب يدفع عن ابنه مقدم
الصداق قبل العقد كما اعتمده
بعض مشايخنا وعدم عداوة
بينها وبين الزوج ولو باطنة
كما يحثه الولي العراقي وعدم
عداوة بينها وبين الولي والا فلا
يزوجها الا اذا فيها بخلاف غير
الظاهرة لان الولي يحتاج لموليته

لخوف

لخوف العار ونحوه واعتبر الظهور
هنا دون مأمور في الزوج لظهور
الفرق بين الولي والمجبر والزوج لان
انتفا العداوة بينها وبينها
يقتضي ان لا يزوجه الا لمن يحصل
لها منه حظ ومصلحة لشغفها عليها
اما مجرد كراهته له من غير ضرورة
فلا تؤثر لكت يكره له تزويجها
منه نص عليه في الامم والحق الحفاء
بالمجبر وكيله وعليه فالظاهر انه
لا يشترط فيه ظهور رها لوضوح
الفرق بينهما ولجواز مباشرته
دون محته ثلاثة شروط لا زائد
عليها على الراجح الاول ان يزوجه
بمهر مثلها الثاني ان يزوجه
من نقد البلد الثالث ان يكون
حالا ومحل هذا وما قبله في مثل

تشدن الاجل او غير نقد البلد
والاجاز بالموجد وبغير نقد البلد
كما قاله الشمس الرملي ويستحب
استيدان البكر اذا كانت بالغة
عاقله ولو سكوتها تطيبا لقلبها
وعليه حلوا خير مسلم والبكر ستامها
ابوها جمعاً بينه وبينها الخبر الدار
قطني الماراما الصغيرة فلا اذات
لها وبحث بعضهم كعدي في الميزة
لاطلاق الخبر ولان بعض الامية
اوجبه ويستحب حينئذ عدم
تزويجها الا الحاجة او مصلحة والى
في الاستيدان يرسل اليها ثقة
لا تخشها وامها اولى ليعلم ما في
نفسها فان لم يكن له اب ولا جد
فان كانت صغيرة لم تزوج في حال
صغرها ولو تجوزت اذا لا اجبار

لغيرها

لغيرها ولا حاجة للمجنونة الصغيرة
في الحال وان كانت بالغة عاقله
زوجها وليها باذنها سوا كانت
وليها اخاها ام عمها ام بني ادها
ام معتقها ام عصبتها ام حاكمها
ويكفي في اذنها بعد استيدانها
في النكاح سكوتها الذي لم يقرن
بنحو بكا مع صياح او ضرب خد
وان لم تعلم ان ذلك اذن وقضية
كل امهم الاكتفا بسكوتها المذكور
ولو لغير كفوف وان ظنته كفوف وهو
كذلك كما قاله الشمس الرملي
وخرج بقولي بعد استيدانها
مالوز زوجها وليها بحضرتها مع
سكوتها فلا يصح لعدم الاكتفا بسكوتها
المذكور وبالعاقلة المحنونة
فزوجها الحاكم عند الحاجة لا غيره

كما تقدم وكسوتها قولها لم لا يجوز
ان جواز القول له يجوز ان ازوجك
او تاذني وان كانت المخطوبة شيئا
وهي زالت بكارتها بوطي في قبلها
سواء كانت من شبهة او من زنا او من
حلال سواء كانت مكرهة ام مختارة
نايعة او مستيقظة عاقلة او مجنونة
صغيرة ام كبيرة فحاصل ما
يقال فيها ان كانت صغيرة عاقلة
حرة لا يزوجه احد ما دامت صغيرة
لو جوب اذنها وهو متعذر مع صغرها
فان بلغت زوجها وليها باذنها
مطلقا ولو بلفظ التوكيل وان عادت
بكارتها لحرم مسلم الشيب احق بنفسها
من وليها سواء كان وليها اباها ام جد
ام اخاها ام عمها ام ابن احد هـ
ام معتقها ام عصبتها ام حاكمها وان

كانت

كانت صغيرة مجنونة حرة زوجها
ابوها للمصلحة ثم جد لها عند عدم
او عدم اهليته فان لم يكن لها اب
ولا جد لم يزوجه احد في صغرها
اذ لا اجبار لغيرهما ولا حاجة لها
في الحاد فان بلغت زوجها الحاكم
لا غير عند الحاجة اما الامة
فليسيدها تزويجها مطلقا بكر كانت
او ثيبا عاقلة او مجنونة صغيرة او كبيرة
ناطقة او لا محرما له ولا بغير رضاها
لان كانت مكانة او مفضية
لانهما في حقهما كالأجبيان ولا ان
كان الزوج معيبا بجذام او برص
او جب او عنة او جنون او فاسق
او ذي الحرفة ولا فلا يصح تزويجها
بغير رضاها كما قاله شيخنا وقال
اب العباد وبالصحة في الاخرة وقيد

ما قبلها يكون الامة عفيفة وعلم
مما تقدم ان الكلام في الشب الناطق
فان كانت خرسا وهي بالغة عاقلة
حرة زوجها وليها ابا كان او غيره
باشارتها المفهمة لكل احد او القبط
دون غيره او بكتابتها كما بحشه
الاذري ان نوت بكل من الاشارة
المفهمة للفظ دون غيره والكتابة
الاذن في النكاح لان كلامهما يحتاج
للنية ويعلم ذلك بكتابتها او اشارتها
ثانيا فلو لم يكن لها اشارة مفهمة
ولا كتابة فالأوجه انها كالمجنونة
فزوجها الاب ثم الجد ثم الحاكم
دون غيرهم ونصدق المكلفه في
دعوى البكارة ولو فاسقة بلا يمين
كما قاله ابن المقرئ ويمينها فيما يظهر
في دعوى الشيوبة قبل العقد وانه

لم

لم تزوج ولا تسال عن الوطي فانت
ادعت الشيوبة بعد العقد وقد زوجها
وليها من غير اذنها نطقا فهو المصدق
بيمينه لما في تصديقها من ابطال النكاح
بال لو شهدت اربع شهرة بشيوعتها
عند العقد لم يبطل الجواز ازالته
باصبع وانما خلقت بدونها كما ذكره
المأودري والرويانى وان افترى
القاضي بخلافه ولا يتولى ولي
بما تقدم طر في العقد الا فيما اذا
زوج جد بنت ابنه البكر والمجنونة
ابن بن الاخر المحجور عليه والاب
فيهما ميت او ساقط الولاية
اذا علمت ما ذكر فللمحبر التوكيل
في تزويج موليته بغير اذنها كما له تزويجها
بغير اذنها نعم يصحب الوكيل
استدائها ويكفي اسكوتها ولا يشترط

ولا تعين الزوج للوكيل في الاصل لان
وفور شفقتة تدعوه ان لا توكل الامن
يثقف به وينظره واختياره ويختار الوكيل
حتما عند الاطلاق فلا يزوج غير كفو
ولا ادني الخاطئين الكفوين فلو زوجه
لم يصح ولو استويا كفاة واحدها متوسط
والامر موسر تعين الثاني فيما يظهر ولا يزوم
ايضا بمهر المثل وشم من سيد لا اكثر منه
اي فيمزم عليه ذلك وان صح العقد كما هو
ظاهر بخلاف البيع فانه يؤثر بفساد المسمى
ولا كذا في النكاح غير المحبر بان لم يكن
ابا ولا جدا وان كانت موليته شيئا ان
قالت له وكل بتزويجي لا تزوجني بنفسك
فسد الاذن لانه صار كالاجنبي استل
نفسهم ان دلت قرينة ظاهرة على انها
انما قصدت اجلاله محكما بحشيشه الاذرع
وان قالت له زوجيني بنفسك ولا توكل

امتنع

امتنع عليه التوكيل عملا باذنها وان
قالت له زوجيني واطلقت فلم تأمره
بتوكيل ولا نفقة عنه فله التوكيل في
الاصح لانه بالاذن صار وليا شرعا اي
متصرفا بالولاية الشرعية فذلك التوكيل
عنه وبه فارق كون الوكيل لا يوكل
الا الحاجة ويلزم الاحتياط هنا
نظير ما مر وعليه هذا الاصح لا يشترط
تعين الزوج للوكيل كما مر فان
عينت في اذنها للولي شخصا وجب
تعينها للوكيل في التوكيل فان اطلق
فزوج ولو منه لم يصح لان التفويض
المطلق مع ان المطلوب معين فاسد
ولو قالت لوليها زوجيني من شئت
جاز له تزويجها من غير الكفو كما لو
قال لوكيله زوجها من شئت فزوجها
بغير كفو برضاها ولو وكل غير الحاكم

من يتوقف على اذنها قبل اذنها في
النكاح لم يصح النكاح على الصحيح لانه
لا يملك التزويج بنفسه حينئذ فكيف
يقوضه لغيره اما بعد اذنها وان لم
يعلم به حال التوكيل فانه يصح كما
بحثه الزركشي وهو ظاهر اعتبارا
بما في نفس الامر اما الحاكم فله تقدم
انابة من يزوج موليته بناء على الاصح
ان استتابته في شغل معني استخلاف
للتوكيل وظاهر انه يشترط في كل
من الموكل والوكيل عدم الفسق حتي
لو وكل رجل غيره فاقدر جلا كذلك
في تزويج موليته ثم فسق الموكل والوكيل
ثم تاب الفاسق منهما لم يزوج الوكيل
في الصور تبني الابدان جديد لانفساخ
الوكالة هنا بالفسق كما قاله الخطيب
وغیره وعلم ما تقدم انه لا يجوز

للولي

للولي ان يحل يزوج نفسه موليته لانها
امة في امر نفسه فلو اراد ابن العم
ان يتزوج بنت عمه زوجها له من
في درجته لا الا بعد منه لحجبه به فان
تقدمت في درجته فالقاضي يبطلها
يزوجها له بالوكالة العامة في قولها
له زوجني من نفسك للقاضي ان يزوها
له بهذا الابدان اذ مناه فوض امره
الي من يزوجه اياي بخلاق زوجني
فقط او من شئت لان المفهوم منه
تزوجه ويحها باجنبي ولو اراد القاضي
نكاح من لا ولي لها غيره لنفسه او
لغيره زوجة من فوقه من الولاية
ومن هذه هو مثله او خليفته لان
حكمه نافذ عليه وان اراد الامام
الاعظم تزوجه خليفته ولو زوج
الحاكم من لا ولي لها المحجوز ونصب

من يقبل ويزوجها منه وبالعكس كما
نبه عليه الزركشي وفي البحر لو اراد الحاكم
تزوج بمحنة بمحنة فلا نص فيه
والقياس عدم توليه الطرفين وللم
تزوج ابنة اخيه بابنه البالغ لانه
لم يتولي الطرفين فاذا ازوجها احدها
بابنه الطفل لم يقع اذ ليس فيه قق جدوة
ولا اب العم تزوج ابنة عمه بابنه
البالغ وعليه فالاقرب كما قاله
البلقيني عدم تعيين الصبر الي بلوغ
الصبي فيقبل بل يقبل له ابو الحاكم
يزوجها منه وكما لا يجوز لو احدى
تولي الطرفين غير الحد كما مر
لا يجوز ان يوكل وكذا في احدها
وتولي هو الاخر او وكيليني فيهما
اب واحد في الايجاب وواحد في
القبول في الاصح لان فضل وكيله

كفعل

كفعله بخلاف القاضي وخليفته فان
تصرفهما بالولاية العامة فصرح
تقدم ان القاضي لا يزوج امرأة في غير
محل ولايته من شخص هو في محل ولايته
فلو كانت في البلد قاضيان كل يحكم بشق
فليس لاحدهما ان يزوج امرأة هي
بالشق الاخر فان كانا يحكما على
الشروع زوج فلو اذنت لكل من
القاضيين ان يزوجها فزوجها معا
فكتر ويصح الوكيلين فان سبق احدهما
فالعقد السابق ولو استأب القاضي
والامام نايبا في بلد فزوج امرأة في بلد
من استأبه لم يقع لانها في غير محل ولايته
ولو حضر الغائب ببلد المستنيب فاذنت
امراة في محل ولايته وكثير من جهالة
القضاة يفعل ذلك متسببا به في محل
ولايته وبانه في محل ولاية المستنيب

فلو اذن له المستيب ان يعقد من محل
ولايته لم يجوز لان المراجعة لم تاذن الا
للائب والمستيب لا يملك ان يولي
نايبه في محل ولايته الا ان ياذن
له الامام في ذلك فيصح ولو استتاب
شخصا في بلدة واستتابه قاضا اخر
في اخرى فهل له ان يزوجه امرأة في احد
البلدين وهو في البلد الاخرى يحتمل
جواز ذلك لانها في ولايته ويجوز
تخريجه علي توي طرفي العقد في عقد
النكاح لانها ملققة ثم اذ الحقاها بالجد
زوج او بالعم فلا ولان الذي استتابه
لا يقدر علي تزويجها فقرة او
فسر اخر لو استتاب القاضي
عاقدا في التزويج اشترط ان يكون
فقيها عارفا بابواب النكاح ومقادير
العدد وانقضائها وصريح الطلاق

في الرجعة وكنايتهما ولا يشترط
معرفة بما سوا ذلك من الفقه
وتقدم انه يشترط فيه عندنا
الفقه قال هذا القرع والذي
قبله ابن العباد في كتابه المسي
يتوفيق الاحكام علي عوامض
الاحكام هذا ما يتعلق بمذهبنا
واما مذهب الحنفية فالحرة المكنت
بكر كانت او شيا رشيدة كانت
او سفيهة ان تزوج نفسها بان تكون
موجبة للنكاح او قابلة له وان توكل
رجلا اجنيا او امرأة في تزويجها
سواء كانت لها ولي ام لا وسواء كان
الزوج كفوا لها ام لا اذ لا ولاية
اجبار عليها وللولي العصبية الاعتراض
عليها ان تزوجت بغير كفو وبغير
فا حشر فهو بالخيار ان شاء اجاز

النكاح وان شافس منه ما لم تلد منه
او يكمل مهر المثل قال في البحر ويغني
الحاق الحبل الظاهر بالولادة وروى
الحسن عن ابي حنيفة انه لا يجوز
في غير الكف لان كثيرا من الفساد
لا يمكن رفعه بعد الوقوع واختار
بعض المتأخرين الفتوى بجهده
الرواية لفساد الزمان قال الكمال
وعدم انعقاد النكاح في الحالة المذكورة
ظاهر اذا كان لها ولي والا فنهى
صحيح لازم ورضي بعض الاوليا
كرضى كلهم حتى لو رضى واحد
منهم لم يقدر الباقي على فسخه الا
اذا كان اقرب منه وقبض للولي
مهر ارضي ومباشرة لاسباب
الولية وتجهيزها منه كذلك
لانه تقرير لحكم العقد لا سكوته

فلا

فلا يكون رضا لان سكوته عت
المطالبة مهملا فلا يكون يجعل رضا
الا في مواضع مخصوصة وليس هذا
منها الا اذا سكنت الي ان تلد فيكون
رضا دلالة واذا ازوجت المرأة
نفسها من غايب فان قالت اشهدوا
اني زوجت نفسي من فلان فاجاز
الغايب التزويج عند بدوع خبره
اليه وكان قبيل عنه في المجلس واحد
سواء كان فضوليا او وكلا جاز النكاح
والا فلا لان ما صدرت المرأة شرط
العقد وشرطه لا يتوقف على قبول
نكاح غايب بل يتوقف على القبول
في المجلس ولو من فضولي لتحقق
صورة العقد وتوقف تمامه
على اجازة الغايب ولو اذ انت
لرجل ان يتزوجها او تزوجها

عند شاهدين وان قال تزوجت
فلانة جاز النكاح بذلك لانه اذا
تولي طرفيه لكونه غير فضولي
من جانب فقوله المذكور يقتضئ
النظرين فلا يحتاج الي قبول ولو
وكلت رجلا بنزويها فتر وجهها
لم يجزا وامرته اب احبها في تزويجها
فوكلا اب الاخ رجلا احبها من غير
اذنها فنزويها صح النكاح ان كانت
اب الاخ حاضرا في مجلس العقد
والا فلا يصح كما افق بذلك بعض
الحنفية وولي نكاح الصغيرة بكر
كانت او ثيا العمة بنفسه بترتيب
الارث والمحجب بشرط حرية وتكليف
واسلام في حق المصلحة فيقدم في
تزويجها الاب ثم الحد ابوه وان
علي ثم الاخ الشقيق ثم الاخ للاب

ثم

ثم اب الاخ الشقيق ثم اب الاخ للاب
ثم العم الشقيق ثم العم للاب ثم اب العم
الشقيق ثم اب العم للاب والمراد بالعم
عم الصغيرة وعم ابيها وعم جدها
واب العم كذلك علي الترتيب المذكور
ثم مولي العتاقة يستوي فيه الذكر
والانثى ثم عصبة المولي فان لم يكن
عصبة فالولاية للام ثم للاخت
الشقيقة ثم الاب ثم لاولاد ذكورهم
وان انهم فيه سوانهم لاولادهم ثم
للعمات ثم للاخوال والخالات ثم
لبنات الاعمام ثم مولي المولات
وهو من لا وارث له والي غيره علي
انه ان جنى فارثه عليه وانما مات
فبإرثه له ثم السلطان لخير السلطان
ولي من لا ولي له ثم قاضي كت في
مشوره اي مكتوبه المعطي له من قبل



السلطان ذلك أي تزويج من لا ولي
له فإن لم يكتب له ذلك ولم ياذن له
السلطان فيه امتنع عليه تزويج الصفوة
وليس للرعي أنه تزويج الابتنام إلا أن
يفوض له الموصي ذلك والولاية علي
الصفير من ها ولا ولاية اجبار وعلم
مما تقر أن البنت الصغيرة اليتممة
بكر كانت أو ثيبا تزوجها أمها عند
فقد العصة ولو كانت الأم فاسقة
حيث كان كفوا ومهر المثل ولها أيضا
أن توكل في تزويجها وليس للقاضي
تزوجها مع وجود أمها ولا خيار
للمغيرة ببلوغها إذا زوجها الأب
والجد أن زوجها بغين فأحش
أو يفركفو ولو عبد الوفور شفقتة
وقد تقتضي المصلحة ذلك فإن زوجها
غيرهما ولو الأم والقاضي كانت

لها

لها الخيار بشرط القضا وسكوت البكر
عند بلوغها بحيف أو غيره رضا
بالكلام وخيارها لا يمتد إلا آخر
المجلس وأن جهلت به بأن لم تعلم
أن لها الخيار فيبطل خيارها ولا تقدر
بالجهل ولو سألت عن اسم الزوج
أو عن المهر المسمى أو سلمت على الشهود
بطل خيارها ولو اختارت واشهدت
ولم تتقدم إلى القاضي لشهدين
ففي خيارها كخيار العيب والشيء
إذا بلغت لا يبطل خيارها بلا صريح
رضاها بل تقبل رضيت أو قبلت
أو دلالة بأن تفعل ما يدل على الرعي
كالتمكين وقبول المهر ولا يقياها
من المجلس ولو زوج المولي أمته
الصفري ثم اعتنقها ثم بلغت لا يثبت
لها خيار البلوغ لحال ولا يثبت

فصار كالاب والجد ولأن خيار العتق
يفني عن خيار الكفك البلوغ وكذا
لو اعتقها أو لاثم زوجها قبلت كانت
لها خيار البلوغ كما في المهر ثم إذا
فسخ النكاح يختار البلوغ قبل الدفول
فلا مهر لها أو بعده فلها المهر كما لا
وولي المحنة الاب وان سفل الاب
وان علا وسفل بعض المحنة
عن محنة أو معتقة لها اخوان
شقيقان هل يعم ان يزوجها أو
يزوجها احدهما فاجاب
بالهبة وعبرة بعضهم والولي
العصب بنفسه على ترتيبهم في الارث
والحجب فيكون اقرب الاولي في المقارنة
الاب ثم ابنه وان سفل ثم فيها
وفي الصغيرة الاب ثم ابوه وان علا
ثم الاخ الشقيق الى اخر الترتيب

المتقدم

المتقدم ببيانته ويشترط لهجة
تزوج غير الاب والجد ان يكون
الزوج كفوا وان يكون بمهر المثل
ولا يعتبر اذن الصغيرة ولو مميزة
ولا تجبر بكر بالغة على النكاح فان
استاذنها الولي أو وكيله أو روله
أو زوجها الولي وبلغها الحنف فسكت
أو ضحكت غير مستهزئة أو تبسمت
كانا ذنا ويعتبر في الاستيذان
تسمية الزوج على وجه يقع لها به
معرفة لتظهر رغبتها فيه عت
رغبتها عنه حتى لو قال اريد
ازوجك للرجل فسكت لا يكون
رضا لعدم العلم به ولو قال لها
ازوجك من فلان او من فلان وذكر
جماعة فسكت يزوجها الولي من
ايهم شا وان قال من جيرانني

او بني عبي ان كانا جماعة يحصون
فهورضى والا فلا ولا يشرط ذكر المهر
لها على الصحيح من اقوال ثلاثة لكن محله
ان لم يذكر لها مهر الصحتة بمهر مثلها
والا فلا بد من ذكر المهر لها مع علمها
بالزواج وهذا ما ختاره المتأخرون
لانه اذا لم يعلمها بقدر المهر واعلمها
بالزواج فقط فقد سمي لها قبرا
لا يوضيها يكون الزامها بالملك
لكونها حينئذ اضراؤها اذ ليس
لها غير المسمى وسوا بين الاستيذان
وبين البلوغ الخبر بالتزويج لان
وجه الدلالة في السكوت لا يختلف
بين ان يكون قبل العقد او بعده
ولو تزوجها الولي بحرفتها فسكت
اختلف المتأخرون فيه والاصح انه رضي
قال الكمال ينبغي تعيينه بما اذا كان

الزوج

الزوج حاضرا وعرفته قبل ذلك
انتهى كلامه قال الشربالي قلت
ويشترط علمها بقدر المهر على ما
قدمناه ان الاوجه ثم المخبر ان
كان هو الولي فعلى ما ذكرنا ورسول
الولي كالولي فلا فرق فيه بين ان يكون
عدلا او غيره ولو كان المبلغ فضويا
اشترط فيه العدد والعدالة عند
ابي حنيفة خلا ولهما وان استاذنها
غير الولي الا قرب من احبب او ولي
بعيد فاذنهما لا يكون بالسكوت بل
بالقول كالشيب ومن زالت بكارتها
بوشة او حبيضة او جراحة او تعيسا
وهو ملوك مكثها في اهلها بعد اركانها
حتى فرجت من اعداد الابكار وزنا
خفي بان لم يقع عليها الحد به ولم ينكر
منها فهي بكر حقيقة وحكما في غير

مسيلة الزنا لان البكر اسم لمن لم يتجامع
بنكاح ولا غيره كما في البحر وحكما في مسيلة
الزنا اي حنيئة خلافا لما فيه فان
وطيت بشبهه او اقيم عليها الحد بالزنا
او تكرر منها لم يكتب بسكوتهما عند
الجميع لان الشارع اظهر وطى الشبهة
حيث علق به احكاما كالنسب والعدة
ومتى تكرر زناها لا تستحق بعد الكلمة
التكرار عادة وكذا اذا خرجت و اقيم
عليها الحد لانه ظهر بين الناس
وعرفت به فلا تخفيه ولو حلى بها
زوجها ثم طلقها قبل الدخول
بها او فرق بينهما بعينة او جب
او مات بعد الخلقة وقبل الدخول
بها تزوج كما تزوج الا بكاروان
وجبت عليها العدة لانها بكر
حقيقة والحيا موجود فيها وللرجل

اذا كان

اذا كان وليا للمرأة بنسب او اولاد ان يزوجها
من نفسه فلا تب العم ان يزوج بنت عمه
الصغيرة او الكبيرة من نفسه بعد استئذان
الكبيرة في تزوجه بها فان تزوجها قبل
استئذانها لم يصح ولمعتق ان يزوج
عتيقته الصغيرة او الكبيرة من نفسه بعد
استئذانها في تزوجه بها وللعلم ان
يزوج ابنة اخيه الصغيرة من اب
الصغير او اب اب اخيه كذلك ويتولي
طرفي النكاح ولا يشترط في تولية
الطرفين ان يجمع بينهما بل يكفي
ان يقول زوجت فلانة من فلان
واعلم انه يتولي طرفي النكاح
يعني الايجاب والقبول واحدا
بعضولي من جانبيه ولا يشترط ان
يشكلم بهما بل الواحد اذا كانت
وكلا منهما فقال زوجتها اياه كانت

كافيا وله اتسام اما اصيل وولي
كان العم يتزوج بنت عمه الصغيرة اق
اصيل ووكيل كما اذا وكلت رجلا ان
يزوجهما نفسه او ولي من الجانبين
او وكيل منهما او ولي من جانب ووكيل
اخر ولا يجوز ان يكون ففضوليا كما
اذا كان اصيل وفضوليا او وليا
من جانب وفضوليا من اخر او وكيلا
من جانب وفضوليا من اخر او فضوليا
من الجانبين والله اعلم واما
مذهب الخابلة فالاحق بالبنكاح
الحرة ابرها ثم جدها ابو ايسها وان
علا الاقر فالاقرب ثم ابنها ثم ابنه
وان نزل الاقر فالاقرب فالاقرب فالاقرب
فالاخ لاب فان اخ لابوين فان
اخ لاب وان سغلا ابن الاخ لابوين
ولاب ويقدم منهم الاقر فالاقرب

فعم

فعم لابوين فعم لاب ثم بنوها كذلك
ثم اقرب عصبة نسب كعم ثم بنه ثم عم
المجد ثم بنه كذلك وان علوا كالارث
اي ترتيب الولاية بعد الاخوة علي
ترتيب الميراث بالتعصيب والولاية
لغير العصبات كالخ الام وعم الام وبنه
والخال وابي الام وخوهم ثم يلي نكاحها
عند عدم عصبتها من النسب المولي
المعتق ثم عصته الاقر منهم فالاقرب
فيقدم هنا ابنه وان نزل علي ابيه
لانه اقرب تقصيا بخلاف النسب وانما
قدم الاب في النسب لمزيد الشفقة
وفضيلة الولادة وهذا معدوم في
ابي المعتق فرجع فيه الي الاصل ثم مولي
المولي ثم عصباته كذلك ابداء الترتيب
المذكور في عصبة النسب والولاية يلي
نكاحها السلطان وهو الام ام

الاعظم اونايه ولو من بغاة اذا
استقروا على بلد فيجري فيه حكم
سلطانهم وقاضيهم بحري الامام
وقاضيه فان عدم الكل اي عصبه
النسب والولا والسلطان وناييه
من المحل الذي به الحق زوجها ولسطان
في مكانها كبير قرية وقافلة كفضل
اوليايها مع عدم الامام وناييه
في مكانها فان تعذر ذلك سلطات
في مكانها وكلت عدلا في ذلك المكان
يزوجها اذا علمت ما ذكر
فللاب اجبار البكر ولو كانت مكلفة
والثبث الصغيرة التي لم ينم لها تسع
سني لانه لا ذن لها معتبر ولو
عينت بنت تسع سنين فاكثر
ولو بكر كفوا او عني الاب كفوا
غيره عمل بتعينها لا بتعيينه فان

عينت

عينت غير كفو قدم تعيين الاب
وله اجبار المجنونة ولو كانت بلا
شهوة او كانت شيبا او بالغة لان
ولاية الاجبار انتفت عن العاقلة
لحيرت نظرها لنفسها بخلاف المجنونة
ويزوجها مع شهوتها كل ولي
فاحتجها الى النكاح لدفع ضرر الشهوة
فيها وصيانتها عن الفجور وتحصيل
المهر والنفقة والطلاق وصيانة
العرض وتعرف شهوتها من كلامها
وقرايت احوالها كتبعها الرجال
وسيلها اليهم ولكل ولي من اب
وصيه وبقية العصبات عا ترتيبها
السابق وللمحاكم تزويج بنت
تسع فاكثر باذنها بكر كانت او
شيبا لان اذنها معتبر فحيث وجد
منها الاذن لواحد منهم جاز له

تزوجها وان كان تزويج الاب او وصيه
للبكر لا يتوقف على الاذن فان كانت دون
تسع لم يزوجه الا الاب او وصيه
اذ لاذن لها معتبر وغير الاب ووصيه
من الحد وغيره لا جبار له وعلم
مما ذكر ان البنت اليتيمة التي تم لها
تسع سنين يزوجه وليها باذنها
ومن اجاب بعض المناهله حين
سئل عن بنت يتيمة دون البلوغ لها
عم لا يسها واذن القاضي العمل ان يزوجه
لرجل بغير كفولها باقل من مهر مثلها
فان النكاح صحيح في الحالة المذكورة
حيث كانت البنت بلغت تسع سنين
فاكثر واذن في النكاح ويرجع الي مهر
المثل والله اعلم واذن شيء
توطي في قبل ولو كان وطئها زنا او مع
عودها وبكارة بعد وطئها الحلام

واذن

واذن بكر ولو وطئت في دبرها الصبيان
اي السكون ولو ضحكك او بكيت بعد
استيذانها كان اذنا ويعتبر في
استيذان من يشترط اذنها تسمية
الزوج لها على وجه تقع المعرفة منها به
بان يذكروا لها شبهة ومنصبه ونحوه
مما يتصف به لتكون على بصيرة في اذنها
في تزويجه ولا يعتبر تسمية المهر
ومن زالت بكارتها بغير وطئ
كاصبع او وشة فكبكر في الاذن
وخرج بالحرمة الامة فليس بها اجارها
على النكاح مطلقا صغيرة كانت او كبيرة
بكر او ثيبا قنة او مدبرة او ام ولد
مباحة له او محرمة عليه كما مر
واخته من رضاع او محبوسة او نحوها
نعم لا يجبر مكاتبه ولو صغيرة
لانها بمنزلة الخارجة عن ملكه

ولذلك لا يلزمه نفقتها ولا يملك اجارها
ويزوج امة المحجور عليها الصغر وجنونا
او سفيه وليها في مالها المصلحة لان
الامة مال والتزويج تصرف فيها ويزوج
امة غير المحجور عليها وهي المكفزة الرشيدة
من يزوج سيدتها اي ولي سيدتها
في النكاح ويشترط اذن السيدة نطقا
ولو بكرة في تزويج امته لانه تصرف
في ماله ولا يتصرف في مال رشيدة
بغير اذنها نطقا وانما اكتفى بصحة
البكر في تزويج نفسها لحياتها
ولا تستحق في تزويج امته ولا يشترط
اذن المعتقة في تزويج عتيقتها لملكها
لنفسها بالعتق ويزوجها اي العتقة
اقرب عتبتها نكاحا كحر الاصل
فان عدوا ففصة او لا كما لميرات
ويقدم ابن المولات على ابائها لان

الولاية

الولاية تقتضي ولا الفتق والولا يقدم
فيه الابن ثم الاب ويحبرهما من يحبر
مولاتها على النكاح فلو كانت بكر
او شيادون تسع ولو لا نقاب اجبرها
كمولايتها ويعتبر في نكاح مبعضة
اذنها واذن معتقتها واذن ما لك
العقيقة التي لم تعتق كالشريك في امة
فيعتبر في نكاحها اذنها ويقول كل
من المالك البعض ومقتضى البعض الآخر
في المبعضة او من الشريك في المشتركة
زوجتها ولا يقول زوجتك نصيب
منها لان النكاح لا يثقل التبعية والتمرية
بخلاف البيع والاجارة تنبيه
لو كان الاقرب من اوليا الحر طفلا او كافرا
وهي مسلمة او فاسقا فنتا طاهرا
او عبدا او اتصف بصفات الولاية لكن
عطل بان منها كفرا رضىته ورغب

بما صح مهورا ولو ادي مهورا لمثل وبفسق
الفضل ان تكرر منه او غاب الاقرب غيبة
منقطعة وهي بالانقطاع الا بكلفة ومشقة
قال في الاقتناع وتكون فرق مسافة القفر
او جهل مكانه وتقدرت مراجعتة باسرها
وجسدي ونحوهما زوجهما ابدا ولياها
ابي من يلي الاقرب المذكور في الولاية
فلو زوجهما الا بعد بلا عذر للاقرب
اليها منه او زوجهما الحاكم مع وجود وليها
لم يعم النكاح اذ لا ولاية للابعد والحاكم
مع من هو احق منهما واذ اجتمع وليان
فاكثر في درجة كاخوة كلهم لا يورث
اولاد او بني اخوة او اعمام او بنينهم
كذلك في النكاح الزوج من كل واحد
منهم لو وجود سبب الولاية في كل
واحد منهم والاولى تقديم افضل
المستوفين في الدرجة علما ودينا

لين زوج

١٤٠
ليزوج فان استوا في الفضل فاست
فان تشا حوا اي الاوليا المستوفين
في الدرجة فطلب كل منهم ان يزوجه
اقرع بينهم لتساويهم في الحق وتقدر
الجمع بينهم فان سبق غير من خرجت
له القرعة وه زوجها وقد اذنت
لهم لكل واحد منهم مح الزوج
لصدوره من ولي كمال الولاية باذن
موليته فان لم تاذن لهم بل اذنت
لبعضهم تعين من اذنت له فيزوجها
دون غيره ان لم يكونوا مجبرين كوصيا
بكر جعل ابوها لكل واحد منهم ان
ينفرد به فايهم عقد له مح ومن
الحقت باكثر من اب لم يعم تنزوجها
الاسمهم كالامة المشتركة ووكيل كل
ولي مما تقدم يقوم مقامه غايبا
او حاضرا مجبرا كان او غيره وللولي

غير المجبر ان يوكل قبل اذنها له
في التزويج وبدون اذنها في التوكيل
لانه ليس وكيل عنها ويثبت للوكيل
ما يثبت للموكل من اجبار وغيره لانه
نايبه لكن لا بد من اذن غير مجبرة
لو كيد وليها لانه نايب غير مجبر فيثبت
له ما يثبت لمن ينوب عنه فلا يكفي
اذنها لو ليها بتزويج او توكيل
فيه بلا مراجعة وكيل لها في التزويج
واذنها له فيه بعد توكيله لان الذي
يعتبر اذنها فيه للوكيل هو غير ما يروى
فيه الموكل فهو كالموكل في ذلك ولا اثر
لاذنها له قبل ان يوكله الولي لانه
اجنبي اذن وما بعده قوي فلو وكل
ولي غيره مجبرة في تزويجها ثم اذنت
لو كيد في تزويجها فزوجها في النكاح
وان لم تاذن لو ليها في التوكيل لقيام

الوكيل

الوكيل مقامه ويشترط في وكيل الولي
ما يشترط فيه ويصح توكيله مطلقا لزوم
من شيب ولا يملك وكيل به ان يزوجهما
من نفسه ومقيد الزوج زيدا او هذا
فلا يصح من غيره ووصي والي اب او غيره
كالح وعم لغیرام في ايجاب نكاح وقبوله
بمنزله اذا نص الموصي على النكاح ففساده
ولاية النكاح بالوصية لانها ولاية ثابتة
للموصي فجازت وصيته بها كولاية المال
ولانه يجوز ان يستيب فيها في حياته
ويقوم نايبه مقامه فجاز ان يستيب
فيها بعد موته فان لم ينص له على النكاح
بل وصاه بل على اولاده الصغار ينظر
في امرهم لم يملك في ذلك تزويج احد
منهم وان قالت وميت اليك ان تزوجهن
من شيب ما لك التزويج يجبر وصي
من يجبره موصي لو كان حيا من ذكر



وانتي لقيامه مقامه سوا عين له الزوج
ام لا لان من ملك الزوج اذ اعين
له الزوج مع الاطلاق ولا خيار كنت
زوجه وصي صغيرا من ذكر وانتي
ببلوغ لقيام الوصي مقام الموصي
فلم يثبت في تزويجه خيارا لو كمل
والموصي في النكاح ان يزوج صغيرا ونحوه
بصغيرة تحت حجره ويتولي طرف
العقد والرجل ان يزوج ابنة الصغير
ونحوه بصغيرة هو وصي عليها وولي
عليها كنت اخيه ويتولي طرف العقد
ولا يشترط في تولي طرف العقد
الجمع بين الايجاب والقبول بل
يكفي زوجت فلانة ولانة ولو لي
امراة عاقلة نخل له كانت عم ومولي
وحاكم اذا اذنت له بنت عمه او عتيقته
او من لا ولي لها اذا نافيستقيد به اذ تزوجها

من نفسه

من نفسه كما في الاقناع جاز له ان يزوجه
من نفسه ويتولي طرف العقد كما
روي البخاري عن عبد الرحمن بن عوف
انه قال لام حكيم ابنة فارصا الجعفي
امرك ابي قال نعم قال تزوجتك
ولانه يملك الايجاب والقبول فجاز
ان يتولاها وخرج بالعاقلة بنت
عمه وعتيقته المحنوتان فليس له
اذا اراد تزويجهما ان يتولي طرفي
عقد هما بل يشترط لتزويجه بهما
ولي غيره ان كان او حاكم ان لم يكن
غيره والله اعلم واما مذهب
المالكية فلا يلاي الحد اجبار
ابنته البكر الصغيرة اتفاقا اي
تزوجها بغير رضاها ولا خيار
لها اذا بلغت على المشهور وبالفة
ولو كانت عانس على المشهور والتقيس

طول الإقامة بغير زواج وابنته
المجنونة سواء كانت بكرًا أو ثيبًا صغيرة
أو كبيرة وكذلك الحاكم له جبر المجنونة
البالغة إذا لم يكن هناك أب
والأب أيضًا اجبا رابنته القاصر
الطيب بنكاح صحيح أو فاسد أو بعارض
أو حرام والبالغ الثيب بعارض كعد
دخل فيها أو وثيقة وما أشبه
ذلك ولو زيدت بكارتها بوطي حرام
كما لو زنت أو زني بها أو غصبت
فالمشهور وهو مذهب المدونة
أنه له جبرها وإن ولدت من ذلك
ومحله أن لم يتكرر زناها والأقلا جبر
لخلع جلباب الحياء وجهها وهذا
أحد التاويلين والتاويل الآخر
له جبرها وإن تكررت زناها وأقره
بعضهم ومحل جبر الأب في المسائل المذكورة

أن زوجها

أن زوجها لا تخص ونحوه لمجدوم والبرص
وخرج بقيد زوال البكارة بوطي حرام
ما لو أزيلت بوطي في نكاح فاسد غير
مجمع عليه أو مجمع عليه في درء الحد
ثم زالت عصمتها بفسخ أو طلاق أو موت
ولا يجبرها تنزيلا لهما منزلة النكاح
الصحيح للموقوف الولد فيه ودرء الحد
وإن كانت سقيمة ولا يجبر بكرًا بالغا
رشيدة رشدها أبوها وعلم مما
مر أن ابن الزنا لا ينفي بيا الأب وهو
كذلك نفسم إن كانت بكارتها زلت
بوطي في نكاح صحيح أو فاسد ثم أتت
بأب من الزنا قدم على أبيها إذا لم
يكن محجورًا عليها بجنون أو سفه
والأب المقدم الأب إذا علمت
ما ذكره فالمشهور في البالغ الذي
يتولى نكاحها هو الأب ثم ابنه

وان سفل فيقدم كل منهما على الاب
لايهما اقوي عصبة من ابهما في الميراث
وغيره فان لم يكن لها ولا ابن اب فابوها
هو الذي يتولى فلها مهر والميراث بالاب الشرعي
لا مصلقة من خلقت من ماله لان الاب
الزاني لا عبرة به فان لم يكن للمخطوبة
بكر كانت او ثيابا فاحوها الشقيق
ثم اخوها لابيها ثم ابن اخيها الشقيق
ثم ابن اخيها لابيها وان سفل ثم الجد
اب الاب يقدم على العم وابنه دون
الجد الاعلى منه فيقدم العم وابنه عليه
كما قاله بعضهم فان لم يوجد الجد
فالعم وهو ابن الجد ثم ابن العم وان
سفل ثم عم الاب فابنه ثم عم الاب
كذلك صعودا وهبوطا والشقيق ابن
العم وابنه يقدم على غيره كما في الاخ وابنه
تقديم الشقيق من الاخ وابنه والعم وابنه

هو العم

هو الاخ والمختار عندهم ويتقدم الاقرب
من الاجداد فالاقرب ويجري نحوه في ابن
الاخ وابن العم كما قاله العلامة الزرقاني
ويؤخذ منه ابن بن الاخ للاب يقدم
على ابن الاخ الشقيق لانه اقرب منه وابن
العم للاب يقدم على ابن بن العم الشقيق
كما في الارث كما ذكر وعلم مما ذكر
ان الاخ للام لا ولاية له بالجد للام
وروي علي بن زياد عن مالك اذا
زوج الاخ للام مولى قال بعضهم وهو
قول شاذ قلت ويمكن عمله اخذوا
مما على ما لو كانت المخطوبة فقيرة
وهي غير جميلة فتأمل ويصح مع الحرمة
تزوج الاب بعدد وجود الاقرب
غير الجبر كعم مع اخ واخ لاب مع اخ شقيقا
والمراد بالابعد الموهوم عن الاخذ
في المرتبة وبالاقرب المقدم عليه

وانما قلنا ان هذا هو المراد لان جهة
الاخوة واحدة فليس احد الاخرين مثلا
ابعد من الآخر لكنا احدهما اقرب
من الآخر وبالنظر الى جهة الادلا والجهة
فيما ذكر مبنية على ان تقديم الاقرب من
باب الاولي لانه باب الاوجب والانتفاع
النكاح والحرمة مبنية على ان تقديم الاقرب
من باب الاوجب وانظر كيف جمع بين
القول بالجهة المبني على ان تقديم الاقرب
من باب الاولي والقول بالحرمة المبني
على ان تقديم الاقرب من باب الاوجب
الا ان يقال ان امضاء بعد الوقوع
للخلاف والاطلاع على القوات فهم
بالتقدير بغير المحبر فيما سبغوا انما
غير المحبر معه غير صحيح وهو كذلك
ان لم يحرف فان اجاز مح وقد اشار
صاحب المختصر لذلك وان اجاز

محبر في اب واخ وجد فوض له اموره
بينة جاز اي وان اجاز النكاح
ولي محبر كما يفي عقد صدر من غير
اذنه من ابن المحبر وهو اخ المحبرة
واخ له وهو عمها وجد للمحبرة وهو
اب المحبر جاز بشرط ان يكون المحبر
فوض بان ذكر من الثلاثة اموره وثبت
تفويضه له بينة لا يتعد المحبر فقوله
محبر اي بالابوة او بالملك او بالوصية
فالمحبر الاب في ابنته والسيد في امته
والوصى بشرط وما عدا هذه
الثلاثة لا جبر لهم وقوله فوض
اي بالنص او بالمادة وقوله بينة
متعلق بفوض والبينة تشهد على
التفويض بالصفة او بالمادة بان
تقول ربي اقرب به المذكور يتصرف
في اموره وهو حاضر ساكت والمراد

بالتفويض بالصيغة الذي حملنا كلامه
على بوجه وهو ما يحتاج لإجازة هو
أن يقول فوضت إليه جميع أمور ع
أو أقمته مقامي في جميع أمور ع يا
نحو ذلك ولم يصرح له بالتزوج أو
الانكاح أما لو صرح له بأحد ههنا
لا حاجة فيه إلى إجازة قال العلامة
الزرقاني واكتفا ببعض بالعادة
كان تشهد البيعة انهم يرونه
يتصرف له تصرفا عاما كتصرف الوكيل
المفوض إليه حتى يكون بمنزلة المهر
له به فلو شهدت بالتصرف في بعض
حواله فلا ينتهي كلامه قال
العلامة الحزشي ولا خصوصية
لهؤلاء الأشخاص بل غيرهم من
بقية الأولياء مثلهم بل والأجنبي
عند بعضهم هذا إذا قاموا هذا

المقام

المقام كذلك فلو قال في ولو لي
لها كان اشمل واخصر انتهى كلامه
ومثله الزرقاني سوي مسيلة الأجنبي
فلم يتعرض لها إذا علمت ما ذكر
فقد نقل بعضا يمتنع عن مذهب
مالك إذا تزوج الحاكم المرأة مع
وجود الولي غير المجرى النكاح
وهو كما نقل كما مثله ع ما تقدم
ونقل بعضا يمتنع أيضا عن مذهب
مالك أن المرأة إن كانت ذان شرف
وجال يرغب في مثلها لم يصح نكاحها
الأبوي وإن كانت بخلاف ذلك
جاز أن يتولي نكاحها أجنبي برضاها
وفي الرسالة ولا تنكح المرأة إلا
بإذن وليها أو ذي الرأي من
أهلها لا رجل لا رجل من عشرين
أو السلطان وقد اختلف في الدية

ان تولي اجنبي انتحى ولا ينعم ونحوه
منه ولايته نكاحها وتزويجها كعتق
وحاكم وكافل ومولي لغير عيا القول
بولاية ومن يزوج بولاية الاسلام
وكذا وصي ومقدم قاضي مع كراهة
ذكر لها وهي في الثاني اشدها ان
عين لها بان امى الزوج تزويجها
من نفسه بتزويجك بكذا من المهر
وان لم يقل بعده قبلت وما ذكر تصور
للتقنين والتزويج معام ذكر الصداق
ولا بد من رضاها مع الاشهاد عليه
احتياطاً من منازعتها فان لم ترض
كان النكاح غير معتبر والظاهر
ان مثل تزويجك بكذا قبلت كما حكى
بكذا لانه جواب للايجاب الحاصل
تفسيراً بـ رضاها به وبهذا
نعلم ان اب الكل لعمه ونحوه وان

تولي

يتولي طرفي العقد يعني لا ايجاب
والقبول ولا يشترط في توليها الجمع
بين لا ايجاب والقبول بل يكفي ما تقدم
ذكره وعلم مما تقدم ان المخطوبة
اما ان تكون بكراً او شافاً كانت
بكراً او ليس لها اب فلا تزويجها احد
وصي او غيره حتى تبلغ وتاذن واذنها
صانها كما قاله صاحب الرسالة
لكن نقل بعض ائمتنا عن الما كنية
ان اليتيمة القاصرة بكراً او شافاً على الا
ظهر لا تزويج الا بشرط عشر
الاول ان تكون فقيرة الثاني ان يخشى
فسادها الثالث ان تبلغ عشر الرابع
ان يكون لها ميل الى الرجال الخامس
ان يكون الزوج كفولاً لها السادس
ان تصدق صداق مثلها السابع
ان تجهز جهاد مثلها الثامن ان ترضى

بذلك التاسع ان تافن بالعقل والولي
العقد العاشر ان ثبت ذلك عند
القاضي فان فقدت هذه الشروط
او بعضها فالعقد باطل انتهى كلامه
وقد عرضته على بعض المالكة فاقه
قلت ولا يخفى عليك ما في هذه
المسألة من الحرمة والضيق على هذا المذهب
وسهولتها على غيره من بقية المذاهب
المتقدمة فقد واحد منهم اذا عرفت
ما ذكر في أصل ما يرخد من كلام
المختصر وشرحيه للخرشي والزرقي
فيما يتعلق بالبكر والشيب من حصة
الاذن ان يقال ان البكر يكفي في اذنها
بالزواج والصدوق صحتها وكذا يكفي
به في تغفيلها لوليها في تولي عقد
نكاحها بان قيل لها تشهد عليك
انك قوضت العقد لوليك

او هل

او هل تفوضه له في العقد فسكنت
في هاتين الصورتين فيكتفي به فيهما
غابت او حشرت واما اذا لم تسأل او اذنت
ان تغفيلها لوليها في العقد فلا بد من
نطقها بل لا يتصور الا به واما احتيج
لاذنها لوليها اذا تولي عقد نكاحها
بعد رضاها بالزواج لانه لا يلزم من
رضاها به رضاها بعقد ووليها
لها عليه فان امتنعت وتورزت له
تزوج بخلاف ما لو محلت او بكت فانها
تزوجت لان العقد دليل على رضاها
واما البكا فقال في كتاب محمد هورضا
لاحتمال ان تكون بكت عيا فقد ابيها
وتقول في نفسها لو كان ابي حيا لما حجت
لذلك فان اتت قبل العقد بمنافيت
فالظاهر اعتبار الاخير منهما وان
اسروا ولي البكر الاقرب او فقد

ولم يعلم له خبر زوجها الا بعد من
اولياها لا الحاكم ولو عنت المجبرة
كفوا لم يعتبر نفسيها كما في مذهبنا
وان كانت ثيبا فلا يزوجها احد
الا برضاها واذ نفا نطقا في تعين
الزوج والصدوق واما تغوي بينها
في العقد فيكتفي فيه كما في البكر
والمرأة توكيل رجل حر في تزويج
امتها ولو من غير اولياها وفي تزويج
عتيقتها حيث لم يكن للعقيقة ولي
من النسب والازوجها ولها من
الصمت وامتنع عا معتقها التوكيل
في تزويجها اذ لا ولاية لها عليها
حيث يذ وكذلك المرأة الوصية
لها ان توكل رجلا ولو اجنبا منها
ومن الموصى عليها في تزويج الموصي
عليها بنا عا تقديم الموصى عليه ولي

النسب

النسب فقد كانت عايشة رضي الله
عنها وصية على ايتام تختار الازواج
وتقرر الاصدقة ثم العقد وافات
النساء لا يعقدون خاتمة
تستل على سائل مهمة ذكرها اب
العواد في كتابه المسمى بتوفيق الاحكام
على عوام من الاحكام منها ما لو امتنع
الولي من تزويج ابنته والحاكم غايب
فطريقها ان توكل رجلا فيقول لابيها
وكذلك ان تزوج ابنتي هذه فاذا قبل
وزوجها عا عيا الامم ومنها ما لو امتنع
الحاكم من تزويج ابنته فطريقها ان
تتكرر وتايبه فتخبره بانه لا ولي لها
سوا الحاكم وتقيم عا ذلك البنت
عيا ان لا ولي لها غيره ويسوع الشهود
ان يشهدوا بذلك وان ليسوا على الحاكم
وهم صادقون في هذه الشهادة

تتعلق

بد يشاؤون عا ذلك فاذا ازوجها صح
ولا عبرة بظنه لان خلف الظن لا يقدم
في صحة العقد عا الصحاح ومنها
مالو اراد احد بناتة او امرأة وعقد
عا غيرها بان احضر واحدة غيرها وقال
زوجتك هذه وقتلنا بالاكتمال بالا
شارة من غير روية في النكاح ظاهرا
عا الخاصة وقصد باطنا حتى لا يحمل
للزواج الاستملاء بها ومنها
ما اذا تزوج بغير روي بالشهود عا مذهب
ابي حنيفة او بالموالي بغير شهود وحكم
بمحمده حاكم من نظام المسلمين ثم رفع
اليه لم ينقض نكاحهم لانه معفو عنه
وان وقع مصاحبا للشروط والفاسدة
ولو تزوج حاكم حنفي شافعي صغيرة
لا اب لها ولا جد او تزوج ثيب
من ابيها وحكم بمحمده حنفي حال الشافعي

ظاهرا

5
ظاهرا وكذا باطنا عا الصحاح وان كان
الشافعي لا يجوز له التهميم عا ذلك
ومنها ما لو وكل في قبول نكاح امرأة
فتزوج الوكيل لنفسه ثم طلقها لم يكن
له ان يتزوجها للموكل بالاذن السابق
لانعزاله بالعقد عليها لنفسه ذكره
القاضي ومنها ما اذا كانت المرأة
بحيث لا يوجد لها كفوا اصلا جاز
لوليها تزويجها بغير كفوا للضرورة
وعا هذا يحمل تزويجه صلى الله
عليه وسلم فاطمة لعلي رضي الله
عنه كيف كان عا السيد كفوا لفاطمة
رضي الله عنهما وابوه كافر وابوها
سيد البشر وقد تعتد ان مت له
اب في الاسلام ليس كفوا لمن لها
ابوان في الاسلام وان من لا اب
لها مسلم ليست كفوا لمن له اب

في الاسلام ومنها ما اذا اقرت حرة بالغة
بان وليها زوجها بحضرة شاهدين
برضاها وكذبها الولي فتلاثة اوجه
سبقت اصحها يحكم بقولها وتسلم للزوج
وسو كانت بكرا او ثيبا ولا يلتفت الي قول
الولي فان كذبها الولي او الشاهدات
وكانت قد عينتهما لم يقدم في قبول
اقرارها في الاصح لاحتمال النوان الكذب
ولو اقرت في غيبة الولي لم ينتظر حضوره
وتسلم للزوج ومنها ما اذا ادعى على امه
من زوجة انها زوجته فقالت كنت زوجا
لك وطلقتني وانقضت عدتي وتزوجت
بهذا لم يقبل ذلك منها وتسلم
للزوج الاول ويبغى ان لا تعلم هذه
المسئلة للنساء الفواجر ولو طلقها
الزوج ثلاثا وانكر الطلاق لبيان
او غيره وجب عليها هي ان ترطي نفسها